

مؤسسة القدّس الدّولية
al Quds International Institution (QII)
www.alquds-online.org

التقرير السنوي حال القدس 2020

قراءة في مسار الأحداث والمآلات

تحرير
هشام يعقوب

قسم الأبحاث والمعلومات
مؤسسة القدس الدّولية

الطبعة الأولى

2021 م – 1442 هـ

بيروت – لبنان

مؤسسة القدس الدولية

تلفون 751725 1 961 +

تلفاكس 751726 1 961 +

بريد إلكتروني: info@alquds-online.org

الموقع: www.alquds-online.org



التقرير السنوي

حال القدس 2020

قراءة في مسار الأحداث والمآلات

قسم الأبحاث والمعلومات
مؤسسة القدس الدولية
2021



التقرير السنوي
حال القدس 2020
قراءة في مسار الأحداث والمآلات

تحرير: هشام يعقوب

المشاركون في إعداد التقرير
(وفق ترتيب الفصول)

هشام يعقوب

علي إبراهيم

ربيع الدنان

التصميم والإخراج الفنّي

آية قبلاوي

قسم الأبحاث والمعلومات
مؤسسة القدس الدوليّة
2021



المحتويات

المقدمة 7

خلاصات التقرير السنوي 9

1- الفصل الأول: تطوّر مشروع التهويد في عام 2020 24

● الاعتداءات على المسجد الأقصى 24

أ. اقتحامات المسجد الأقصى 24

ب. إغلاق المسجد الأقصى 36

ت. الأقصى في ظل جائحة "كورونا" 37

ث. الإبعاد عن المسجد الأقصى 40

ج. محاولات تقويض دور الأوقاف الإسلامية 42

ح. تهويد منطقة الأقصى: الحفريات والبناء التهويديّ 45

- مشروع القطار الخفيف (التلفريك) 45

- جسر المشاة «السياحيّ» بين حيّ الثوري ومنطقة «النبيّ داود» 48

- انهيارات وتشققات في بيوت المقدسيين نتيجة الحفريات حول الأقصى 51

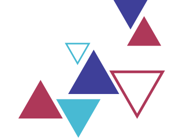
● الاعتداءات على المسيحيين والمقدسات والأوقاف المسيحية 52

● اعتقال المقدسيّين وإبعادهم 54

● تهجير المقدسيين: هدم البيوت والمنشآت وأوامر الإخلاء 61

● الاستيطان في القدس 64

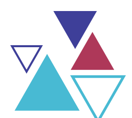
● مشاريع بنية الاستيطان التحتية 71



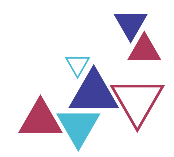
أ. مشروع القطار الخفيف 72
ب. مشروع القطار السريع 74
- المصادرة والاستيلاء على ممتلكات المقدسيين وعقاراتهم 81
- استهداف المقابر الإسلامية في القدس 84
- سحب الهويات الزرقاء المقدسيّة 85
- استهداف التعليم والأونروا في القدس 86
- إغلاق المؤسسات وقمع الفعاليات 87
- استهداف تجار القدس 88

2- الفصل الثاني: تطورات المقاومة في القدس والمواجهة مع الاحتلال 90

- المقاومة في القدس والضفة في عيون «الشاباك» الإسرائيلي 92
- حصاد المقاومة في 2020: تصاعد المواجهة، واستمرار استنزاف الاحتلال 105
- العمليات النوعية: تجاوزٌ للاحتلال ولمنظومته الأمنية 111
- المقاومة في القدس جذوةٌ لا تنطفئ 117
- ممارسات الاحتلال للضغط على المقاومة والحدّ من عملياتها 121
- الفجر العظيم: المبادرة التي أربكت الاحتلال 127
- القدس من رفض صفقة القرن إلى مواجهة موجة التطبيع العربي 132
- القدس وأحياؤها نقاط دائمة التفجر 135



3- الفصل الثالث: المواقف العربية والإسلامية والإسرائيليّة والدولية ... 139
- تمهيد ... 139
- أولًا: المستوى الفلسطيني: ... 141
1. السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية ... 141
2. الفصائل الفلسطينية ... 151
- ثانياً: على المستوى العربي والإسلامي ... 164
1. جامعة الدّول العربية ومنظّمة التّعاون الإسلامي ... 165
2. الأردن ... 172
3. دول الخليج العربي ... 175
4. السودان والمغرب: التطبيع... «مكاسب» مختلفة ثمنها مشترك ... 188
5. تركيا ... 191
6. المستوى الشعبي ... 196
- ثالثًا: على المستوى الإسرائيلي ... 200
- رابعًا: على المستوى الدولي ... 206
1. الأمم المتحدة ... 206
2. الاتّحاد الأوروبي ... 209
3. الولايات المتحدة الأمريكية ... 212
الاتجاهات والمآلات ... 217



مقدمة تقرير حال القدس السنوي 2020

كان عام 2020 من أكثر الأعوامِ قساوةً على القدسِ؛ فقد شكلّت إدارة ترامب، ومعها وباء كورونا، والتطبيع، عوامل محفّزة للاحتلالِ الإسرائيليِّ ليمضيَ قُدُمًا لفرضِ وقائعَ على الأرضِ، ومحاولة تشريعها، ولكنْ هذه المرة من دول عربيّة، وليس أجنبية فقط. تجاوزتْ أنظمةٌ عربية حدود التقاعسِ والتقصيرِ، وانزلقتْ إلى مستنقعِ التآمرِ على القضية الفلسطينية، والتواطؤ مع الاحتلال الإسرائيلي، وإدارة ترامب لتصفيتها، وكان واضحًا حجم الجهود التي بُذلت لجعلِ المسجدِ الأقصى جسرًا يعبرُ عليه المطبّعون نحو تجسيرِ العلاقاتِ مع الاحتلالِ، عبر استغلالِ المكانة الخاصة للمسجدِ في قلوب المسلمين.

وكشف عام 2020 هشاشة الجسمِ المسؤولِ عن إدارةِ المسجدِ، وحراستِه، إذ اختارَ الأردن طريقَ التنسيقِ مع الاحتلالِ في موضوعِ فتحِ المسجدِ وإغلاقِه بسبب كورونا، وهذا يعني اعترافَ الأردن بمرجعية الاحتلالِ في شؤونِ الأقصى.

وفي مقابلِ السقوطِ الذي أظهرَته مواقفُ بعض الدولِ العربية، أظهرَ موقفُ الشعوبِ العربية والإسلامية الرافض للتطبيع أنّها ما زالت على عهدِ التمسكِ بالقدسِ، وأنها قادرة على الفعلِ، ولَجمِ الاحتلالِ ومن يدعمه إذا حظيت بفرصةٍ مناسبةٍ للفعل.

لقد أكّد تقرير حال القدس السنويّ لعام 2020 أنّ مشروع التهويد بقي متواصلًا في القدس على الرغم من شللِ الحركةِ في المدينة المحتلة، وفي كيان الاحتلالِ في كثيرٍ من مجالاتٍ الحياة؛ وهذا يعني أنّ الاحتلال ليس بوسعه الاستغناء عن قوتِ وجوده من الاستيطان، والهدم، والتهجير، والهدم، وخنق المقدسيين اقتصاديًّا واجتماعيًّا. وفي المقابل، يبدو مفاجئًا أنْ يُبرزَ التقريرُ أنّ عدد العمليات البطولية في القدس ضد الاحتلال عام 2020 زادت عن عام 2019 على الرغم من الإغلاقات التي عانتْها القدس، وهذا يدلّ على أنّ المقاومة عِرقٌ كامنٌ في كيان كلّ فلسطيني، ويعني أنّ على الفصائل والقوى الفلسطينية



أنْ تتلقفَ هذه الرسالةَ من قلب القدس، لتفعيل المقاومة الشعبية وغير الشعبية في المدينة المحتلة، وباقي المناطق الفلسطينية.

إنّ المعركة في القدس في أوجِ اشتدادِها، وحسمها لمصلحة أي أطرافها مرهون بمدى استعداد هذا الطرف لها، وتوفيره مستلزماتها، وصبره على مكارهها، وإذا كانت الأطراف الحرّة في أمتنا والعالم حريصةً على دورٍ فعّال في هذه المعركةِ لإنقاذ القدسِ من غطرسةِ الاحتلالِ؛ فلا بدّ من فهم سلوك الاحتلال، ومعرفة نقاط قوته وضعفه، وتحديد مسارات العمل لضربه ومنعه من تحقيق أهدافه.

حال القدس السنويّ، تقرير منهجي توثيقي تحليليّ، يوفّر للمعنيّين بشأن القدسِ صورةً جيّدة عن تطوّر الصراع في القدسِ، وتطور المواقف المتعلقة به، ويعين على اتخاذ القرارات المناسبة التي تسهم في نصرة القدس وأهلها، ومنع الاحتلال من الاستفراد بها، ومنع أي طرف عربي أو دولي أو إسرائيلي من تصفية الحق العربي والإسلامي الحصريّ فيها كلّها: أرضًا، وسكانًا، ومقدساتٍ، وتاريخًا، وروايةً، ومكانةً.

هشام يعقوب

رئيس قسم الأبحاث والمعلومات

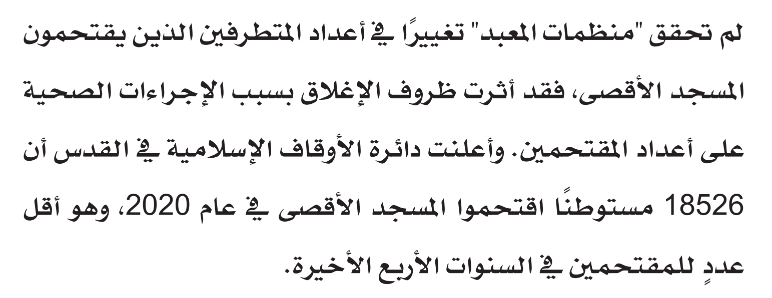


خلاصات
التقرير السنوي
حال القدس 2020

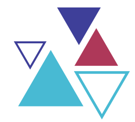
يتناول التقرير أبرز الأحداث التي جرت في القدس خلال عام 2019 ويحاول استشراف المآلات والتطورات خلال عام 2020 مع تقديم التوصيات المناسبة للجهات المعنية.



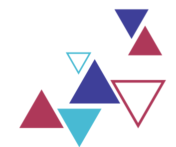
الفصل الأول: تطوّر مشروع التهويد في عام 2020



لم تحقق "منظمات المعبد" تغييرًا في أعداد المتطرفين الذين يقتحمون المسجد الأقصى، فقد أثرت ظروف الإغلاق بسبب الإجراءات الصحية على أعداد المقتحمين. وأعلنت دائرة الأوقاف الإسلامية في القدس أن 18526 مستوطنًا اقتحموا المسجد الأقصى في عام 2020، وهو أقل عددٍ للمقتحمين في السنوات الأربع الأخيرة.



- حاولت "منظمات المعبد" رفع أعداد المقتحمين، بالتزامن مع أي موسمٍ ديني أو سياسي لدى الاحتلال، من بينها ذكرى "حصار المعبد"، و"يوم الشجرة العبري"، وانتخابات "الكنيست" الإسرائيلي.
- في عام 2020 اقتحم الأقصى عددٌ من المسؤولين الإسرائيليين منهم عضو "الكنيست" أميت هليفي، وعضو "الكنيست" شولي معلم.
- تتابع سلطات الاحتلال إدخال "السياح" الأجانب، الذين يقتحمون المسجد من بوابة الاحتلال، ويتبنون أجندات داعة له ومتبنية روايته، وقد أوردت مصادر الاحتلال تراجع أرقام السياح في عام 2020، فقد اقتحم المسجد الأقصى فيه نحو 140174 "سائحًا".
- عملت سلطات الاحتلال على تحقيق المزيد من التدخل في الأقصى بذريعة الإجراءات الوقائية لكورونا، ففي 2020/3/15 أغلقت قوات الاحتلال أبواب الأقصى وأبقت على ثلاثة أبواب لدخول المصلين، وهي: حطة والمجلس والسلسلة، في مقابل فتح باب المغاربة أمام اقتحامات المستوطنين.
- بالتزامن مع إغلاق الأقصى ما بين 2020/3/23 و2020/5/31 أغلقت قوات الاحتلال أبواب المسجد وأبقت على فتح بابي الأسباط والسلسلة فقط، لعزل موظفي دائرة الأوقاف عن الأقصى.
- عمل الاحتلال على ترسيخ الإبعاد واحدًا من أبرز أدواته العقابية بحق المصلين والمرابطين في الأقصى، وعلى الرغم من مدد الإغلاق الطويلة التي شهدتها مدينة القدس، أصدرت سلطات الاحتلال 315 قرار إبعاد عن الأقصى، شملت روّاد المسجد وموظفي دائرة الأوقاف الإسلامية، في مقابل إصدار 355 قرار إبعاد في عام 2019.



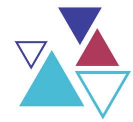
شهدت المدة التي تلت إعادة فتح الأقصى في 2020/5/31، تكثيف سلطات الاحتلال إصدار قرارات الإبعاد، فخلال 10 أيام من إعادة فتح دائرة الأوقاف المسجد، سُلّم أكثر من ثلاثين فلسطينيًا قرارات بالإبعاد لمدد متفاوتة.

كثف الاحتلال في عام 2020 استهداف دائرة الأوقاف الإسلامية وموظفيها، عبر الاعتقال والإبعاد، والتضييق على مسؤولي مجلس الأوقاف، ومنع الأوقاف من ترميم مرافق المسجد وصيانته، وتركيب سماعات وأجهزة إلكترونية على أسطح المسجد.

تتعرض الكنائس والأملاك المسيحية في القدس المحتلة إلى اعتداءاتٍ مستمرة، بالتزامن مع استمرار محاولات الاحتلال السيطرة على أملاك الكنائس والأوقاف المسيحية، التي تتعرض لمحاولات تسريبٍ مستمرة، تسهلها أذرع الاحتلال القانونية.

في 2020/6/24 رفضت محكمة إسرائيلية الاستئناف الذي قدمته البطريركية الأرثوذوكسية لإبطال صفقة البيع، وعللت المحكمة قرارها بأن الكنيسة لم تقدم أدلة جوهرية جديدة للمحكمة، وتغاضت المحكمة عن إثباتات وشهادات قدمها الطاقم القانوني للبطريركية تؤكد فساد صفقة التسريب.

على مدار أشهر عام 2020 وثق التقرير نحو 1979 حالة اعتقال، في مقابل اعتقال 2078 مقدسيًا في عام 2019، و1736 حالة اعتقال في عام 2018.



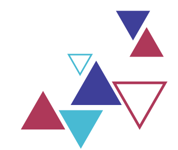
- استحدثت سلطات الاحتلال منذ بداية عام 2020، عقوبة جديدة ألا وهي "الحبس المنزلي الليلي"، طبقته سلطات الاحتلال أكثر من مرة في عام 2020، تستند العقوبة إلى تشريعاتٍ صادرة إبان الاحتلال البريطاني لفلسطين.

- في عام 2020 هدمت سلطات الاحتلال 193 منشأة، من بينهم 114 منزلًا، وقد وثق التقرير تضاعف أعداد المنشآت المهدمة ذاتيًا، التي بلغت 107 منشأة، هدمها أصحابها بضغوطٍ من سلطات الاحتلال، وأدت هذه العمليات إلى تهجير 391 فلسطينيًا، من بينهم 212 قاصرًا، وتضرر بفعلها نحو 752 فلسطينيًا.

- شهد عام 2020 هجمة استيطانية ضخمة، وبحسب مصادر الأمم المتحدة أطلقت أذرع الاحتلال أعمال البناء ووضعت خططًا لأكثر من 12 ألف وحدة استيطانية جديدة في القدس المحتلة. وبحسب منظمة "السلام الآن" الإسرائيلية فإن أعداد الوحدات الاستيطانية في عام 2020 هي الأكبر منذ بدأت المنظمة متابعة الاستيطان في عام 2012.

- في منصف شهر آب/أغسطس 2020 صادقت حكومة الاحتلال على خطة اقتصادية بقيمة ثمانية مليارات ونصف المليار شيكل (نحو 2.4 مليار دولار أمريكي)، خُصصت أجزاء كبيرة منها للتوسع الاستيطاني.

- تهدد سلطات الاحتلال أكثر من 87 عائلة بالإخلاء على قطعة أرضٍ واحدة في حي بطن الهوى في سلوان، إذ تتابع أذرع الاحتلال محاولاتها للسيطرة على أراضي المقدسيين وعقاراتهم، في أنحاء المدينة المحتلة المختلفة، وتكاملت في ذلك جهود محاكم الاحتلال والجمعيات الاستيطانية، والأذرع الأخرى الأمنية والعسكرية.



- سحبت سلطات الاحتلال الهويات الزرقاء لـ 18 فلسطينيًا من القدس المحتلة، وقد بلغ عدد الهويات المسحوبة ما بين عامي 1967 و2020 نحو 14,701.

- أعلنت بلدية الاحتلال في 2020/1/1 عن إنشاء مجمع مدارس يتبع لوزارة التعليم في حكومة الاحتلال، يستهدف إلغاء مدارس وكالة الأونروا في مخيمي شعفاط وعناتا، بميزانية تبلغ نحو 7 مليون شيكل (نحو 2 مليون دولار).

- في 2020/5/17 أغلقت جمعية « تطوع للأمل» بذريعة العمل في القدس لمصلحة السلطة.

- أشارت مصادر مقدسية إلى أن سلطات الاحتلال تجبي نحو 35% من ميزانية المقدسيين على شكل ضرائب، ولكنها في المقابل تقدم لهم خدمات تساوي نحو 5% مما تتم جبايته، بهدف إفقار المجتمع المقدسي. وعلى أثر فرض الاحتلال الإغلاق الشامل بسبب تفشي كورونا، انخفض عمل التجار المقدسيين بنسبة 90%، وارتفع عدد المحال التجارية المغلقة في القدس من نحو 350 محلًا إلى نحو 800 محل.





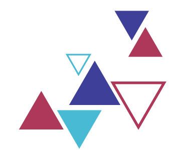
الفصل الثاني: تطورات المقاومة في القدس والمواجهة مع الاحتلال

- أشارت معطيات "الشاباك" إلى ارتفاع عدد العمليات في القدس المحتلة بنسبة 34.4%، ففي عام 2020 تم تنفيذ 336 عملية في المدينة المحتلة وضواحيها، مقابل تنفيذ 250 عملية في عام 2019.

- بحسب تقارير "الشاباك" انخفضت عمليات المقاومة في الضفة الغربية بنسبة 13%، فقد تراجعت من 1050 عملية في عام 2019، إلى 912 عملية في عام 2020، نتيجة الإغلاقات المتكررة التي فرضتها سلطات الاحتلال بذريعة الوقاية من "كورونا".

- زعم "الشاباك" إحباط 430 عملية في الضفة الغربية والقدس المحتلتين، مقارنةً بإحباط 560 عملية فلسطينية عام 2019، ووفقًا "للشاباك" نفذ الفلسطينيون نحو 56 "عملية كبيرة" في عام 2020.

- بلغ مجموع عمليات المقاومة في الضفة الغربية والقدس المحتلتين نحو 5530 عملية، من بينها نحو 100 عملية مؤثرة أدت إلى سقوط خسائر في صفوف الاحتلال.



حصاد المقاومة:

- 29 عملية إطلاق نار.
- 27 عملية طعن ومحاولة طعن.
- 11 عملية دهس ومحاولة دهس.
- 30 عملية إلقاء أو زرع عبوات ناسفة.
- 229 عملية إلقاء زجاجات حارقة باتجاه الاحتلال ومستوطنيه.
- 1960 عملية رمي حجارة.
- 31 تبادل لإطلاق النار مع قوات الاحتلال.
- 982 عملًا مقاومًا في القدس المحتلة.

شهدت المناطق المحتلة عددًا من العمليات الفردية، استهدف بعضها جنود الاحتلال من وحدة "جولاني"، واستطاعت إلحاق خسائر بشرية في صفوف الاحتلال.

أظهرت معطيات الاحتلال تحول عمليات إلقاء الحجارة على الطرق التي يسلكها المستوطنون في الضفة الغربية إلى رعبٍ دائم، وفشل جيش الاحتلال في وقف هذه العمليات المستمرة.

شهد محيط المسجد الأقصى عددًا من العمليات النوعية، وكانت عملية الشهيد شادي البنا في 2020/2/6 أولى هذه العمليات. وفي 2020/8/17 نفذ الشاب أشرف هلسة عملية طعن قرب باب حطة، أدت إلى إصابة عنصر في شرطة الاحتلال. وفي 2020/12/21 نفذ الشاب محمود عمر كميل، عملية إطلاق نار قرب باب الأسباط.



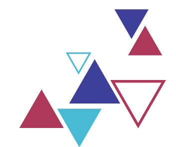
- كشفت المعطيات استمرار عمليات المقاومة على الرغم من أدوات المراقبة والإجراءات العقابية التي تستهدف منفذي العمليات الفردية، والمناطق التي تشهد مواجهات دائمة.

- استمرت سياسة الاحتلال في هدم منازل منفذي العمليات الفردية، فبحسب منظمة "بتسليم" الإسرائيليّة استخدمت سلطات الاحتلال في عام 2020 الهدم ليكون إجراءً عقابيًا بحق 7 منازل فلسطينيّة، وهذا ما أدى إلى تشريد 22 شخصًا من بينهم 7 قاصرين.

- كشفت المعيطات عن بناء مخابرات الاحتلال "خلايا وهمية"، للإيقاع بالفلسطينيين، والتواصل مع شبان فلسطينيين ودعوتهم إلى المشاركة في عمليات مختلقة للمقاومة، واعتقالهم لاحقًا بتهم التحضير لتنفيذ عمليات فردية.

- شكلت مبادرة "الفجر العظيم" استجابة من الفلسطينيين في المناطق الفلسطينية المحتلة لمواجهة تغول الاحتلال واعتداءاته. وعملت أذرع الاحتلال على عرقلة هذه المبادرة، عبر اقتحام المسجد الأقصى بعد انتهاء الصلاة مباشرة، وتفريق المصلين بالقوة، وعرقلة وصول المصلين من المناطق الفلسطينية المحتلة، واستهداف المرابطين والنشطاء المقدسيين بالاعتقال والتنكيل.

- استطاعت مبادرة "الفجر العظيم" تحقيق عددٍ من الإنجازات أبرزها:
  - تعزيز الرباط والوجود في مسجد إبراهيم الخليل والمسجد الأقصى.



- إعادة الفعل للجماهير الفلسطينية، على أثر محاولات الاحتلال الالتفاف على هبة باب الرحمة.
- الاشتباك المباشر مع قوات الاحتلال، ورفض سياسة الاعتقال التي شملت عشرات الناشطين.
- عدم استنفاد المبادرة أهدافها، وقدرتها على الانبعاث والتجدد إذ تتلازم مع نقاط القوة في الأقصى من عمارة المصلين والفروض العبادية، وقدرة الجماهير على الحشد والوصول.

لم تنحصر تفاعلات المقاومة مع اعتداءات الاحتلال على الأقصى والمقدسيين فقط، بل شكلت المواجهات تفاعلًا مع مستجدات القضية الفلسطينية، من الإعلان عن "صفقة القرن" في بداية عام 2020، وصولًا إلى موجة التطبيع العربي مع الاحتلال في نهايته.

شهد رفض الصفقة تطورًا في الأدوات المستخدمة في مواجهة الاحتلال وإرباكه، ففي 2020/1/30 أطلق شبان فلسطينيون «بالونات حارقة» من بلدة العيسوية باتجاه المستوطنات، في ختام يومٍ حافل بالمواجهات مع قوات الاحتلال.

رسخت مناطق عديدة في القدس المحتلة مبدأ المواجهة الدائمة مع الاحتلال وقواته، إذ أصبحت تشكل مناطق دائمة التوتر، وفي مقدمتها بلدة العيسوية ومخيم شعفاط، إذ شهدت هذه المناطق في عام 2020 عددًا كبيرًا من المواجهات العنيفة، التي يستخدم فيها الشبان الفلسطينيون الحجارة والزجاجات الحارقة والمفرقعات النارية، ردًا على اقتحامات قوات الاحتلال، أو محاولاتهم توفير الحماية لطواقم بلدية الاحتلال وأذرع الاحتلال الأخرى.





الفصل الثالث: المواقف العربية والإسلامية والإسرائيلية والدولية 2020

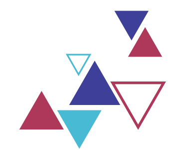
أولًا: المستوى الفلسطيني

- على الرغم من إعلان الإدارة الأمريكية عن "صفقة القرن"؛ أعلنت القيادة الفلسطينية تمسكها برؤيتها للسلام، وأبقت خياراتها لمواجهة تحديات القضية الفلسطينية محصورة بالمفاوضات.

- حافظت السلطة الفلسطينية على الدور الذي أنشئت لأجله، واستمر التنسيق الأمني.

- أكدت القيادة الفلسطينية رفضها القاطع إجراء أي انتخابات فلسطينية من دون القدس، ولكنها وقفت عاجزة أمام اعتداءات الاحتلال على المدينة المقدسة ومقدساتها، ولم يرق خطابها إلى مستوى الهجمة الأمريكية الإسرائيلية.

- أعلنت القيادة الفلسطينية رفضها إعلانات التطبيع بين بعض الدول العربية والكيان الصهيوني، مطالبة هذه الدول بالتراجع عن ذلك

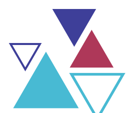


- بوصفه "خيانة للقدس والأقصى والقضية الفلسطينية، واعترافًا بالقدس عاصمة لإسرائيل".
- طالبت القوى والفصائل الفلسطينية بضرورة وضع استراتيجية وطنية ترتقي إلى مستوى مجابهة المخاطر التي تُحدق بمدينة القدس.
- دعت الفصائل الفلسطينية إلى نبذ كل الخلافات الداخلية، واستعادة الوحدة الوطنية، وإعادة تفعيل منظمة التحرير، والاتفاق على برنامج وطني نضالي.
- دعت الفصائل إلى تصعيد المقاومة الشعبية للاحتلال ومواجهة "صفقة القرن"، ومخططات الضمّ، واتفاقيات التطبيع.
- تميزت سنة 2020 بإعلان حركتي فتح وحماس تجميد الخلافات الداخلية كافة بينهما، لمواجهة المخططات الصهيونية داخل القدس، ولمواجهة "صفقة القرن"، ومخطط الضمّ.

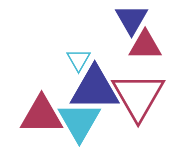
عقد الأمناء العامون للفصائل الفلسطينية اجتماعًا في 2020/9/3، نتج عنه تأسيس "القيادة الوطنية الموحدة للمقاومة الشعبية".

ثانيًا: على المستوى العربي والإسلامي

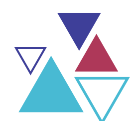
- تُعدّ سنة 2020 من السنوات الأسوأ عربيًا وإسلاميًا في ما يتعلق بالتفاعل مع القضية الفلسطينية.
- ازداد الأمر سوءًا مع إعلان عدد من الدول العربية تطبيع علاقاتها مع الكيان الصهيوني.



- فقدت الجامعة العربية دورها وأهميتها ووظيفتها، وعجزت حتى عن اتخاذ موقف من التطبيع، بل أظهرت مواقف داعمة له، ورفضت إدانته، معلنة بذلك تخليها عن قضية فلسطين.
- أكّدت منظمة التعاون الإسلامي أنها لن تطبع علاقاتها مع الاحتلال الإسرائيلي إلا بعد إنهاء احتلالها للمناطق العربية والفلسطينية التي احتلتها بعد سنة 1967.
- أكّد الأردن رفضه ممارسات الاحتلال، والإجراءات الأحادية التي تهدد القدس، وتمسّ هويتها العربية والإسلامية.
- أكدت المملكة أهمية الحفاظ على الوضع التاريخي والقانوني القائم في القدس.
- سجّل عام 2020 تطورًا خطيرًا تمثل باتفاق الأردن مع الاحتلال على فتح المسجد الأقصى وإغلاقه في ظل جائحة كورونا، وشكّل هذا التطور اعترافًا مباشرًا من الأردن بمرجعيّة الاحتلال في إدارة شؤون الأقصى.
- تعزيز مسار التطبيع كان أحد الأدوات الرئيسة التي وضعتها إدارة ترامب الأمريكية لتحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي في "صفقة القرن"، من دون ربط ذلك بتحقيق التسوية السلمية للقضية الفلسطينية.
- شهدت سنة 2020 ازديادًا في الانفتاح الخليجي على الكيان الصهيوني، وتساوق معظم دول الخليج مع التوجّهات الأمريكية لحلّ القضيّة الفلسطينية.



- اتفاق "أبراهام" جاء بتسمية دينية، وكان المسجد الأقصى الموضوع الديني الوحيد في مضمونه.
- تبنى اتفاق "أبراهام" العناصر الخمسة المركزية لطمس هوية المسجد الأقصى المبارك التي نصت عليها "صفقة القرن"، وأضفى عليها مشروعيةً عربية.
- تقدم مسار التطبيع بين الإمارات والكيان الصهيوني بأقصى سرعة، وتجاوز الخطوط الحمراء، وهو متفرد من حيث طبيعته، حيث يرغب الإماراتيون في تحقيق اندماج على كل المستويات مع الاحتلال الإسرائيلي.
- سارعت الإمارات إلى عقد سيل من الاتفاقات مع الاحتلال الإسرائيلي في مختلف المجالات.
- أقدم المغرب والسودان على تطبيع العلاقات مع الاحتلال الإسرائيلي، وكان الثمن باهتًا دفعها الأمريكيون وليس الإسرائيليين.
- تزايدت المخاوف الإسرائيلية من الدور التركي في القدس، ووضع الاحتلال مخططات لعرقلته في القدس والمسجد الأقصى المبارك.
- يرى الاحتلال الإسرائيلي أن السياسة التركية في القدس المحتلة تسعى إلى إبراز الصبغة الإسلامية للمدينة.
- نظمت جهات عربية وإسلامية شعبية عديدة فعاليات نصرة للقدس والأقصى، وضد التطبيع، ولكنّ الظروف الصحية المتمثلة بكورونا، فضلًا عن الظروف السياسية والاقتصادية لم تسمح بتفاعل شعبي عربي وإسلاميّ واسع ومتواصل.



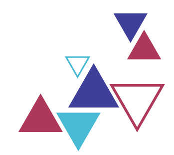
ثالثًا: على المستوى الإسرائيليّ

خلال سنة 2020، استغل الكيان الصهيوني الانشغال العالمي بجائحة كورونا، والدعم المطلق من إدارة ترامب، مع التطبيع العربي؛ وواصل خطته لتنشيط الاستيطان في القدس، في سياق هدفه للإطباق على المدينة وتهويدها، بالتوازي مع تصعيد عمليات الهدم في القدس، مع عودة الاقتحامات بعد فتح المسجد الأقصى.

منذ أن دخلت المعركة على القدس طور التصفية مع إعلان ترامب القدس عاصمة موحدة للكيان الصهيوني، بدا المشروع الاستعماري الصهيوني في أشد حالات تمحوره حول الهوية فتبنى مبدأ يهودية الدولة، وباتت تصفية القدس، ومركزها المسجد الأقصى المبارك، العنوان التالي لحرب الهوية.

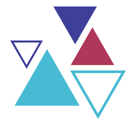
استهدفت سلطات الاحتلال منازل المقدسيين بالهدم والإخلاء، في محاولة لإضعاف التركيبة السكانية للمقدسيين، ودفع المزيد منهم إلى الخروج خارج حدود بلدية الاحتلال في القدس.

استغل الكيان الصهيوني الضوء الأخضر الأمريكي، الذي سمح لسلطات الاحتلال بضمّ المستوطنات المقامة في الضفة، وفرض السيادة عليها وعلى منطقة الأغوار.



رابعًا: على المستوى الدولي

- فشل مجلس الأمن الدولي في تحقيق الحدّ الأدنى من الآمال الفلسطينية، وفشل في إصدار بيان يدين فيه الانتهاكات الإسرائيلي في القدس.
- أقرت اليونسكو قرارًا حول القدس القديمة وأسوارها، يؤكد فيه جميع المكتسبات السابقة التي تمّ تثبيتها في ملف القدس.
- أكد الاتحاد الأوروبي أنه لن يعترف بأي تغييرات على حدود ما قبل عام 1967 بما في ذلك القدس.
- شدد الاتحاد الأوروبي التزام دوله الأعضاء بعدم نقل أيّ من مقراتها إلى شرق القدس المحتلة.
- رأى الاتحاد الأوروبي أن "صفقة القرن" تبتعد عن المعايير المتفق عليها على المستوى الدولي.
- أعلن ترامب تفاصيل "صفقة القرن" في 2020/1/28. وقال إنه بموجب الخطة تبقى "القدس العاصمة غير المجزأة أو المقسمة لإسرائيل".
- شدد ترامب على أنه نقل عاصمة "إسرائيل" إلى القدس من أجل "الإنجيليين التبشيريين".
- أعلنت إدارة ترامب السماح للمواطنين الأمريكيين الذين ولدوا في القدس، بوضع اسم "إسرائيل" في خانة محل الميلاد.



الفصل الأول: تطوّر مشروع التهويد في عام 2020

الاعتداءات على المسجد الأقصى

لم يكن تعامل الاحتلال مع الأقصى في عام 2020 استثنائيًا، ففيه تابعت أذرعه المختلفة محاولاتها فرض المزيد من السيطرة على المسجد الأقصى، وكانت بوابة الاستهداف الرئيسة الإجراءات الوقائية من فايروس كورونا، فقد حاول الاحتلال تحقيق "سيادته"على المسجد من بوابة الوباء العالمي، عبر فرضه إغلاقات متكررة، ومساواته بين المصلين أصحاب الحق وبين المقتحمين من المستوطنين، وشهد الأقصى في مدد الإغلاق هذه، المزيد من محاولات التدخل في إدارة المسجد، واستهداف مكوناته البشرية، بل وصل حدّ تركيب أجهزة صوتية في سياق التحضير لمنظومة إسرائيلية للتحكم بإدارة المسجد.

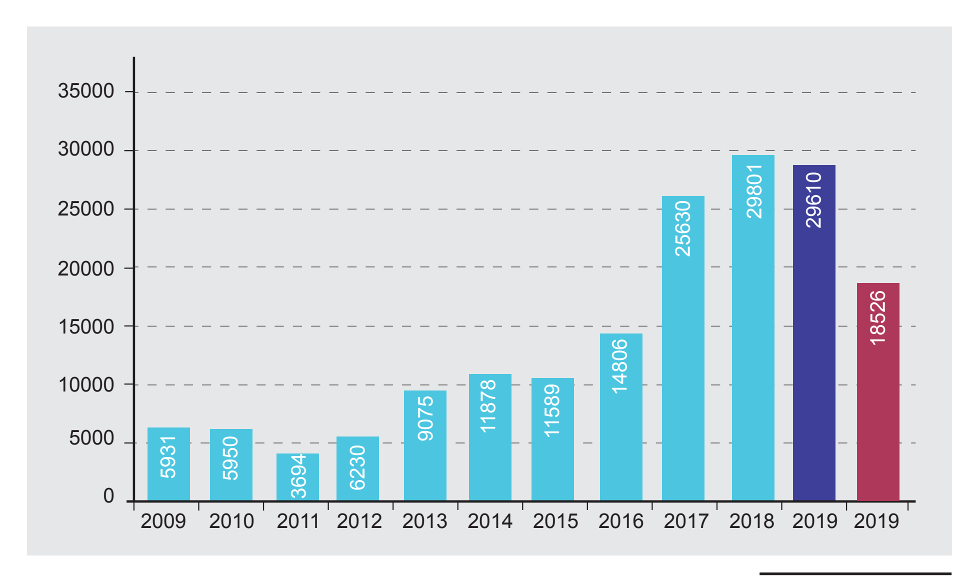
أ- اقتحامات المسجد الأقصى

لم تحقق "منظمات المعبد" تغييرًا في أعداد المتطرفين الذين يقتحمون المسجد الأقصى، فقد أثرت ظروف الإغلاق بسبب الإجراءات الصحية في أعداد المقتحمين بصورة ملحوظة، وهو تراجع لم ينسحب على مجمل أعداد المقتحمين فقط، بل امتد إلى المواسم والأعياد اليهودية، التي شهدت تراجعًا كبيرًا، على الرغم من محاولات أذرع الاحتلال الحثيثة عدم ترك الأقصى خاليًا من الاقتحامات.

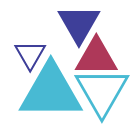
> لم تحقق «منظمات المعبد» تغييرًا في أعداد المتطرفين الذين يقتحمون المسجد الأقصى، فقد أثرت ظروف الإغلاق بسبب الإجراءات الصحية في أعداد المقتحمين. وقد أعلنت دائرة الأوقاف الإسلامية في القدس أن 18526 مستوطنًا اقتحموا المسجد الأقصى في عام 2020، وهو أقل عددٍ للمقتحمين في السنوات الأربع الأخيرة.



وأعلنت دائرة الأوقاف الإسلامية في القدس أن 18526 مستوطنًا اقتحموا المسجد الأقصى في عام 2020 بحماية قوات الاحتلال[1]، وهذا العدد أقلّ من عدد مقتحمي المسجد الأقصى في عام 2019، إذ أشارت المعطيات إلى أن عددهم كان 29610 مستوطنين[2]، وهو أقل عددٍ للمقتحمين في السنوات الأربع الأخيرة، ويظهر الرسم البياني الآتي أعداد مقتحمي الأقصى من عام 2009 إلى عام 2020 بحسب معطيات دائرة الأوقاف الإسلامية في القدس[3]:



1 وكالة الأناضول، 2020/12/31. http://bit.ly/2OByrzS
2 وكالة الأناضول، 2019/12/31. https://bit.ly/3dCVUJf
3 هشام يعقوب (محرر) وآخرون: التقرير السنويّ حال القدس 2019، مؤسسة القدس الدولية، بيروت، ط 1، 2020، ص 30.

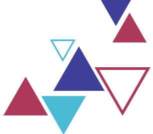


تظهر معطيات دائرة الأوقاف الإسلامية في القدس تراجع أعداد مقتحمي المسجد الأقصى في عام 2020 إلى نحو 37% مقارنة مع أعداد عام 2019. ولكنّ مركز القدس لدراسات الشأن الفلسطيني والإسرائيلي، يتحدث عن أرقام مختلفة؛ إذ ذكر أنّ عدد المقتحمين بلغ نحو 29 ألف مستوطن من بينهم طلاب يهود وضباط في جيش الاحتلال[1]، ويعود سبب هذا التباين إلى أن دائرة الأوقاف لا تحتسب الطلاب اليهود وعناصر الاحتلال الأمنية في إحصاءاتها السنوية، في حين أن مراكز أخرى ترصد مختلف الفئات التي تقتحم الأقصى، إضافةً إلى اختلاف أدوات الرصد المستخدمة في متابعة موضوع اقتحامات المسجد الأقصى، التي بسببها يحدث هذا التباين بين الأرقام الصادرة عن دائرة الأوقاف الإسلامية وبين مراكز الرصد الأخرى.

وبالنظر إلى أرقام المقتحمين الصادرة عن مصادر الاحتلال، فإنها تؤشر كذلك إلى تراجع كبير في أعداد المقتحمين في عام 2020، فبحسب الصحفي المتطرف أرنون سيغال وهو واحد من أبرز ناشطي "جماعات المعبد" تراجع عدد المقتحمين في عام 2020 بنسبة 50% عن عام 2019، وبحسب مصادر هذه المنظمات، اقتحم المسجد الأقصى نحو 19814 مستوطنًا في عام 2020، في مقابل اقتحام أكثر من 37 ألف مستوطنٍ في العام الذي سبقه[2].

وفي سياق مصادر الاحتلال التي تنشر أرقام الاقتحامات، نرصد في التقرير ما نشرته منظمة "يرائيه" Yera'eh الإسرائيلية، وهي واحدة من الجهات التي تُعنى بتشجيع المستوطنين اليهود على اقتحام المسجد الأقصى المبارك، وقد كشفت المنظمة أن 17988 مستوطنًا اقتحموا المسجد الأقصى في عام 2020، وبحسب المنظمة بلغت نسبة التراجع عن عام

1 مركز القدس لدراسات الشأن الفلسطيني والإسرائيلي، 2021/1/1. https://bit.ly/3952DKy
2 ماكور ريشون، 2021/1/10. https://bit.ly/3tsZLiW



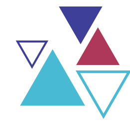
2019 نحو 60%، وهو العام الذي شهد للمرة الأولى تجاوز عدد المقتحمين عتبة الـ 30 ألفًا بحسب مصادر منظمة "يرائيه"[1].

ويُعد هذا التراجع هو الأول والأكبر منذ عام 2015، فقد سجلت أعوام الاقتحام في السنوات الخمس الأخيرة تصاعدًا مضطردًا، وإن كان بنسبٍ متفاوتة، وبحسب المنظمة المذكورة أعلاه فإنّ أعداد مقتحمي الأقصى منذ عام 2015 كانت على الشكل الآتي[2]:

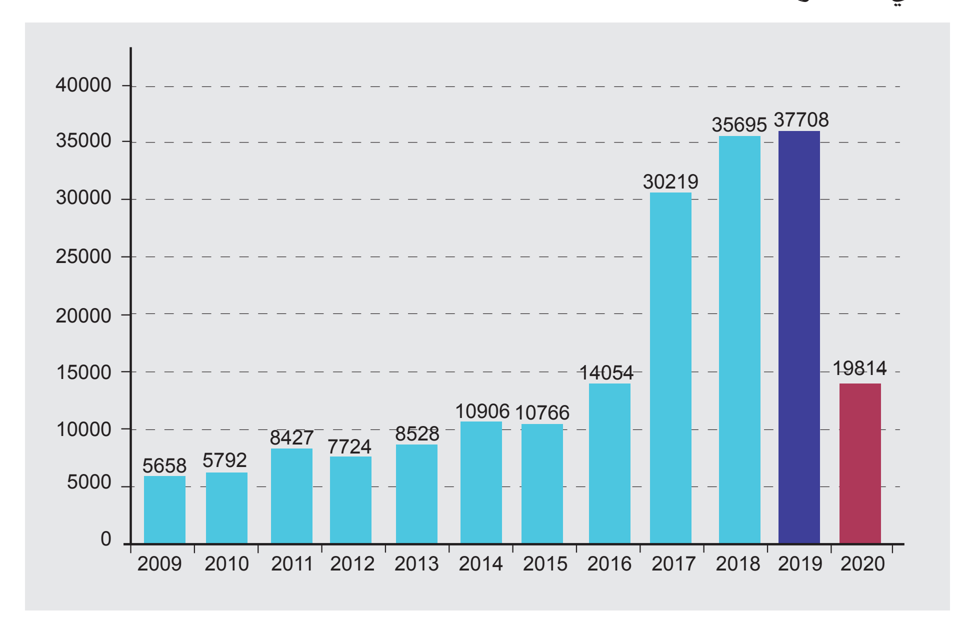
السنة	2015	2016	2017	2018	2019	2020
عدد المقتحمين	10906	14054	25628	29939	30416	17988

وتؤكد المعطيات الإسرائيلية الأرقام الصادرة عن دائرة الأوقاف الإسلامية، من ناحية التراجع الكبير في أعداد المقتحمين، مع التأكيد أن مصادر "منظمات المعبد" أو غيرها من مصادر الاحتلال تحاول زيادة أعداد المقتحمين، في سياق محاولة إثبات قدرتها على حشد أكبر أعداد من المستوطنين لاقتحام المسجد. ويعود السبب الأول لتراجع أعداد مقتحمي الأقصى إلى الإغلاقات المتلاحقة التي فرضتها سلطات الاحتلال في القدس المحتلة، على خلفية الوقاية من وباء "كورونا".

1 منشور لمنظمة Yera'eh الإسرائيلية على فيس بوك، 2021/1/14. http://bit.ly/2Q9Mlu5
2 Jewish Press، 2020/1/2. https://bit.ly/2yaayav
منشور لمنظمة Yera'eh الإسرائيلية على فيس بوك، 2021/1/14. http://bit.ly/2Q9Mlu5



وفي عودة إلى الإحصائيات التي تنشرها صحيفة ماكور ريشون العبرية، نورد في الرسم البياني الآتي، تطور أعداد مقتحمي المسجد الأقصى بحسب مصادر هذه الصحيفة، ما بين عامي 2009 و2020[1]:



1 التقرير السنويّ حال القدس 2019، مرجع سابق، ص32.
ماكور ريشون، 2021/1/10. https://bit.ly/3tsZLiW

ويُظهر الجدول الآتي أعداد مقتحمي المسجد الأقصى على مدار أشهر عام 2020:

الشهر	عدد المقتحمين[1]	الأعياد والمناسبات اليهودية الأساسية
كانون الثاني/يناير	2000	
شباط/فبراير	2046	
آذار/مارس	1604	
نيسان/أبريل	-	عيد الفصح اليهوديّ
أيار/مايو	172	ذكرى احتلال الشطر الشرقي من القدس (توحيد القدس)
حزيران/يونيو	1600	
تموز/يوليو	3067	ذكرى "خراب المعبديْن"
آب/أغسطس	2032	
أيلول/سبتمبر	1580	رأس السنة العبرية ويوم الغفران
تشرين الأول/أكتوبر	1532	عيد العُرْش أو سوكوت "المظال"
تشرين الثاني/نوفمبر	1845	
كانون الأول/ديسمبر [2]	1048	عيد الأنوار اليهودي "هانوكاه"
المجموع	18526	

1 هشام يعقوب (محرر) وآخرون: تقرير عين على الأقصى الرابع عشر، مؤسسة القدس الدولية، بيروت، ط1، 2020، ص 151.
مركز القدس لدراسات الشأن الفلسطيني والإسرائيلي، 2020/9/1. http://bit.ly/3lq1enH
مركز معلومات وادي حلوة، 2020/10/5. http://bit.ly/3vxquNq
مركز القدس لدراسات الشأن الفلسطيني والإسرائيلي، 2020/11/2. http://bit.ly/3tvV1t5
مركز القدس لدراسات الشأن الفلسطيني والإسرائيلي، 2020/12/3. http://bit.ly/3qXw742
2 لم نجد في أي مرجع رقم المقتحمين في هذا الشهر، فتم احتسابهم بناء على المجموع العام الصادر عن دائرة الأوقاف الإسلامية.

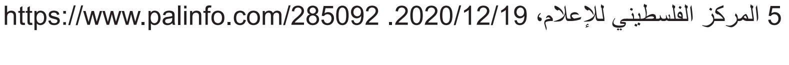


وفي سياق التراجع الكبير في أعداد المقتحمين، يُظهر الجدول السابق تراجع أعداد المستوطنين في مختلف أشهر الرصد في عام 2020، فلم تستطع "منظمات المعبد" تجاوز عتبة 3 آلاف مستوطن إلا في شهر تموز/يوليو، في مقابل تجاوز هذه العتبة في خمسة أشهر من رصد عام 2019[1].

ويمكننا تسليط الضوء على "عيد العُرش" أو "سكوت" بوصفه نموذجًا مصغرًا لتراجع أعداد المقتحمين في عام 2020، فقد احتفلت "منظمات المعبد" في عام 2019 بمشاركة نحو 4000 مستوطن في اقتحامات هذا العيد، الذي رفع أعداد المقتحمين في الشهر الذي جاء فيه إلى نحو 6000 مستوطن؛ بينما انخفض عدد المقتحمين في "عيد العُرش" في عام 2020 بنسبة 90%، على الرغم من تقليل سلطات الاحتلال إجراءات الإغلاق المتخذة حينها بحق المستوطنين، فقد شهدت أبواب المسجد الأقصى والطرقات المؤدية إليها أداء المستوطنين صلوات تلمودية علنية[2].

واستمرت في أشهر الرصد محاولات منظمات الاحتلال الاستفادة من الأعياد اليهوديّة، لحشد أكبر أعداد ممكنة من المقتحمين، ومنها ذكرى "خراب المبعد"، الذي اقتحم الأقصى فيه نحو 1100 مستوطنٍ[3]، وفي عيد "العرش" الذي جاء في شهر تشرين الأول/ أكتوبر واقتحم الأقصى فيه نحو 373 مستوطنًا[4]. وفي شهر كانون الثاني/يناير 2020 الذي شهد عيد "الهانوكاه" الذي اقتحم الأقصى فيه نحو 884 مستوطنًا[5].

1 هشام يعقوب، التقرير السنويّ حال القدس 2019، مرجع سابق، ص 34.
2 المرجع نفسه.
3 الجزيرة نت، 2020/7/30. https://bit.ly/2XqAMiM
4 مركز معلومات وادي حلوة، 2020/10/11. http://bit.ly/2OZvk5b
5 المركز الفلسطيني للإعلام، 2020/12/19. https://www.palinfo.com/285092



وفي سياق محاولات "منظمات المعبد" رفع أعداد المقتحمين، لم تكتف باستغلال الأعياد اليهودية، بل عملت على اقتحام الأقصى بالتزامن مع أي موسمٍ ديني أو سياسي لدى الاحتلال، وفي النقاط الآتية أبرز المناسبات التي حاولت أذرع الاحتلال الاستفادة منها:

> حاولت "منظمات المعبد" رفع أعداد المقتحمين، بالتزامن مع أي موسم ديني أو سياسي لدى الاحتلال، مثلًا: ذكرى "حصار المعبد"، و"يوم الشجرة العبري"، وانتخابات "الكنيست" الإسرائيلي.

- في 2020/1/6 دعت "منظمات المعبد" أنصارها إلى إحياء ذكرى "حصار المعبد"، عبر المشاركة في اقتحام المسجد الأقصى، وأعلنت عن تقديم شروحاتٍ خاصة في هذا اليوم[1]. وفي 2020/1/7 اقتحم الأقصى 88 مستوطنًا، استجابة لدعوات المنظمات المتطرفة، وشارك في الاقتحام المتطرفان يهودا غليك وأوري أرئيل، وفي جولات الاقتحام حاول غليك ومجموعة من المستوطنين سرقة حجارة وأتربة من المنطقة الشرقية في الأقصى، إلا أن حراس المسجد تصدوا لهم[2].

- في شهر شباط/فبراير 2020، كثّفت هذه المنظمات دعواتها إلى تنظيم اقتحامات واسعة للأقصى في 2020/2/10، بالتزامن مع ما يُسمّى "يوم الشجرة العبري"، إضافةً إلى تنظيم برنامج احتفالي موحّد، والمناسبة المذكورة تؤرّخ لبدء الموسم الزراعي بالتقويم العبري، وفيه «يحتفل اليهود بالشجرة وزراعتها وتقديم بكور الثمار»[3]. وفي 2020/2/10 اقتحم الأقصى 79 مستوطنًا فقط[4].

1 وكالة وفا، 2020/1/6. http://bit.ly/3eSQU6g
2 وكالة وفا، أبرز الانتهاكات بحق المسجد الأقصى خلال كانون الثاني/يناير 2020. http://bit.ly/3vE4ro6
3 بوابة الهدف الإخبارية، 2020/2/8. https://bit.ly/3fFC5Rc
4 وكالة وفا، أبرز الانتهاكات بحق المسجد الأقصى في شباط/فبراير 2020. https://bit.ly/31wGS2v



- مع اقتراب انتخابات "الكنيست" الإسرائيلي في بداية شهر مارس/آذار 2020، دعا "ائتلاف منظمات المعبد" أنصاره إلى اقتحام الأقصى قبل الذهاب إلى صناديق الاقتراع في 2020/3/2، وذلك لتأكيد تمسّكها بأجندتها المتعلقة بالمسجد وبأنها منطلق للتصويت في الانتخابات[1]. وفي يوم الانتخابات اقتحم الأقصى 226 مستوطنًا[2].

وعلى الرغم من تراجع اقتحامات المسجد في عام 2020، استمر في محاولة تثبيت واقعٍ جديد في الأقصى في عددٍ منها، ويمكن تسليط الضوء على هذه الاقتحامات التي شهدت تطورات خطيرة، وفي ما يأتي أبرزها:

- في 2020/7/13 شارك في اقتحام الأقصى 40 حاخامًا من بينهم «رئيس معهد المعبد» الحاخام المتطرف "يسرائيل إرائيل"[3].
- في 2020/7/30 اقتحم الأقصى نحو 1100 مستوطنٍ، بالتزامن مع ذكرى "خراب المبعد"[4]، وشهد هذا اليوم عددًا من الاعتداءات، إذ رفع أحد المستوطنين علم الاحتلال داخل الأقصى[5]. وشهد المسجد أداء مجموعة من المتطرفين ما يسمى "السجود الملحمي"، وأشارت معلومات


شرطة الاحتلال تعتقل شبانًا من داخل الأقصى في 2020/7/30

1 علي إبراهيم، منظمة "طلاب لأجل المعبد" ودورها في الاعتداء على الأقصى، نون بوست، 2020/9/18. http://bit.ly/38UdWpo
2 موقع مدينة القدس، 2020/3/2. https://bit.ly/3gRAoC7
3 دنيا الوطن، 2020/7/13. https://bit.ly/38SyGwL
4 الجزيرة نت، 2020/7/30. https://bit.ly/2XqAMiM
5 وكالة الأناضول، 2020/7/30. https://bit.ly/2F4OyS1



مقدسية إلى أن المتطرفين الذين أدوا "السجود" ينتمون إلى حركة "العودة إلى جبل المعبد". وفي أثناء الاقتحام قدمت مجموعات من المستوطنين شروحات تلمودية عن "المعبد"، وقاموا بتصرفات استفزازية تجاه المصلين[1]. وبحسب مصادر مقدسية، أمنت شرطة الاحتلال الحماية لجميع المجموعات التي اقتحمت الأقصى، وأجبرت قوات الاحتلال المصلين على إخلاء منطقة باب الرحمة والابتعاد منها، في مقابل سماحها للمستوطنين أداء الصلوات التلموديّة علنًا، وحاولت شرطة الاحتلال إبعاد أي عناصر فلسطينية يمكن أن تعرقل الاقتحام[2].

- في 2020/10/22 اقتحم الأقصى 81 مستوطنًا، وشارك في الاقتحام المتطرف تومي نيساني المدير التنفيذي لمؤسسة "تراث جبل المعبد"، الذي قرأ بيانًا طالب فيه بطرد دائرة الأوقاف الإسلامية من الأقصى، وقال فيه: "نطالب دولتنا إسرائيل وأمريكا، بطرد الوقف الإرهابي من جبل المعبد"، وصوّر المستوطنون الذين رافقوه قراءته للبيان، وبثوه مباشرة على صفحات "منظمات المعبد" على وسائل التواصل[3].
- بالتزامن مع "عيد الحانوكاه" اليهودي ما بين 2020/11/28 و2020/12/6، تكررت محاولات المستوطنين إدخال "الشمعدان اليهودي" إلى داخل باحات المسجد الأقصى، محاولين اقتحام الأقصى أيام الجمعة والسبت في 4 و2020/12/5، وعلى أثر منعهم من الاقتحام، طاف المستوطنون حول أبواب الأقصى، وأدوا طقوسهم التلمودية[4].

---

1 وكالة صفا، 2020/7/30. https://bit.ly/3if9HHk
2 عرب 48، 2020/7/30. https://bit.ly/2DwKDNz
3 وكالة معًا الإخبارية، 2020/10/22. https://bit.ly/3r3DNSn
4 المركز الفلسطيني للإعلام، 2020/2/19. https://www.palinfo.com/285092



رسمت هذه النماذج من الاقتحامات مشهدية محاولات الاحتلال السيطرة على المسجد في عام 2020، وهي ما نذكره في النقاط الآتية:

- إعادة تطويع الرأي الدينيّ لدى مجتمع الاحتلال باتجاه تعزيز اقتحامات الأقصى، عبر مشاركة الحاخامات اليهود في اقتحام المسجد، بصورة جماعية أو فردية.
- استمرار اقتحام الأقصى بالتزامن مع الأعياد والمناسبات الإسلامية، وهو واقع جديد بدأه الاحتلال في اقتحام عيد الأضحى عام 2019، وحشد مختلف أدواته الأمنية والتهويدية لتأمين هذه الاقتحامات.
- رفع سقف مطالبات "منظمات المعبد" في فرض سيطرة الاحتلال على المسجد الأقصى، وهي دعوات لم تقتصر على رسائل إلى الساسة الإسرائيليين، بل وصلت حد الإعلان عنها من داخل المسجد الأقصى، وبثها مباشرة على وسائل التواصل الاجتماعي.

وفي سياق اقتحامات الأقصى، نُشير إلى أنّ عددًا من المسؤولين الإسرائيليين اقتحموا المسجد في عام 2020، منهم: عضو "الكنيست" أميت هليفي، الذي اقتحم الأقصى في 2020/7/30، ولكنه حينها لم يكن قد أدى "اليمين الدستورية" بعد[1]، وعضو "الكنيست" شولي معلم، التي اقتحمت الأقصى في 2020/10/25 برفقة العشرات من المستوطنين[2]. وبلغ مجموع الاقتحامات السياسيّة اقتحامين فقط، في مقابل 8 اقتحامات رصدناها في التقرير الماضي.

1 عروتس شيفع، 2020/7/30. https://bit.ly/3fsF6V9

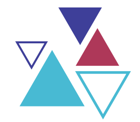
2 وكالة وفا، 2020/10/25. https://bit.ly/31xf0LP

وفي سياق متصل باقتحامات المسجد الأقصى، تتابع سلطات الاحتلال إدخال «السياح» الأجانب، الذين يقتحمون المسجد من بوابة الاحتلال، ويتبنون أجندات داعمة له ومتبنية روايته، وقد أظهرت مصادر الاحتلال تراجعًا قياسيًّا في أرقام «السياح» عام 2020، فقد اقتحم المسجد الأقصى فيه نحو 140174 "سائحًا" [1]، في مقابل اقتحام نحو 803795 "سائحًا" في عام 2019، أي أن نسبة الانخفاض تصل إلى نحو 473%، وهو الرقم الأقل منذ عام 2009، وقد تراجع عدد "السياح" بهذا الشكل نتيجة مجموعة من العوامل مرتبطة بانتشار "كورونا" وتراجع حركة الطيران والسياحة عالميًا، وفرض دول العالم إغلاقات متكررة للحد من انتشار الوباء. وفي ما يأتي تطور أعداد المقتحمين من "السياح" بين عامَي 2009 و2020 [2]:

2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
306947	401872	370240	312302	282012	235262		217620	291087	663063	803795	140174

1 ماكور ريشون، 2021/1/10. https://bit.ly/3tsZLiW

2 المرجع نفسه.



ب- إغلاق المسجد الأقصى

عمل الاحتلال في السنوات القليلة الماضية على جعل إغلاق المسجد الأقصى سياسة دائمة، يطبقه عند أيّ حدثٍ يعده الاحتلال تهديدًا لأمنه؛ وأشرنا في تقارير سابقة إلى أن الاحتلال يهدف من وراء هذه السياسة إلى فرض إغلاق المسجد إبان الأعياد اليهودية ومواسم اقتحام الأقصى، ثم توسيع هذه السياسة في مراحل لاحقة، وتحويلها إلى وسيلة للتحكم بالأقصى، وتقديم الاحتلال نفسه المتحكم بأبوابه ومداخله، في سياق إضعاف دائرة الأوقاف الإسلامية صاحبة الصلاحية.

وفي ما يأتي أبرز المحطات التي أغلق فيها الاحتلالُ المسجد الأقصى كاملًا، أو بعض مرافقه، أو منع الاحتلال دخول المصلين إليه، في عام 2020[1]:

تاريخ الإغلاق	التفاصيل
2020/1/29	أغلقت قوات الاحتلال جميع أبواب المسجد الأقصى، وبوابات القدس القديمة، ومنعت المواطنين من الدخول أو الخروج. واعتقلت شرطة الاحتلال شابين من صحن قبة الصخرة، بعد الاعتداء عليهما بالضرب المبرح وتكبيلهما، واعتدت على المصلين، وأخرجتهم بالقوة من داخل المسجد[1].
2020/3/20	أغلقت قوات الاحتلال معظم أبواب الأقصى باستثناء أبواب حطة والمجلس والسلسلة، ومنعت الدخول إليه وإلى البلدة القديمة، تحت ذريعة الوقاية من كورونا، وأدى صلاة الجمعة في ذلك اليوم نحو 500 مصلٍّ فقط، وقمعت المصلين الذين حاولوا أداء الصلاة في الشوارع والطرقات المؤدية إلى المسجد[2].
2020/12/21	أغلقت قوات الاحتلال أبواب الأقصى، على أثر عملية إطلاق نار قرب "باب حطة"[3].

1 مركز معلومات وادي حلوة، 2020/1/1. https://bit.ly/2xgvGvi
2 وكالة قدس نت للأنباء، 2020/1/29. http://bit.ly/3d18pyC
3 مركز معلومات وادي حلوة، 2020/3/21. http://bit.ly/3cduH1a
4 الميادين نت، 2020/12/21. http://bit.ly/3f8z6nQ



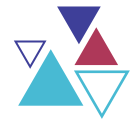
ومع استمرار تفشي وباء "كورونا" في المناطق الفلسطينية المحتلة، عملت سلطات الاحتلال على فرض المزيد من السيطرة والتحكم على المسجد الأقصى، ففي أوائل شهر أيلول/سبتمبر 2020 كشفت وسائل إعلام إسرائيلية أن "مجلس الأمن القومي" التابع لرئاسة وزراء الاحتلال، ناقش إغلاق الأقصى أمام المصلين، وأشارت القناة إلى أن الجلسة ستحاول إيجاد "حلول عملية للتعامل مع الحساسية الدينية والسياسية" للمواقع الدينية بالقدس[1].

ت- الأقصى في ظل جائحة "كورونا"

عملت سلطات الاحتلال على تحقيق المزيد من التدخل في الأقصى بذريعة الإجراءات الوقائية لكورونا، ففي 2020/3/15 أغلقت قوات الاحتلال أبواب الأقصى وأبقت على ثلاثة أبواب لدخول المصلين، وهي: حطة والمجلس والسلسلة، في مقابل فتح باب المغاربة أمام اقتحامات المستوطنين

سعى الاحتلال بكل قوته إلى استغلال جائحة "كورونا" لفرض وقائع جديدة على المسجد الأقصى، وتكريس نفسه جهة مرجعية لإدارته، وتكثيف تدخلاته في شؤونه، وتمثلت أولى هذه التدخلات في إغلاق عدد من أبواب المسجد في 2020/3/15، بذريعة "الخشية من انتقال فيروس كورونا إلى المسجد"، وأبقت على ثلاثة أبواب لدخول المصلين، وهي: حطة والمجلس والسلسلة، في مقابل فتح باب المغاربة أمام اقتحامات المستوطنين[2]. ولم يدم الإغلاق طويلًا، إذ رفض حراس الأقصى قرار الاحتلال واعتصموا أمام الأبواب المغلقة، وخشية من تطور هذا الاعتصام إلى حراك شعبي فاعل، أعادت شرطة الاحتلال فتح جميع أبواب المسجد[3].

1 وكالة الأناضول، 2020/9/6. http://bit.ly/3cbKLjO
2 عرب 48، 2020/3/15. https://bit.ly/2U3WHuD
3 بوابة الهدف الإخبارية، 2020/3/15. https://bit.ly/306AlqL



وبذريعة الحدّ من انتشار الفايروس، منعت قوات الاحتلال في 2020/3/18، عشرات المقدسيين من الدخول إلى الأقصى لأداء صلاة الفجر، وأدوا الصلاة خارج المسجد قبالة باب حطة[1]. وفي 2020/3/20 منعت شرطة الاحتلال من يسكن خارج البلدة من الصلاة في الأقصى، وأعادت قوات الاحتلال إغلاق أبواب الأقصى باستثناء أبواب حطة، والمجلس، والسلسلة. وجراء إجراءات الاحتلال المشددة لم يستطع سوى 500 مصلٍ أداء صلاة الجمعة في المسجد[2].



توافد المقدسيين إلى الأقصى بعد إعادة فتحه

ونتيجة ازدياد أعداد الإصابات في القدس المحتلة، أعلن مجلس الأوقاف في 2020/3/22 إغلاق الأقصى كاملاً، واقتصار أداء الصلوات داخله على موظفي الأوقاف وحراس المسجد، ومدّد المجلس قرار الإغلاق التام في 2020/4/16، ليشمل كل شهر رمضان[3]. واستمر إغلاق الأقصى حتى تاريخ 2020/5/19، ففيه أعلن مجلس الأوقاف إعادة فتح أبواب الأقصى، ودخول المصلين إلى المسجد بعد عيد الفطر في 2020/5/30[4].

1 قناة المنار، 2020/3/19. https://almanar.com.lb/6411088
2 وكالة وفا، 2020/3/20. https://bit.ly/2AFqF0Y
3 وكالة الأناضول، 2020/4/16. https://bit.ly/3064awV
4 فرانس 24، 2020/5/19. https://bit.ly/3gSEvxJ

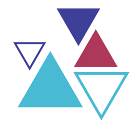


وأغلقت قوات الاحتلال أبواب المسجد وأبقت على فتح بابي الأسباط والسلسلة فقط، وسط وجود شرطة الاحتلال حولهما بكثافة، وكشفت مصادر مقدسية أن فتح هذين البابين يخدم الاحتلال، فباب الأسباط يفتح على ساحة الغزالي المحاطة بنقاط عدة للشرطة، وباب السلسلة يفتح على مخفر المدرسة التنكزية، وعزل هذا الإغلاق موظفي الأوقاف عن باقي القدس، بعد إغلاق باب المجلس[1].

وعلى الرغم من إغلاق الأقصى لنحو 70 يومًا، تابعت سلطات الاحتلال إبعاد حراس الأقصى وموظفي الأوقاف، ففي 2020/5/20 أبعدت سلطات الاحتلال الحارس حمزة نمر عن المسجد مدة أسبوع، وطلبت منه الحضور إلى مركز تحقيق القشلة في 2020/5/26، وسلمته قرارًا بالإبعاد عن الأقصى مدة ستة أشهر. واعتُقل الحارس نمر في أثناء عمله في مصلى قبة الصخرة، بعد منعه قوات الاحتلال من اقتحام المسجد لتفتيشه[2]. وفي 2020/6/4 مددت سلطات الاحتلال قرارًا سابقًا بإبعاد الشيخ عكرمة صبري عن الأقصى أربعة أشهر جديدة[3]، على خلفية مواقفه الرافضة إجراءات الاحتلال.

واستمر تلطي الاحتلال خلف "كورونا" ليتابع استهدافه المكوّن البشريّ في الأقصى، ففي 2020/7/7 حررت شرطة الاحتلال عددًا من الغرامات لكل من لا يضع الكمامات في المسجد الأقصى، وأشار مقدسيون إلى أن الاحتلال غرّم بعض المصلين على الرغم من وجودهم في الأقصى منفردين، وبعضهم كان مرابطًا يقرأ القرآن الكريم، ومما يدلل على تذرع الاحتلال بالإجراءات الطبية تغريم أحد عناصر شرطته ثلاثة شبان عند خروجهم من الأقصى بذريعة عدم وضع الكمامة بالشكل الصحيح، وغرّم كل واحد منهم مبلغ 200

1 عربي 21، 2020/5/9. https://bit.ly/2XzN6ho
2 وكالة الأناضول، 2020/5/26. https://bit.ly/371m6dz
3 المركز الفلسطيني للإعلام، 2020/6/4. https://www.palinfo.com/276300



شيكل (نحو 55 دولارًا أمريكيًّا)[1]. وفي 2020/7/8 حررت شرطة الاحتلال مخالفة مالية لفتى كان يقرأ القرآن في المسجد الأقصى، بذريعة عدم ارتداء الكمامة، على الرغم من جلوس الفتى منفردًا في ساحة القبة الغزالية[2].

ث- الإبعاد عن المسجد الأقصى

> عمل الاحتلال على ترسيخ الإبعاد واحدًا من أبرز أدواته العقابية بحق المصلين والمرابطين في الأقصى، وعلى الرغم من مدد الإغلاق الطويلة التي شهدتها مدينة القدس، أصدرت سلطات الاحتلال 315 قرار إبعاد عن الأقصى، شملت روّاد المسجد وموظفي دائرة الأوقاف الإسلامية، في مقابل إصدار 355 قرار إبعاد في عام 2019

عمل الاحتلال على ترسيخ الإبعاد واحدًا من أبرز أدواته العقابية بحق المصلين والمرابطين في الأقصى، وتتراوح مدد الإبعاد بين 3 أيام و6 أشهر، وعلى الرغم من مدد الإغلاق الطويلة التي شهدها المسجد الأقصى ومدينة القدس، حافظ الاحتلال على زخم قرارات الإبعاد، ففي عام 2020 أصدرت سلطات الاحتلال 315 قرار إبعاد عن المسجد الأقصى، شملت روّاد المسجد وموظفي دائرة الأوقاف الإسلامية[3]، أي أن قرارات الإبعاد تراجعت بنحو 10% فقط عن القرارات الصادرة في عام 2019، الذي سجل 355 قرار إبعاد[4]. وشملت قرارات الإبعاد عددًا من رموز القدس، من بينهم رئيس الهيئة الإسلامية العليا الشيخ عكرمة صبري، ونائب رئيس مجلس الأوقاف الإسلامية في القدس الشيخ ناجح بكيرات، والشيخ إسماعيل نواهضة إمام وخطيب المسجد الأقصى. وشهدت أشهر كانون الثاني/ يناير وحزيران/يونيو وأيلول/سبتمبر أعلى معدل في قرارات الإبعاد في عام 2020 [5].

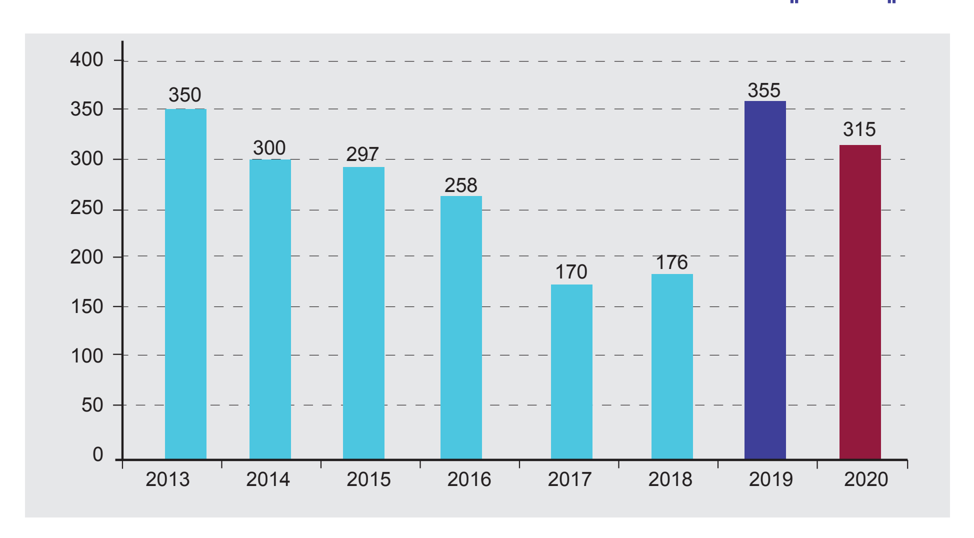
---

1 القدس المقدسية، 2020/7/7. https://bit.ly/2DR7vHj
2 موقع مدينة القدس، 2020/7/8. https://bit.ly/31APDsg
3 مركز معلومات وادي حلوة، 2021/1/1. http://bit.ly/3w21Tk6
4 هشام يعقوب (محرر)، تقرير حال القدس السنوي 2019، مرجع سابق، ص 42.
5 مركز معلومات وادي حلوة، 2021/1/1. مرجع سابق.



وبحسب مصادر مقدسية أصدرت سلطات الاحتلال نحو 104 قرارات إبعاد في شهر كانون الثاني/يناير 2020، بالتزامن مع انطلاق حملة "الفجر العظيم" في القدس المحتلة التي شهدت مشارك مقدسية حاشدة[1].

وفي ما يأتي تطور قرارات الإبعاد عن الأقصى منذ عام 2013 إلى عام 2020:



وشهدت أشهر عام 2020 استهدافًا متكررًا لخطيب المسجد الأقصى الشيخ عكرمة صبري، ففي شهر كانون الثاني/ يناير 2020 أبعدته سلطات الاحتلال حتى نهاية 202/1/25[2]، وفي 2020/1/24 كسر عشرات المصلين قرار إبعاد الشيخ عكرمة صبري، فقد أدخلوه إلى داخل الأقصى محمولًا على الأكتاف[3]. وفي 2020/6/4 اقتحمت سلطات الاحتلال منزل الشيخ صبري، وسلموه أمرًا بالإبعاد عن الأقصى مدة 4 أشهر، على أثر انتهاء أمر إبعادٍ سابق[4].

1 وكالة القدس للأنباء، 2020/2/5. http://bit.ly/3lH4M4Z
2 الجزيرة نت، 2020/1/20. http://bit.ly/3vQGcTV
3 الجزيرة نت، 2020/1/24. http://bit.ly/3sqvfGJ
4 وكالة الأناضول، 2020/6/4. http://bit.ly/3tRi2Hb





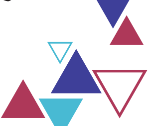
المصلون يكسرون قرار الاحتلال ويدخلون الشيخ عكرمة صبري إلى الأقصى على الأكتاف

وشهدت المدة التي تلت إعادة فتح المسجد الأقصى في 2020/5/31، تكثيف سلطات الاحتلال إصدار قرارات الإبعاد، فخلال 10 أيام من إعادة فتح دائرة الأوقاف المسجد الأقصى، سُلّم أكثر من ثلاثين فلسطينيًا قرارات بالإبعاد لمدٍ متفاوتة، من بينهم الشيخ عكرمة صبري والصحفية المقدسية سندس عويس، والعديد من المرابطين والمصلين[1].

ج- محاولات تقويض دور الأوقاف الإسلامية

تشكل دائرة الأوقاف الإسلامية عقبة أمام مخططات الاحتلال في تهويد المسجد الأقصى، إذ يسعى الاحتلال إلى فرض سيادته على الكاملة على المسجد، وضرب الحصرية الإسلامية في إدارة شؤونه، عبر تهميش دور دائرة الأوقاف، في سياق الحلول مكانها، وصولًا إلى "السيادة الإسرائيلية" الكاملة على الأقصى، بناء على رؤية الاحتلال ومنظماته المتطرفة.

1 الجزيرة نت، 2020/6/10. http://bit.ly/33Uj2QS



في عام 2020 كثف الاحتلال استهدافه دائرة الأوقاف الإسلامية وموظفيها على أكثر من صعيد، ونورد أبرز اعتداءات الاحتلال بحق الأوقاف في النقاط الآتية:

كثف الاحتلال في عام 2020 استهداف دائرة الأوقاف الإسلامية وموظفيها، عبر الاعتقال والإبعاد، والتضييق على مسؤولي مجلس الأوقاف، ومنع الأوقاف من ترميم مرافق المسجد وصيانته، وتركيب سماعات وأجهزة إلكترونية على أسطح المسجد.

- حملة الاعتقالات والاستدعاءات التي شملت موظفي الأوقاف.

- تصعيد الاحتلال إصدار قرارات إبعاد موظفي الأوقاف والحراس عن المسجد، فقد رصد مركز معلومات وادي حلوة إصدار سلطات الاحتلال 46 قرار إبعاد بحق موظفي الأوقاف، وبحسب المركز جددت جل قرارات الإبعاد في وقتٍ لاحق، وشملت القرارات مديري الأوقاف والحراس والسدنة وموظفي لجنة الإعمار على حدٍ سواء[1].

- التضييق على مسؤولي مجلس الأوقاف بذريعة عدم اتخاذ إجراءات صحية وإغلاق الأقصى مع بداية الجائحة، ففي 2020/3/21 اقتحمت قوات الاحتلال رئيس مجلس الأوقاف الإسلامية الشيخ عبد العظيم سلهب، وحررت له مخالفة مالية قيمتها 5 آلاف شيكل (نحو 1500 دولار أمريكي)، بذريعة "عدم الالتزام بقرارات الشرطة بإدخال عدد مصلين أكثر من العدد المسموح به إلى الأقصى"[2].

- محاولة عزل موظفي الأوقاف عن الأقصى، ففي ظل إغلاق الأقصى ضمن الإجراءات الوقائية التي اتخذتها دائرة الأوقاف، أغلقت قوات الاحتلال أبواب المسجد وأبقت

1 مركز معلومات وادي حلوة، 2021/1/1. مرجع سابق.
2 مركز معلومات وادي حلوة، 2020/3/21. http://bit.ly/3cduH1a



على فتح بابي الأسباط والسلسلة فقط، وسط وجود شرطة الاحتلال حولهما بكثافة، وكشفت مصادر مقدسية أن فتح هذين البابين يخدم الاحتلال، فباب الأسباط يفتح على ساحة الغزالي المحاطة بنقاط عدة للشرطة، وباب السلسلة يفتح على مخفر المدرسة التنكزية، وعزل هذا الإغلاق موظفي الأوقاف عن باقي القدس، بعد إغلاق باب المجلس[1].

- منع الأوقاف من ترميم مرافق المسجد وصيانته، ففي سياق عرقلة أعمال الترميم والصيانة، اعتقلت قوات الاحتلال في 2020/2/18 مدير لجنة الإعمار المهندس بسام الحلاق، وأحد موظفي اللجنة من ساحات المسجد. وفي 2020/7/8 اعتقلت قوات الاحتلال المهندس بسام الحلاق واقتادته إلى أحد مراكز التحقيق في البلدة القديمة للتحقيق معه[2].

- اعتقال موظفي الأوقاف عامة، وحراس الأقصى على وجه الخصوص، وتحويلهم إلى مراكز التحقيق في المدينة المحتلة.

- تمديد الأوقات المخصصة للمستوطنين لاقتحام المسجد الأقصى، ففي منتصف شهر تشرين الثاني/نوفمبر أعلنت دائرة الأوقاف أن شرطة الاحتلال مددت أوقات الاقتحام اليومية نصف ساعة يوميًا، وأشارت مصادر الدائرة إلى أن سلطات الاحتلال تعمل على إنهاء "الوضع القائم"[3].

1 هشام يعقوب (محرر) وآخرون: تقرير عين على الأقصى الرابع عشر، مرجع سابق، ص 168.
2 المرجع نفسه، ص 164 - 165.
3 عربي 21، 2020/11/14. http://bit.ly/3vQHkHd



- تركيب سماعات وأجهزة إلكترونية على أسطح المسجد الأقصى، ففي 2020/9/6 اقتحمت قوات الاحتلال المسجد الأقصى، وركبت سماعاتٍ وأجهزة إلكترونية على أسطحه من الجهتين الشمالية والغربية[1].



الاحتلال يركب سماعات وأجهزة إلكترونية على أسطح الأقصى

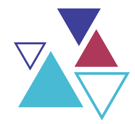
ح- تهويد منطقة الأقصى: الحفريات والبناء التهويديّ

تتابع سلطات الاحتلال استهداف منطقة المسجد الأقصى، أسفل الأرض وفوقها، بعددٍ من المشروعات التهويدية التي تنفذها مؤسسات الاحتلال الرسمية وغير الرسمية، وقد وثق تقرير عام 2020 عددًا من هذه المشاريع، نوجزها بالآتي:

مشروع القطار الخفيف (التلفريك)

في 2019/2/1 وافقت "اللجنة الوطنية لتطوير البنية التحتية في القدس" على خطة بناء القطار الخفيف (التلفريك)، ونشرت قرار الموافقة في الصحف الرسمية، ورفضت جل الاعتراضات التي قدمتها جهات فلسطينية وإسرائيلية، وانتهى عام 2019 من دون أن تصدر حكومة الاحتلال أي قرارٍ واضح يخص القطار الخفيف[2].

1 الجزيرة نت، 2020/9/6. http://bit.ly/3lGDD22
2 التقرير السنوي حال القدس 2020، مرجع سابق، ص 46 - 48.



ونتيجة الاعتراضات الكثيرة على مسار "التلفريك"، وصلت قضيته إلى محكمة العدل العليا الإسرائيلية، التي عقدت جلسة لمناقشتها في 2020/6/29، ثم طلبتْ في 2020/7/26 من دولة الاحتلال تقديم دليل على أن مشروع التلفريك سيشجع السياحة في المنطقة التي سيُبنى فيها، وحددت موعد 2020/9/6 لتلقّي الإجابات. ويشير مختصون إسرائيليون متابعون للقضيّة إلى أنّ المحكمة قررت إعطاء مهلة طويلة للجهات المعنية في دولة الاحتلال لتقديم إجابات مقنعة لأنّ هذه الجهات فشلت في إقناع قضاة المحكمة بإجاباتها في جلسة النقاش والاستماع.[1]



Public Tender no. 5/20
For the selection of a promoter for the design, construction, operation, maintenance and delivery of a cable car to the Old City in Jerusalem

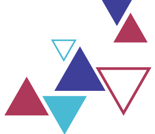
Invitation to participate in the pre-qualification (P.Q.) stage

The Jerusalem Development Authority (the "JDA") hereby invites bidders to participate in the pre-qualification stage as part of a tender for the selection of a promoter for the design, construction, operation, maintenance and delivery of a cable car to the Old City in Jerusalem.
The Tender includes two main parts: the first stage, the pre-qualification stage (the present stage), in which the bidders who are eligible to participate in the Tender will be elected (the "P.Q. Stage"); the second stage, the Request for Proposals stage (RFP), in which only bidders who received a notice from the JDA regarding their compliance with the P.Q. Stage will be entitled to participate.
The P.Q. Stage documents may be viewed and downloaded from the website of the JDA: www.jda.gov.il (under the "Tenders" tab), or the said documents may be received at the offices of the JDA – 2 Safra Square, Jerusalem, by appointment with Ms. Yael Esther Maymon, Tel 972-2-5890013.
Bidders' conferences will be held at the following times: First conference on October 12, 2020 at 10:30 am, second conference on October ..., 2020 at 10:30 am. The venue for the conference is: Conference room at the offices of the JDA – 2 Safra Square, Jerusalem. Attending the conference is not mandatory and does not constitute a threshold condition for participating in the Tender.
Participation in the P.Q. Stage is conditional on payment of a participation fee in the amount of NIS 5,000 (which shall not be refunded in any event, as stated in the Invitation document, no later than November 5, 2020 ...:00 pm. Payment of the participation fee as aforesaid is mandatory and constitutes a threshold condition for participating in the P.Q. Stage.

إعلان عام يدعو مقدمي العروض للمشاركة في المرحلة الأولى من مناقصة بناء التلفريك إلى البلدة القديمة في القدس.

وفي جلسة المحاكمة في 6 أيلول/سبتمبر 2020، قدمت حكومة الاحتلال وثيقة مكونة من 81 صفحة، في إطار الإجابة على طلب المحكمة العليا، التي أعلنت تحديد جلسة للرد على هذه الوثيقة في 2020/11/22.[2] وعلى الرغم من أن إعادة تأجيل القضية، يعني تأخرًا في إطلاق أعمال البناء الفعلي للمشروع، إلا أن "هيئة تنمية القدس" حددت جلسة في بداية

1 منظمة "عمق شبيه"، 2020/7/27. https://bit.ly/2NOZ8Bc
2 تايمز أوف إسرائيل، 2020/11/4. https://bit.ly/3rlXjcW

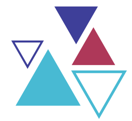


شهر تشرين الأول/أكتوبر 2020، للإجابة عن أسئلة الشركات التي تتطلع للمشاركة في عمليات البناء، ولمساعدتهم في تقديم العروض المناسبة[1].

ومع تأخر إصدار المحكمة العليا الإسرائيلية قرارها بشأن مسار القطار، عقدت "هيئة تنمية القدس" اجتماعًا جمع المكلفين ببناء القطار اجتماعًا في 2020/10/24، ضم الشركات التي من الممكن أن تنفذ المشروع، حضره ممثلون عن الشركات الكبرى في دولة الاحتلال مثل "دانيا سيبوس" و"Y.D. بارزاني"[2]. وتُشير هذه المعطيات إلى أن أذرع الاحتلال تتعامل مع المشروع على أنه أمرٌ واقع، وأن ما يجري في محاكم الاحتلال لن يؤثر في عمليات البناء.

ومع نهاية شهر تشرين الأول/أكتوبر حصلت "هيئة تنمية القدس" على موافقة مفوض الغابات في وزارة الزراعة في حكومة الاحتلال، لإزالة الأشجار على طول مسار التلفريك، وفي 2020/11/4 أعلن مدير مشروع البناء أن أعمال نقل البنية التحتية من أنظمة المياه والصرف الصحي والاتصالات ستبدأ بعد أسبوعين، على أن تنطلق من منطقة "جبل صهيون"، تمهيدًا لإطلاق العمل في المشروع[3]. ولم تنته هذه القضية حتى كتابة هذا التقرير، فقد أصدرت محكمة الاحتلال العليا قراراها في 2021/2/22، وقد منحت المسؤولين الإسرائيليين مهلة حتى 22 نيسان/أبريل 2021، للمزيد من الشرح حول عددٍ من القضايا المتعلقة بمشروع "التلفريك"، ووقف جميع الأعمال في المشروع حتى تاريخ الجلسة[4].

1 تايمز أوف إسرائيل، 2020/9/7. https://bit.ly/3rnsZyk
2 تايمز أوف إسرائيل، 2020/10/26. https://bit.ly/3fi0TlN
3 تايمز أوف إسرائيل، 2020/11/4. https://bit.ly/3rlXjcW
4 Al-monitor ، 2020/3/9. https://bit.ly/3d71ofR



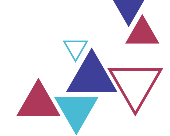
جسر المشاة "السياحيّ" بين حيّ الثوري ومنطقة "النبيّ داود"

واصلت سلطات الاحتلال محاولات السيطرة على أراضي المقدسيين في منطقة وادي الربابة في سلوان جنوب المسجد الأقصى؛ بهدف تنفيذ مشاريع تهويدية من ضمنها جسر المشاة "السياحي" الذي سيمتدّ فوق أراضي وادي الربابة من حيّ الثوريّ إلى منطقة النبي داود بطول 197 مترًا، وارتفاع 30 مترًا. وفي هذا السياق كانت أرض المقدسيّ محمد العباسي (92 عامًا) محل استهداف مباشر في أثناء مدة الرصد، وتبلغ مساحتها نحو 4 دونمات من أصل 60 دونمًا هي مساحة الأراضي المهددة بالمصادرة في حي وادي الربابة، وفيها أشجار زيتون متجذرة فيها منذ نحو 400 عام[1].

في 2020/3/8 اقتحمت طواقم "سلطة الطبيعة" في بلدية الاحتلال بالقدس بحماية شرطة الاحتلال أرض المواطن المقدسي محمد العباسي بهدف تنفيذ أعمال وحفريات، إلا أنّ الحاج العباسي وأولاده وأصحاب أراضٍ في حيّ وادي الربابة وأفرادًا من عائلات العباسي وسمرين وحجاج وأبو سنينة تصدّوا لهم، ومنعوهم من العمل حتى استصدار قرار يقضي بالمنع من محكمة الاحتلال خلال الأيام المقبلة[2].

وفي 2020/3/13 أقام أهالي بلدة سلوان صلاة الجمعة في أرض محمد العباسي رفضًا لمحاولات مصادرتها لبناء جسر "سياحيّ" للمشاة فوقها، أو تحويلها إلى "حدائق عامة". وحاول المشاركون في الصلاة زرع أشتال شجر الزيتون في الأرض؛ إلا أن شرطة الاحتلال الإسرائيلي منعتهم من استكمال الحفر وزراعة الأشتال، واعتقلت السيد خالد الزير مدة ساعة[3].

1 دنيا الوطن، 2020/3/13. http://bit.ly/2QdnUZR
2 موقع مدينة القدس، 2020/3/10. https://alquds-city.com/news/33872
3 وكالة الصحافة الفلسطينية "صفا"، 2020/3/13. https://safa.news/p/278847



وفي 2020/3/15 أصدرت المحكمة المركزية الإسرائيلية في القدس، قرارًا بمنع طواقم "سلطة الطبيعة والحدائق الوطنية الإسرائيلية" من الدخول والعمل في أرض عائلة العباسي في وادي الربابة في بلدة سلوان، جنوب المسجد الأقصى. وأوضح المحامي مهند جبارة في بيانٍ، أنه نجح في استصدار أمر منع احترازي من المحكمة موجه إلى "سلطة الطبيعة والحدائق الوطنية الإسرائيلية" يمنعهم من دخول أراضي السكان الفلسطينيين في منطقة وادي الربابة والقيام بأعمال اقتلاع الأشجار وأي أعمال أخرى في المنطقة، حتى إشعار آخر. وبيّن المحامي جبارة، أن «سلطة الطبيعة والحدائق الوطنية" كانت قد اعتمدت في قرارها الدخول إلى هذه الأراضي على موافقة غير قانونية من ما يسمى "حارس أملاك الغائبين" الإسرائيلي الذي ادعى أن هذه الأراضي تعود ملكيتها لغائبين من الفلسطينيين، من دون أن يبرز أي مستند قانوني يؤكد ادعاءاته[1].



المقدسي محمد العباسي في أرضه المهددة بالمصادرة

1 فلسطين ULTRA، 2020/3/16. https://bit.ly/2Yc09FD



עיר עמים
ir amim
عير عميم

25 Evictions actions (Batan-al-Hawa, Silwan)

26 The Gan Ha'Melech /King's Garden plan (al-Bustan, Silwan)

27 The Pilgrims' Way Tunnel (Wadi Hilweh)

28 Elad settlements and Ir David/City of David archeological park (Wadi Hilweh)

29 Sambuski Cemetery

30 Planned Pedestrian Bridge (Wadi Rababe)

31 Planned Cable Car Project

32 Planned Kedem Compound

A Promenade from Cinematheque to Wadi Rebaba

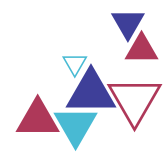
B ELAD's restaurant in Wad Rebaba

C Area seized by municipality for gardening purposes

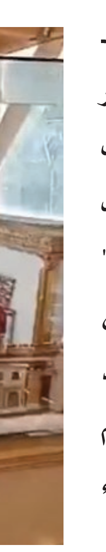
32
31
28
27
26
29
25
30
A
B
C

Israeli built-up area
Old City of Jerusalem
National park
Seizing orders for gardening
Settlement
Future building project
Houses under risk of eviction
New park plan
Green line
Tunnel
Bridge project
Cable car project
Cave

جسر المشاة «السياحي» يحمل الرقم 30 في خريطة أبرز المشاريع التهويدية حول البلدة القديمة



وضع مجسم "المعبد" المزعوم عند باب المغاربة



صورة مأخوذة من مقطع فيديو نشر حول المجسم

في 2020/7/9 وضعت "جماعات المعبد" مجسمًا لـ "المعبد" المزعوم عند مدخل باب المغاربة في السور الغربي للأقصى، وهو الباب المخصص لاقتحامات المستوطنين اليهود "والسياح". ونُصب المجسم بجانب العريشة الدائمة التي وُضعت في "عيد العُرش" اليهوديّ عام 2018، "والتي باتت اليوم أقرب إلى استراحة ونقطة خدمات وضيافة للمقتحمين عند باب المغاربة"[1]. تعوّل "جماعات المعبد" على هذا المجسم وغيره لتعبئة جمهور المقتحمين بأفكار "إعادة بناء المعبد"، وإزالة المسجد الأقصى من الوجود.

انهيارات وتشققات في بيوت المقدسيين نتيجة الحفريات حول الأقصى

تسبب حفريات الاحتلال أسفل وفي محيط المسجد الأقصى بتشققات وانهيارات في منازل الفلسطينيين، ففي 2020/1/19 أخطرت سلطات الاحتلال 7 منازل في حي باب السلسلة لإخلائها، بحجة وجود تشققات نتيجة حفريات الاحتلال أسفلها، وأشار متابعون إلى أن قرارات الإخلاء السبعة تمثل دفعة من 22 عائلة مهددة بالإخلاء، وأن الاحتلال يختلق المشكلة، ثم "يقدّم" الحل بما يخدم خططه وأهدافه[2]. وفي 2020/1/30 انهارت أرضية

1 صفحة الجزيرة – القدس، 2020/7/15. https://bit.ly/3aCb1BB
2 موقع مدينة القدس، 2020/1/22. https://bit.ly/3lZDWVJ




انهيار أرضي منزل في البلدة القديمة في 2020/1/30

منزل فلسطيني في البلدة القديمة، بسبب حفريات الاحتلال أسفل منازل الفلسطينيين في البلدة القديمة؛ وأظهرت صور من المكان انهيار جزء من الأرضية عند مدخل المنزل، وهذا أدى إلى سقوط البلاط وظهور التراب تحت أساسات المنزل، ونتيجة التصدعات الكبيرة أُخلِي المنزلُ خوفًا على ساكنيه[1].

ومع تزايد المخاطر المحدقة بالمناطق الفلسطينيّة جراء عمليات الحفر أسفلها، كشفت صحفٌ عبرية في 2020/6/15 أن سلطة الآثار الإسرائيلية أوقفت عمليات الحفر أسفل حي سلوان، خشية حدوث انهيارات في مباني الحي، ويأتي القرار بعد تزايد التصدعات الأرضية وفي مباني المنطقة[2]. وعلى الرغم من أن هذه التصدعات ظهرت منذ سنوات، إلا أن مواصلة العمل بالحفر تشير إلى مخاطر حقيقية، واحتمال حدوث انهيارات كبيرة.

الاعتداءات على المسيحيّين والمقدسات والأوقاف المسيحية

يشكل الاعتداء على المسيحيين في القدس المحتلة نهجًا ثابتًا لدى الاحتلال، إذ تتعرض الكنائس والأملاك المسيحية إلى اعتداءاتٍ مستمرة، بالتزامن مع استمرار محاولات الاحتلال السيطرة على الأملاك والأوقاف المسيحية التي تتعرض لمحاولات تسريبٍ، تسهلها أذرع الاحتلال القانونية.

1 موقع مدينة القدس، 2020/1/30. https://bit.ly/2PfivnF
2 تايمز أوف إسرائيل، 2020/6/17. https://bit.ly/2PAZqfA



وفي متابعة قضية تسريب أملاك الكنيسة الأرثوذكسية في القدس المحتلة، التي تتضمن تسريب عقارات تملكها الكنيسة اليونانية الأرثوذكسية في القدس المحتلة، إلى شركات مرتبطة بجمعية "عطيرت كوهنيم" الاستيطانية المتطرفة، رفضت محكمة إسرائيلية في 2020/6/24 الاستئناف الذي قدمته البطريركية الأرثوذوكسية لإبطال صفقة البيع، وعللت المحكمة قرارها بأن الكنيسة لم تقدم حججًا كافية أو أدلة جوهرية جديدة للمحكمة، على الرغم من أن ملف الكنيسة يؤكد أن الصفقة تمت عبر الاحتيال والرشى ومن دون موافقتها[1]. وبحسب متابعين تفاصيل القضية تغاضت المحكمة عن إثباتات وشهادات قدمها الطاقم القانوني للبطريركية تؤكد فساد صفقة التسريب[2].

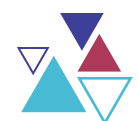
تتعرض الكنائس والأملاك المسيحية في القدس المحتلة إلى اعتداءاتٍ مستمرة، بالتزامن مع استمرار محاولات الاحتلال السيطرة على أملاك الكنائس والأوقاف المسيحية، التي تتعرض لمحاولات تسريبٍ مستمرة، تسهلها أذرع الاحتلاًل القانونية.

وقد رفضت محكمة إسرائيلية الاستئناف الذي قدمته البطريركية الأرثوذوكسية لإبطال صفقة البيع، وعللت المحكمة قرارها بأن الكنيسة لم تقدم أدلة جوهرية جديدة للمحكمة، وتغاضت المحكمة عن إثباتات وشهادات قدمها الطاقم القانوني للبطريركية تؤكد فساد صفقة التسريب

وأشارت مصادر مقدسية إلى أن رفض محاكم الاحتلال أي استئنافات تقدمها الكنيسة، هو تسهيل لما تقوم به جمعية "عطيرت كوهنيم"، لتتحول الأخيرة إلى المالكة الفعلية للمباني المسربة، وهذا ما سيسمح لها بطرد الفلسطينيين من العقارات والفنادق المسربة.

وفي ما يأتي أبرز ما وثّقه هذا التقرير من اعتداءات على المسيحيين والمقدسات والأوقاف المسيحية في القدس عام 2020:

1 فرانس 24، 2020/6/25. https://bit.ly/3dacxN2
2 موقع مدينة القدس، 2020/6/26. https://bit.ly/3lTsPh7



في 2020/2/7 استدعت مخابرات الاحتلال رئيس أساقفة سبسطية للروم الأرثوذكس في القدس المحتلة المطران عطا الله حنا، على أثر إلغاء سلطات الاحتلال حفلًا لتوقيع مذكرة بين صندوق ووقفية القدس مع جمعية الشبان المسيحية[1].

في 2020/12/4 أقدم مستوطن على سكب مادة مشتعلة وأضرم النار داخل كنيسة "الجثمانية/ كل الأمم"، وألحق أضرارًا ببعض المقاعد والأرضية الفسيفسائية، وتمكن حراس الكنيسة من إطفاء النار والقبض على المستوطن[2].

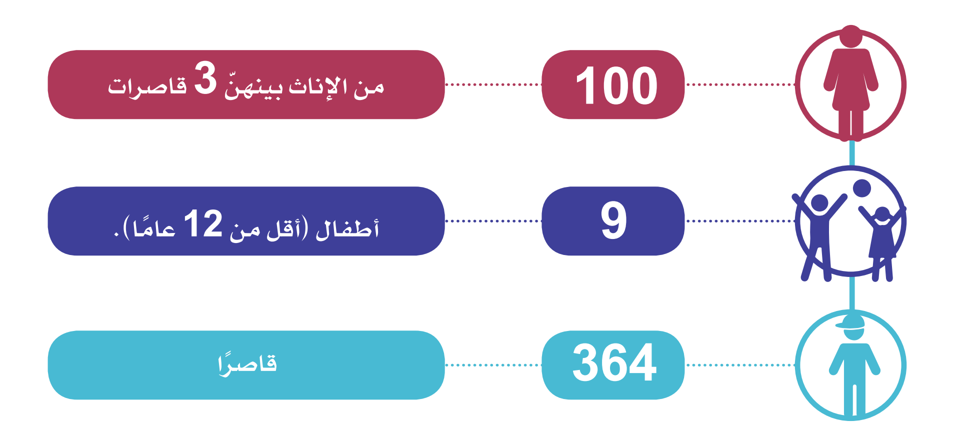
اعتقال المقدسيّين وإبعادهم

واصل الاحتلال الإسرائيلي توظيف سياسة الاعتقال لإرهاب المقدسيين، والتضييق عليهم، وتقييد حركتهم وفعالياتهم المناهضة لوجوده. وعلى مدار أشهر عام 2020 وثق التقرير نحو 1979 حالة اعتقال[3]، في مقابل اعتقال 2078 مقدسيًا في عام 2019، و1736 حالة اعتقال في عام 2018 [4].

ويُشير رقم الاعتقالات في عام 2020 إلى انخفاض حالات الاعتقال بنسبة 4.7 % بالمقارنة مع عام 2019، وهو انخفاض طفيف جدًا سببه الرئيس قرارات الإغلاق العام لمواجهة كورونا، وكان من بين المعتقلين الفئات الآتية[5]:

1 موقع مدينة القدس، 2020/2/7. https://bit.ly/3db08bu
2 وكالة الأناضول، 2020/12/4. https://bit.ly/3sAiJUM
3 مركز معلومات وادي حلوة، 2021/1/1. https://bit.ly/3w21Tk6
4 التقرير السنوي حال القدس 2019، مرجع سابق، ص 64.
5 مركز معلومات وادي حلوة، 2021/1/1، مرجع سابق.





أبرز المناطق الجغرافية التي شهدت اعتقالات في القدس عام 2020

المنطقة	عدد الاعتقالات
العيسوية	645
منطقة الأقصى وأبوابه	365
سلوان	298
القدس القديمة	289
الطور	142

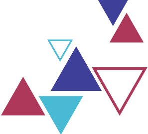


وأكد الرسم البياني السابق تصدر مناطق فلسطينية في القدس المحتلة قائمة المناطق التي تشهد اعتقالات في الأعوام القليلة الماضية، وهي العيسوية وساحات الأقصى ومحيطه، إضافةً إلى منطقة سلوان والبلدة القديمة في القدس المحتلة، وفي الجدول الآتي مقارنة بين أبرز المناطق في القدس المحتلة التي شهدت اعتقالات بين عامي 2019 و2020:

المنطقة	عدد المعتقلين عام 2019 [1]	عدد المعتقلين عام 2020	نسبة الزيادة
العيسوية	775	645	% -16.5
المسجد الأقصى	363	365	% +0.5
سلوان	300	298	% -0.67

ويُظهر الجدول أن أكبر انخفاض شهدته منطقة العيسوية، ويمكن إعادته إلى تصدي سكان البلدة لأي اقتحامات تقوم بها قوات الاحتلال، واندلاع المواجهات على أثرها، وهذا ما عرقل قدرة الاحتلال على فرض المزيد من سياسة الاعتقال في البلدة[1]، في مقابل ثبات الرقم نسبيًا في منطقة الأقصى وبواباته والطرق المؤدية إليه، نتيجة تصاعد محاولات الاحتلال فرض سيطرته على المسجد.

1 هشام يعقوب (محرر): التقرير السنويّ حال القدس 2018، مؤسسة القدس الدولية، بيروت، ط 1، 2019، ص 84.
2 للمزيد الاطلاع على الفصل الثاني من التقرير.



ونبيّن في الجدول الآتي أعداد المعتقلين في القدس على مدار أشهر عام 2020، بالاعتماد على مركز معلومات وادي حلوة[1]:

عدد المعتقلين في القدس على مدار أشهر 2020

الشهر	عدد المعتقلين
كانون الثاني/يناير	245
شباط/فبراير	156
آذار/مارس	192
نيسان/أبريل	92
أيار/مايو	162
حزيران/يونيو	210
تموز/يوليو	201
آب/أغسطس	103
أيلول/سبتمبر	117
تشرين الأول/أكتوبر[2]	200
تشرين الثاني/نوفمبر	157
كانون الأول/ديسمبر[3]	144

1 مركز معلومات وادي حلوة، التقارير الشهرية. https://bit.ly/3cocXQA
2 هشام يعقوب (محرر): التقرير السنويّ حال القدس 2018، مؤسسة القدس الدولية، بيروت، ط 1، 2019، ص 84.
3 تم الوصول إلى الرقم بناء على رقم الاعتقالات الصادر عن مركز معلومات وادي حلوة، ومقارنته بأرقام الأشهر في عام 2020.



ويُعد عام 2020 واحدًا من الأعوام الصعبة على الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال، فعلى أثر تفشي وباء كورونا في المناطق الفلسطينية المحتلة، ومع إهمال سلطات الاحتلال واقع السجون، أصيب مئات الأسرى بالمرض في ظل ظروفٍ إنسانية قاسية[1].

وأمّا عدد الأسرى المقدسيين في سجون الاحتلال فهو نحو 450، بينهم عشرات الأطفال والنساء والفتيات، ومنهم 8 أسرى ضمن قائمة عمداء الأسرى الذين أمضوا أكثر من 20 سنة متواصلة في السجن. ويعدّ الأسير سمير أبو نعمة المعتقل منذ أكثر من ثلاثة وثلاثين عامًا، عميد أسرى القدس وأقدمهم. إضافة إلى وجود 7 أسرى من القدس ممن تحرروا في صفقة "وفاء الأحرار"، وأعيد اعتقالهم وأعيدت لهم الأحكام السابقة[2].

إضافة إلى ما سبق، توضّح النقاط الآتية جوانب من سياسة الاعتقال الإسرائيليّة بحقّ المقدسيّين في عام 2020:

- شملت إجراءات التوقيف والاعتقال شخصيات وقيادات بارزة في القدس، من بينهم: رئيس الهيئة الإسلامية العليا الشيخ عكرمة صبري، ومحافظ القدس عدنان غيث الذي تعرض للاعتقال والاستدعاء عدة مرات، ووزير القدس في الحكومة الفلسطينية فادي الهدمي، والنائبان في المجلس التشريعي محمد أبو طير، وأحمد عطون[3]. إضافةً إلى حملات شملت أسرى محررين وقيادات حركة فتح في مدينة القدس، ونشطاء ميدانيين.

1 وكالة قدس نت للأنباء، 2020/12/29. https://bit.ly/3w3WLf6
2 وكالة معًا الإخبارية، 2020/2/19. https://maannews.net/Content.aspx?id=1008215
3 مركز معلومات وادي حلوة، 2021/1/1. مرجع سابق.



- استخدام سلطات الاحتلال التعذيب والضرب المبرح عند اعتقالها عشرات المقدسيين، فبحسب مصادر حقوقية تعرض ما لا يقل عن 76 مقدسيًا للتعذيب في عام 2020، من بينهم شبان وأطفال، استخدمت فيها قوات الاحتلال الضرب بالهراوات وأعقاب البنادق إضافة إلى الأيدي والأرجل في أثناء عمليات الاعتقال[1].

- يتعرض المعتقلون إلى عمليات تعذيب ممنهجة في مراكز التحقيق الإسرائيلية، في محاولة لانتزاع اعترافات من المحتجزين، وتشمل هذه العمليات ما يُعرف بـ "الشبح"، والحرمان من النوم وممارسة ضغوطات نفسية وجسدية مختلفة[2].

- تصدرت مدينة القدس الاعتقالات في مجمل المناطق الفلسطينية المحتلة، إذ شكل المعتقلون من المدينة المحتلة نحو 42 % من مجمل المعتقلين الفلسطينيين في عام 2020[3].

- استهداف سلطات الاحتلال الأطفال الفلسطينيين، فقد كشف تقرير لنادي الأسير الفلسطيني في شهر تشرين الأول/نوفمبر 2020 أن 170 طفلًا فلسطينيًا معتقلون في سجون الاحتلال غالبيتهم أطفال من القدس المحتلة[4].

- تنتهك قوات الاحتلال كل المعايير والقواعد في تعاملها مع المعتقلين من الأطفال، إذ تعتقلهم من منازلهم في ساعات متأخرة من الليل، وتبقيهم من دون طعام أو شراب ساعات طويلة، وفي بعض الحالات وصلت مدة الحرمان من الطعام والشراب إلى يومين، إضافة إلى ما يترافق مع الاعتقال من توجيه الشتائم وترهيب

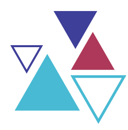
---

1 المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، كانون الأول/يناير – كانون الثاني/ديسمبر 2020. https://bit.ly/39iR0Ar

2 المرجع نفسه.

3 فلسطين ULTRA، 2020/12/30. https://bit.ly/3vYLuNc

4 العربي الجديد، 2020/11/19. https://bit.ly/3cmQNy6



الأطفال لانتزاع الاعترافات منهم، وإجبارهم على التوقيع على إفادات مكتوبة باللّغة العبرية من دون ترجمتها ومعرفة مضامينها، وغيرها من اعتداءات[1].

- استحدثت سلطات الاحتلال منذ بداية عام 2020، عقوبة جديدة ألا وهي "الحبس المنزلي الليلي"، ففي بداية شهر كانون الأول/يناير 2020 فرضت سلطات "الحبس المنزلي الليلي" على تسعة شبان من بلدة العيسوية في القدس المحتلة، ويفرض القرار على الشبان التزام منازلهم من الثامنة مساء حتى السادسة صباحًا[2]. وتستخدم سلطات الاحتلال تشريعات قانونية وضعها الاحتلال البريطاني، وتصدر عن قائد الجبهة الداخلية، ويطبق عادة في أوقات الحروب بصورة جماعية، ولكن سلطات الاحتلال استخدمته بصورة فردية[3].



شباب العيساوية بعد تسلمهم قرار الحبس المنزلي الليلي

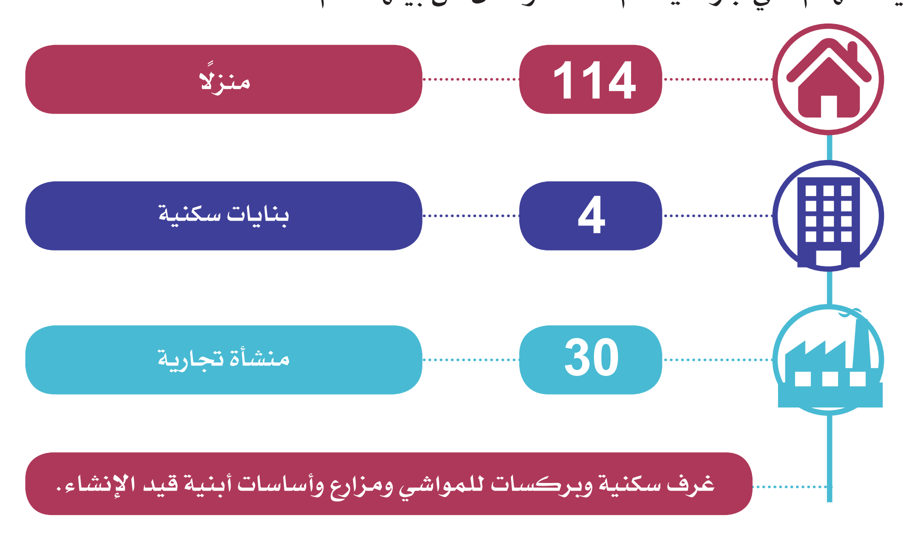
1 المرجع نفسه.
2 القدس العربي، 2020/1/12. https://bit.ly/3d7lW85
3 الجزيرة نت، 2020/1/10. https://bit.ly/3fgJx8V

تهجير المقدسيين:

هدم البيوت والمنشآت وأوامر الإخلاءسجل عدّاد الهدم في القدس المحتلة عام 2020 رقمًا قياسيًا جديدًا بلغ 193 منشأة، في حين بلغ العدد نحو 173 منشأة عام 2019، وهذا يعني أن عام 2020 شهد أعلى عدد بيوت هدمها الاحتلال في القدس منذ 2004[1]، وفي الرسم البياني الآتي بيان لعدد عمليات الهدم في السنوات الماضية[2]:

في عام 2020 هدمت سلطات الاحتلال 193 منشأة، من بينهم 114 منزلًا، وقد وثق التقرير تضاعف أعداد المنشآت المهدمة ذاتيًا، التي بلغت 107 منشآت، هدمها أصحابها بضغوطٍ من سلطات الاحتلال، وأدت هذه العمليات إلى تهجير 391 فلسطينيًا، من بينهم 212 قاصرًا، وتضرر بفعلها نحو 752 فلسطينيًا

وأشار مركز معلومات وادي حلوة إلى تفاصيل عمليات الهدم التي جرت في عام 2020، وكان من بينها هدم[3]:



1 مركز معلومات وادي حلوة، 2021/1/1. https://bit.ly/3w21Tk6
2 هشام يعقوب (محرر) وآخرون، التقرير السنوي حال القدس 2018، مؤسسة القدس الدولية، بيروت، ط ، ص 88.
التقرير السنوي حال القدس 2019، مرجع سابق، ص 72.
3 مركز معلومات وادي حلوة، 2021/1/1. https://bit.ly/3w21Tk6



وفي عام 2020 تضاعف عدد المنشآت المهدمة ذاتيًا، إذ بلغت 107 منشآت هدمت بأيدي أصحابها، في مقابل 51 منشأة هدمت ذاتيًا في عام 2019، وفي الجدول الآتي أعداد المنشآت المهدمة ذاتيًا في السنوات الثلاث الأخيرة:

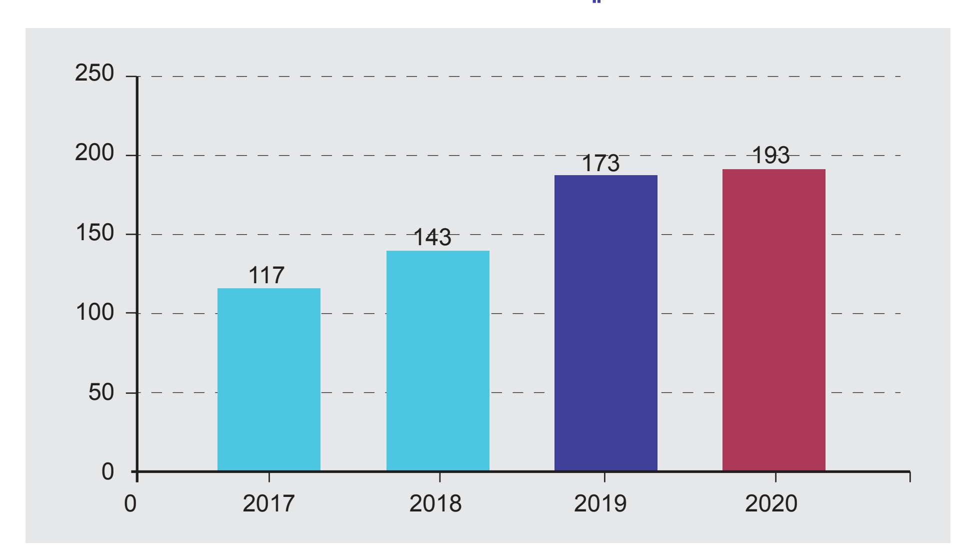
العام	عدد المنشآت المهدمة ذاتيًا	نسبة الزيادة
2018	24 منشأة	–
2019	51 منشأة	% 53
2020	107 منشآت	% 52

وبحسب معطيات مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) أدت عمليات الهدم في القدس المحتلة إلى تهجير 391 فلسطينيًا، من بينهم 212 قاصرًا، وتضرر بفعل عمليات الهدم هذه نحو 752 فلسطينيًا[1]. وبحسب المكتب شهد جبل المكبر هدم 51 منشأة، تليه منطقة سلوان التي شهدت هدم 19 منشأة، وفي الرسم البياني الآتي توزع عمليات الهدم في مناطق القدس المحتلة:

1 أوتشا، خريطة معطيات تفاعلية. https://bit.ly/3rtHaC2

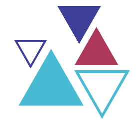






وعلى صعيد متصل بالتهجير، تصاعد خطر إخلاء منازل المقدسيين في أحياء مختلفة من القدس المحتلة، وبحسب المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان يستهدف الاحتلال منازل في حي الشيخ جراح في القدس المحتلة، يسكنها 19 أسرة من 8 عائلات، وتضم 78 فلسطينيًا، من بينهم 28 طفلًا، مهددين بالتهجير القسري في أي لحظة[1]. وبناء على مصادر دولية تضع سلطات الاحتلال في مهداف الإخلاء نحو 200 أسرة فلسطينية في القدس المحتلة، خاصة في مناطق الشيخ جراح وسلوان، يتعرضون لمخاطر التهجير القسري[2].

1 المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، 2021/3/13. https://bit.ly/3sxDAIl
2 عرب 48، 2020/12/11. https://bit.ly/39ffPxe



الاستيطان في القدس

شهد عام 2020 هجمة استيطانية ضخمة، وبحسب مصادر الأمم المتحدة أطلقت أذرع الاحتلال أعمال البناء ووضعت خططًا لأكثر من 12 ألف وحدة استيطانية جديدة في القدس المحتلة.

وبحسب منظمة «السلام الآن» الإسرائيلية فإن أعداد الوحدات الاستيطانية في عام 2020 هي الأكبر منذ بدأت المنظمة متابعة الاستيطان في عام 2012

عملت سلطات الاحتلال على الاستفادة من العام الأخير للرئيس الأمريكي دونالد ترامب في البيت الأبيض، فصعدت العطاءات الاستيطانية في مختلف مناطق القدس المحتلة، وبحسب مصادر الأمم المتحدة أطلقت أذرع الاحتلال أعمال البناء ووضعت خططًا لأكثر من 12 ألف وحدة استيطانية جديدة في القدس المحتلة في عام 2020، في سياق الاستفادة من الموقف الأمريكي الصادر في عام 2019 بأن المستوطنات لا تشكّل مخالفة للقانون الدوليّ[1]. إضافةً إلى محاولات الاحتلال الاستفادة من "صفقة القرن" التي أعلن عنها ترامب في بداية عام 2020، عبر رفع أعداد الوحدات الاستيطانية في مستوطنات القدس والضفة الغربية المحتلتين.

وبحسب منظمة "السلام الآن" الإسرائيلية فإن أعداد الوحدات الاستيطانية في عام 2020 هي الأكبر منذ بدأت المنظمة متابعة الاستيطان في عام 2012، وحول تصاعد الأعداد في هذا العام، أشارت وسائل إعلام عبرية إلى أن سلطات الاحتلال عملت على اغتنام الساعات الأخيرة من رئاسة دونالد ترامب، للموافقة على أكبر عددٍ ممكن من الوحدات السكنية الاستيطانية، كون ترامب لم ينتقده أو يشر إليه بأي شكلٍ من الأشكال[2].

1 Un news , 2021/1/19. https://bit.ly/3suEkOv
2 Middle east monitor , 2021/1/21. https://bit.ly/31BUg61

وحول تصاعد الاستيطان في القدس المحتلة نتيجة الدعم الأمريكي بقيادة دونالد ترامب، كشف المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية، أن سلطات الاحتلال صعدت نشاطاتها الاستيطانية في الضفة الغربية والقدس المحتلتين، وبحسب المكتب بلغت أعداد الوحدات الاستيطانية التي أقرها الاحتلال في السنوات الثلاث الأولى لترامب نحو 7 آلاف وحدة سنويًا، وهو ضعف الوحدات التي أقرت في عهد الرئيس أوباما[1].

وفي نهاية عام 2020 أشارت صحفٌ عبرية في 2020/11/12 إلى أن قيادة الاحتلال طلبت من بلدية الاحتلال في القدس و"سلطة الأراضي"، العمل على تحديد خطط البناء الاستيطاني في أحياء القدس المحتلة وتعزيزها، قبل أن يؤدي جو بايدن اليمين الدستورية في كانون الثاني/ يناير 2021، وستدرس هذه الجهات تعزيز خطط البناء الاستيطاني في مستوطنات "هار حوما" و"جفعات همتوس" و"عطروت"[2]. وتتوقع سلطات الاحتلال أن يتراجع البناء الاستيطاني مع وصول بايدن إلى البيت الأبيض، خاصة أنه أدّى دورًا في تجميد بعض المشاريع الاستيطانية، إبان شغله منصب نائب الرئيس أوباما.

وفيما يأتي أبرز ما وثّقه هذا التقرير من مشروعات الاستيطان ومخططاته، في القدس المحتلة في عام 2020:

- في 2020/2/18 كشفت صحف عبرية أن وزارة "الإسكان" في حكومة الاحتلال تخطط لإقامة حي استيطاني جديد على أراضي مطار القدس في قلنديا، وسيمتد الحي الذي وصف بأنه «ضخم»، من المطار وصولًا إلى جدار الفصل، الذي سيشكل حاجزًا عن المناطق الفلسطينية خلفه. وبحسب المصادر العبرية سيقام الحي على

1 الغد، 2021/1/2. https://bit.ly/3swG3mo
2 المركز الفلسطيني للإعلام، 2020/11/12. https://bit.ly/3dfPJLE



مساحة 1200 دونم، على أن يضم نحو 6 آلاف وحدة سكنية استيطانية، إضافةً إلى مراكز تجارية على مساحة 300 ألف متر مربع، و45 ألف متر مربع ستُخَصَّص لـ"مناطق تشغيل" وفندق وخزانات مياه وغيرها من المنشآت[1].

- في 2020/2/20 كشف رئيس وزراء الاحتلال بنيامين نتنياهو، عن خطط لبناء 5200 وحدة استيطانية جديدة في الشطر الشرقي من القدس المحتلة، من بينها 2200 وحدة في مستوطنة "هار حوما"، المقامة على أراضي جبل أبو غنيم. إضافة إلى 3000 وحدة استيطانية في مستوطنة "جفعات همتوس"، المقامة على أراضي القدس المحتلة[2].

- في 2020/2/23 أعلن مكتب رئيس وزراء الاحتلال بنيامين نتنياهو، ووزارة "الإسكان" عن مناقصة علنية لبناء 1000 وحدة استيطانية جديدة في القدس المحتلة. وقالت قناة "كان"العبرية إنّ المناقصات ستنفذ في المنطقة الخاضعة منذ عام 2014 لـ "تجميد البناء" على خلفية معارضة دولية[3].

- في 2020/6/11 قدم مجلس التجمعات الاستيطانية (يشع) مخططًا تكميليًا لتوسيع مستوطنة "آدم" شمال شرق القدس المحتلة، لإضافة 1294 وحدة استيطانية جديدة، وهو توسع سيتم على حساب أراضي بلدات حزما والقرى المحيطة، على أن يضم المشروع منطقة صناعية وزراعية، إضافة إلى موقف للباصات ومحطة للوقود. وبحسب متابعين تطورات الاستيطان، تأتي هذه القرارات في سياق قرارات الاحتلال لضم مساحات من الضفة الغربية. وبحسب المخطط يبلغ عدد

1 المركز الفلسطيني للإعلام، 2020/2/18. https://bit.ly/3w1W5qF
2 وكالة الأناضول، 2020/2/20. https://bit.ly/3fj9aG1
3 وكالة قدس برس إنترناشيونال، 2020/2/24. https://bit.ly/3u2BsIW

المستوطنين في مستوطنة "آدم" نحو 1500 عائلة، ويهدف المشروع إلى مضاعفة عددهم، في السنوات الثلاث القادمة، بالتزامن مع ربط المستوطنة بشبكة الطرق والأنفاق الخاصة بالمستوطنين[1].

- في 2020/7/7 صادقت "سلطة أراضي إسرائيل" على مشروع إقامة 240 وحدة استيطانية في القدس المحتلة، وبحسب معلومات كشفتها القناة السابعة العبرية، ستشيد هذه الوحدات في منطقة مستشفى "شعاريه تسيدك" القديم بشارع يافا في القدس المحتلة، على مقربة من البلدة القديمة. وستتوزع الوحدات على 5 مبانٍ شاهقة، تضم شققًا سكنية، ومحالّ تجارية وفنادق صغيرة، وأشاد رئيس بلدية الاحتلال في القدس موشي ليؤون بالمصادقة على المشروع قائلًا: "إنّ الوحدات الجديدة من المشاريع المهمّة في المدينة، وستدمج مع منطقة مدخل القدس، التي تشيّد في هذه الأيام"[2].

- في 2020/7/20 بدأت شركة العقارات الإسرائيلية "دارا" التسويق لمشروع بناء حي «نوف تسيون" في قلب القدس المحتلة، الذي يضم 12 بناية، تضم 216 وحدة استيطانية. ويأتي المشروع في إطار خطة "Jerusalem 5800" التي تهدف إلى تحويل القدس إلى مركز سياحي عالمي[3].

- في 2020/10/2 صادقت سلطات الاحتلال على مخطط إقامة حي استيطاني جديد على أراضي صور باهر جنوب القدس المحتلة، ويشمل المخطط إقامة 450 وحدة استيطانية، على مساحة 57 دونمًا من أراضي البلدة الزراعية[4].

1 وكالة صفا، 2020/6/11. https://safa.news/p/284902
2 المركز الفلسطيني للإعلام، 2020/7/7. https://bit.ly/3rBsHEt
3 المركز الفلسطيني للإعلام، 2020/7/20. https://bit.ly/31oDW8j
4 دنيا الوطن، 2020/10/2. https://bit.ly/3w6PQSA



- في نهاية شهر تشرين الأول/أكتوبر أودعت "لجنة التنظيم والبناء" الإسرائيليّة، خريطة هيكلية لإقامة حي استيطاني جديد يضم 56 وحدة استيطانية جديدة، إضافة إلى شقّ شارع استيطاني في القدس المحتلة، وسيقام المشروع الجديد على قطعتي أرض على جانبي الشارع الالتفافي رقم 6 في بلدة بيت حنينا شمال القدس المحتلة، ويربط مستوطنة "رمات شلومو" مع مستوطنة "بسغات زئيف"، ويضم المشروع تشييد 6 أبنية مكونة من 5 طبقات متدرجة مع منطقة خضراء مفتوحة[1].

- في 2020/10/6 صادق "مجلس التخطيط الأعلى"، التابع لـ "الإدارة المدنية" للاحتلال على بناء مئات الوحدات الاستيطانية في الضفة الغربية والقدس المحتلتين، وبحسب المصادر العبرية سيُصادق على بناء 357 وحدة في مستوطنة "غيفاع بنيامين" شمال شرق القدس المحتلة، وستُدفع إجراءات بناء 952 وحدة سكنية في مستوطنة «هار غيلو» جنوب القدس المحتلة[2].

- في 2020/11/15 طرحت "سلطة التخطيط والأراضي" عطاءات لبناء 1257 وحدة استيطانية جديدة في مستوطنة "جيفعات هاماتوس" جنوب القدس المحتلة، ونقل موقع "واللا" العبري عن عضو بلدية الاحتلال أرييه كينغ أن "بناء الحي بأسرع ما يمكن هي مهمة استراتيجية وصهيونية من الدرجة الأولى، وستضمن ربط مستوطنات "جيلو وهار حوما» بمستوطنة "تلبيوت"، وقطع التواصل العربي بين بيت صفافا وبيت لحم[3].

1 فلسطين أون لاين، 2020/10/23. https://bit.ly/2QKcSyp
2 قدس برس إنترناشيونال، 2020/10/6. https://bit.ly/2P3BEZZ
3 موقع مدينة القدس، في 2020/11/15. https://bit.ly/2PC4akZ

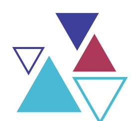
- في 2020/12/7 كشفت وسائل إعلام عبرية أن خطة بناء آلاف الوحدات الاستيطانية شمال القدس المحتلة "تقدمت بشكل ملموس"، وأشارت إلى أن خطة بناء 9 آلاف وحدة استيطانية في مستوطنة "عطاروت" استوفت الشروط اللازمة لإقرارها، وأن الإقرار النهائي لها، ينتظر موافقة المستوى السياسي[1].

- في 2020/12/9 صادقت "اللجنة اللوائية للتخطيط والبناء" في بلدية الاحتلال مبدئيًّا على مخطط إقامة برجٍ استيطاني ضخم في منطقة التلة الفرنسية، يعدُّ الأطول في المدينة المحتلة، وسيقام البرج على مساحة 2500 متر، من أراضٍ فلسطينية صادرتها سلطات الاحتلال من بلدة العيسوية منذ عام 1967. وبحسب مخطط البرج، سيضم 30 طبقة إضافةً إلى البنية التحتية، وستشمل طبقاته مكاتب ومحال



مخطط لبناء برج استيطاني ضخم في القدس

1 وكالة صفا، 2020/12/7. https://bit.ly/3u2OohY



تجارية وفنادق وأماكن ترفيهية ومواقف للسيارات، وشققًا لطلاب الجامعة العبرية، ونحو 150 وحدة استيطانية، وبحسب خبراء مقدسيين، سيساوي ارتفاع البرج ارتفاع "عجلة القدس" الترفيهية، التي ستقام على سفوح جبل المكبر[1].

ولم تقف محاولات الاحتلال عند تقديم العطاءات الاستيطانية، وإقرار مخططات تطوير المستوطنات وتوسيعها فقط، بل شهدت نهاية عام 2020 محاولة "كنيست" الاحتلال تسوية أوضاع البؤر الاستيطانية، ففي 2020/12/16 وافقت أغلبية أعضاء «الكنيست» بالقراءة التمهيدية على مشروع قانون "يسوّي" وضع المستوطنات والأحياء الاستيطانية التي أقيمت على أراضٍ فلسطينيّة خاصة في الضفة الغربية المحتلة بما فيها القدس المحتلة، وبحسب صحيفة "تايمز أوف إسرائيل" العبرية سيسوي القانون أوضاع 65 بؤرة استيطانية[2].

قدم المشروع عضو "الكنيست" اليميني المتطرف بتسلئيل سموتريتش، ويحتاج قبل إقراره إلى عرضه لقراءتين في "كنيست" الاحتلال، وفي محاولة لصبغ هذا القانون بالمطالب الإنسانية، صرح سموتريتش في كلمة ألقاها يوم عرض القانون حول مشروعه "هذه ليست حقوقًا مدنية فحسب، إنها حقوق الإنسان الأساسية". وسيسمح القانون لشركات الاحتلال بتقديم الخدمات للبؤر الاستيطانية رسميًّا، على غرار الكهرباء والمياه وغيرها، وستستفيد من تحويل الميزانيات، والمساعدة في البنية التحتية وبناء المباني التعليمية والعامة[3].

1 وكالة صفا، 2020/12/8. https://bit.ly/2PbptKw
2 تايمز أوف إسرائيل، 2020/12/17. https://bit.ly/31pb5AS
3 تايمز أوف إسرائيل، 2020/12/17، مرجع سابق.



وإلى جانب التشريعات القانونية، قدمت حكومة الاحتلال دعمها للاستيطان في المناطق المحتلة، عبر الدعم المالي الضخم للمشاريع الاستيطانية، ففي منصف شهر آب/أغسطس 2020 صادقت حكومة الاحتلال على خطة اقتصادية بقيمة ثمانية مليارات ونصف المليار شيكل (نحو 2.4 مليار دولار أمريكي)، خُصصت أقسام كبيرة منها للتوسع الاستيطاني. وبحسب قناة "كان" العبرية، تشمل الخطة مشاريع في مجالات المواصلات والإسكان والتكنولوجيا المتقدمة والسياحة والطاقة المتجددة في المستوطنات[1].

وفي سياق العطاءات المالية الضخمة لدعم الاستيطان، قدمت حكومة الاحتلال دفعات مالية لتعزيز جوانب محددة من الاستيطان، ففي 2020/12/22 صادقت حكومة الاحتلال على تحويل منحة مالية أمنية إلى مستوطنات الضفة الغربية المحتلة، تتضمن مبلغ 34.5 مليون شيكل (نحو 11 مليون دولار أمريكي) لتعزيز حماية المستوطنات على الصعيد الأمني، إضافةً إلى نحو 5.5 مليون شيكل (نحو مليون و700 ألف دولار أمريكي) لتدعيم "السلطات المحلية" في تلك المستوطنات[2].

مشاريع بنية الاستيطان التحتية

أمام تسابق سلطات الاحتلال لإقرار المزيد من المشاريع الاستيطانية، شهدت أشهر عام 2020، دعمًا للاستيطان ولكن من نوع آخر، فقد عملت وزارات الاحتلال المختلفة، على إقرار مشاريع البنية التحتية الخاصة بالمستوطنين، وشهد عام 2020، إطلاق مشاريع تطوير شبكات المواصلات، وتطوير مناطق في القدس المحتلة، تُسهم في جذب المزيد من

1 عربي 21، 2020/8/16. https://bit.ly/3lWYZby
2 فلسطين اليوم، 2020/12/22. https://bit.ly/3tZEVly



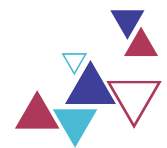
المستوطنين إلى المدينة المحتلة من جهة، وتعمل على تطبيق المزيد من الفصل بين المناطق الفلسطينية، وتلك التي يقطنها المستوطنون.

وعلى صعيد مشاريع المواصلات في المدينة المحتلة نتناول مشروعي القطار الخفيف والقطار السريع، أبرز مشاريع الاحتلال على صعيد مشاريع البنى التحتية الاستيطانية.

أ- مشروع القطار الخفيف

مع بداية عام 2020، عادت الاعتراضات على مسار القطار الخفيف، وعدم استشارة الجهات القائمة عليه أطراف الاحتلال الأخرى المختصة، ففي 2020/1/14 كشفت صحف عبرية أن "متحف إسرائيل" في القدس المحتلة، اعترض على بناء محطة أساسية لمسار

مسارا القطارين السريع والخفيف



القطار الخفيف، ستُقام على مساحة خضراء ستقتطع من المتحف، وأعلن مدير المتحف أن الجهات القائمة على المشروع لم تستشر إدارة المتحف، وأشار إلى أن القائمين على المشروع أهملوا إطلاعهم على تفاصيله[1].

ولم يقف الاعتراض عند جهات لها طابع رسمي، ففي بداية شهر كانون الثاني/ديسمبر 2020 تظاهر مئات المستوطنين الأرثوذكس ضد بناء سكة القطار الخفيف في شارع "بار إيلان" المتاخم للأحياء الدينية، بذريعة أنه يضر بالطابع الأرثوذكسي المتطرف للمنطقة، وبحسب شرطة الاحتلال أشعل المتظاهرون النار في الأدوات الهندسية المستخدمة في بناء مسار القطار الخفيف[2].

وعلى الرغم من هذه الاحتجاجات، أعلنت "اللجنة المحلية للتنظيم والبناء" في بلدية الاحتلال في 2020/12/29 العمل على تنفيذ المرحلة الثانية من مشروع القطار الخفيف، وتتضمن هذه المرحلة ربط مستوطنات جنوب القدس بشمالها عبر مسار "الخط الأخضر"، وبحسب بيان البلدية فإنها ستنجز هذا المسار بأقرب وقتٍ ممكن، في سياق تطبيق خطة حكومة الاحتلال لربط المستوطنات مع المدينة المحتلة، على أن تنتهي هذه المرحلة في عام 2023، ليكون هذا الخط ثاني خط سكة حديد خفيف يعمل في المدينة المحتلة، وسيربط بين التلة الفرنسية والجامعة العبرية في الشمال، وينتهي في "جيلو" جنوبًا، وسيضم 47 محطة على طول مساره الممتد على مسافة 20.2 كلم[3].

وحول تكاليف المشروع المالية، كشفت مصادر صحفية أن الشركة المشغلة لمسار القطار الخفيف تعمل مع شركة إسبانية لتمويل الخط الجديد للقطار الخفيف، الذي تصل تكاليفه إلى نحو 5.1 مليار شيكل (نحو مليار ونصف المليار دولار أمريكي)، وبحسب هذه

1 تايمز أوف إسرائيل، 2020/1/14. https://bit.ly/3fdNGKP
2 هآرتس، 2020/12/8. https://bit.ly/3w4kBHz
3 القدس المقدسية، 2020/12/27. https://bit.ly/31quotC



المصادر ستُموّل أجزاء من المشروع عبر قروض تجارية من عددٍ من البنوك الإسرائيلية والدولية[1].

ب- مشروع القطار السريع

بعد نحو ثمانية أشهر من رفض "اللجنة الوطنية للبنية التحتية" الإسرائيلية تمديد مسار القطار إلى سور الأقصى الغربيّ، نجحت ضغوط المنظمات الاستيطانية في إعادة طرح الخطة للنقاش، وأعلنت اللجنة المذكورة في 2020/2/17 عن مسار القطار الذي سينتهي عند نقطة ستُستحدث عند سور الأقصى الغربيّ تحت اسم "محطة ترامب"، في إشارة إلى تقدير جهود الرئيس الأمريكيّ في دعمه المفتوح للاحتلال ومشاريعه التهويدية. وذكرت منظمة "عمق شبيه" أنّ المجلس الوطني للاستثمار صادق على المسار المقترح؛ بسبب الضغوط السياسية التي مارستها منظمات المستوطنين الذين يعدّون القطار وسيلة أخرى لربط المستوطنات والمواقع السياحية في الشطر الشرقي من القدس مباشرة بالمستوطنات والمواقع المهمة في الشطر الغربي من القدس. ويشمل مسار القطار شريطًا يمتد تحت عشرات المنازل الفلسطينية في حي وادي حلوة في سلوان جنوب الأقصى، بموازاة الجدار الجنوبي للمدينة القديمة. وبحسب منظمة "عمق شبيه"؛ فإن مرور القطار فوق سطح الأرض إلى "محطة ترامب" سيستلزم تدمير الطبقات الأثرية في المكان، فضلًا عن إلحاق الضرر بعين سلوان التاريخية وتلويثها[2].

1 Globes، 2020/10/8. https://bit.ly/39o9dfY

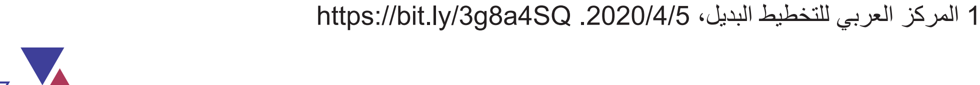


2 منظمة "عمق شبيه"، 2020/2/18. https://alt-arch.org/en/train-to-western-wall/



حفريات تجريبية قرب سور البلدة القديمة لتمديد القطار السريع

وفي هذا السياق كشف المركز العربي للتخطيط البديل أن "اللجنة القطرية للبنى التحتية" الإسرائيلية قررت في جلستها المنعقدة في 2020/3/17، أي إبّان حقبة الطوارئ التي أعلنت عنها حكومة الاحتلال لمواجهة فيروس كورونا، المباشرة بتحضير المخططات التي تحمل أسماء تاتال 108 (أ) وتاتال 108، وكلاهما يتمتع بوضعية مفضلة تسمى "مخطط بنية تحتية قطرية"، ويتعلق المشروع الأول ببناء نفق سكة حديد تحت الأرض يصل ما بين الشطر الغربي من القدس ومنطقة باب المغاربة وصولًا إلى تخوم المسجد الأقصى، بينما يتعلق الثاني ببناء سكة حديد فوق الأرض تجوب أحياء القدس المختلفة. وبناء على هذه القرارات فرضت اللجنة قيودًا بحسب بنود 77 و78 لقانون التنظيم والبناء، وتنصّ على تجميد إمكانية استصدار رخص بناء وتنفيذ أي أعمال ضمن حدود هذه المخططات خشية أن تعرقل تنفيذ المخططات لاحقًا[1].



1 المركز العربي للتخطيط البديل، 2020/4/5. https://bit.ly/3g8a4SQ



وفي أيار/مايو 2020 ذكرت وسائل إعلام إسرائيلية أنّ سلطات الاحتلال شرعت بإجراء عمليات حفر تجريبيّة استكشافية خارج البلدة القديمة مباشرة في سياق مشروع القطار السريع الذي سيصل إلى محيط الأقصى، وتحديدًا عند باب المغاربة في الجدار الجنوبي للبلدة القديمة الذي يشكّل مدخلًا رئيسًا يؤدي إلى ساحة البراق والجدار الغربي للأقصى الذي يزعم اليهود أنه جزء من "المعبد" المزعوم، وسيشمل المشروع بناء محطتين تحت الأرض وحفر أكثر من ميلين (ثلاثة كيلومترات) من النفق في الأساس الصخري أسفل وسط مدينة القدس وبالقرب من البلدة القديمة. وتبلغ كلفة المشروع حسب تصريح لمتحدث باسم وزارة النقل الإسرائيلية في كانون الأول/ديسمبر 2017 نحو 700 مليون دولار أمريكيّ[1].

وإلى جانب المشروعين السابقين، وثق التقرير أبرز القرارات والمشاريع الأخرى في مجال تطوير المواصلات الخاصة بالمستوطنين في المدينة المحتلة:

- في 2020/3/9 صادق وزير الحرب في حكومة الاحتلال نفتالي بينت على مشروع شق طريق جديد يفصل بين المستوطنين والفلسطينيين في القدس المحتلة، أطلق عليه "طريق السيادة". وبحسب مصادر متابعة عبرية يهدف الطريق إلى فصل المواصلات العامة التابعة للمستوطنين عن المواصلات التابعة للفلسطينيين، إضافة إلى أنه سيمهد الطريق لرفع حجم الاستيطان في المنطقة المسماة "E1"، ويسمح بالتواصل العمراني المباشر بين مستوطنة "معالي أدوميم" والقدس المحتلة. وبحسب المعطيات المتوافرة ستمنع سلطات الاحتلال المركبات الفلسطينية من استخدام الشارع "رقم 1"، وهذا ما سيسمح لها بعزل جنوب الضفة الغربية المحتلة عن وسطها[2].

1 تايمز أوف إسرائيل، 2020/5/11. https://bit.ly/3g22ZTF
2 الجزيرة نت، 2020/3/11. https://bit.ly/31ruTDz

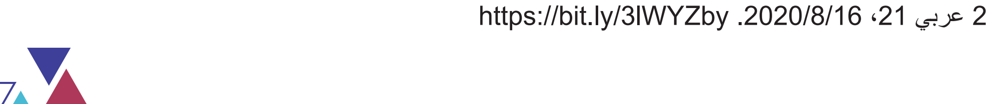
- في 2020/6/15 بدأت سلطات الاحتلال شق طريق استيطانيّ دائري في القدس المحتلة، يحمل اسم "الطريق الأمريكي"، سيربط الطريق المستوطنات المقامة شمال القدس المحتلة وجنوبها، ويضم الطريق نفقًا بطول 1.6 كيلومتر شرق جبل الزيتون، ويزيد الطريق عزل الأحياء والمناطق الفلسطينية المحيطة بالقدس. وأعلن حينها مسؤول في بلدية الاحتلال أن أجزاء من الطريق بدأت أذرع الاحتلال العمل فيها، وتحضر لإطلاق المرحلة الرابعة قبل نهاية عام 2020، بتكلفة تصل إلى نحو 187 مليون دولار أمريكي[1].

- في منتصف شهر آب/أغسطس 2020 صادقت "الإدارة المدنية" التابعة لجيش الاحتلال على عددٍ من المشاريع الاستيطانية، تهدف إلى ربط الكتلة الاستيطانية "بنيامين" قرب رام الله مع القدس المحتلة، ومن بين هذه المشاريع[2]:

- شق طريق سريع يربط المنطقة الصناعية "بنيامين" مع المنطقة الصناعية «عطاروت» شمال القدس المحتلة، عبر نفق طوله 600 متر، يمرّ تحت حاجز قلنديا وبلدة الرام، وبحسب وسائل إعلام عبرية ستصادر سلطات الاحتلال أراضي فلسطينية واسعة بذريعة شق هذا الطريق.

- تطوير شارع الـ "60"، الذي يستخدمه المستوطنون من مستوطنات "آدم وبساغوت وبيت إيل وعوفرا"، للوصول مباشرة إلى القدس المحتلة.

- المصادقة على شق طريق آخر بين الكتلة الاستيطانية «بنيامين» والقدس المحتلة، يمتد من مستوطنة "آدم" حتى حاجز حزمة شمال شرق القدس المحتلة.



1 وكالة صفا، 2020/6/15. https://bit.ly/3tWdf7l
2 عربي 21، 2020/8/16. https://bit.ly/3lWYZby



- في 2020/12/6 كشفت معطيات صحفية أن بلدية الاحتلال في القدس بدأت تحضيراتها لشق طريق استيطاني جديد يربط بين البؤرة الاستيطانية "موردوت" ومستوطنة "جيلو"، وأشارت هذه المعطيات إلى أن العمل لشق الطريق سينطلق بداية عام 2021، وكشفت مصادر من بلدية الاحتلال أن تنفيذ الطريق يأتي في إطار توسيع مستوطنة "موردوت"[1].

لم تكن المشاريع السابقة منفصلة عن رؤية إسرائيلية واضحة تسمح لهذه المشاريع بدعم الاستيطان وتطويره في المدينة المحتلة، ففي نهاية شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2020 أعلنت وزيرة المواصلات في حكومة الاحتلال حينها ميري ريغيف خطة استراتيجيّة لتطوير شبكة المواصلات بين مستوطنات الضفة الغربية المحتلة، وتمتد الخطة على مدى عشرين عامًا، وتشمل إقامة شوارع التفافية تصل بين المستوطنات، وشوارع أفقية وعموديّة جديدة. وعرضت ريغيف الخطّة أمام رؤساء المستوطنات في الضفة الغربيّة وأمام رؤساء "الإدارة المدنيّة" للاحتلال في الضفّة، وبحسب خطة ريغيف تنقسم هذه المشاريع على 3 مراحل: الأولى قصيرة المدى تنتهي في عام 2025، والثانية متوسطة المدى تنتهي في عام 2035 والأخيرة بعيدة المدى تنهي في عام 2045. وفي سياق خطة التطوير هذه أعلنت ريغيف في 2020/12/6 عن تخصيص ميزانيّة قدرها 400 مليون شيكل (نحو 120 مليون دولار أمريكي) لتطوير شبكة المواصلات بين المستوطنات[2].

ولم تكن جائحة كورونا لتشكل عائقًا أمام مشاريع البنية التحتية هذه، فقد كشفت صحيفة "تايمز أوف إسرائيل" في نهاية شهر آذار/مارس 2020 أن سلطات الاحتلال تستفيد من إجراءات الإغلاق المطبقة في دولة الاحتلال لتسريع وتيرة العمل في مسار

1 المركز الفلسطيني للإعلام، 2020/12/6. https://bit.ly/2QO2dTv
2 عرب 48، 2020/12/6. https://bit.ly/31oWNQL



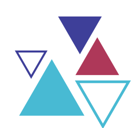
القطار السريع الذي يربط "تل أبيب" بالقدس المحتلة، وبمسارات القطار الخفيف في المدينتين، وبحسب الصحيفة وافقت حكومة الاحتلال على ميزانية قدرها 900 مليون شكيل (نحو 252 مليون دولار أمريكي)، ووافقت على استثناء عمال البنية التحتية من قرارات الإغلاق التي أقرتها حكومة الاحتلال في بداية العام، وتهدف وزارة المواصلات من عمليات التسريع هذه إلى تسليم المشاريع في مدة زمنية قياسية[1].

أما على صعيد المشاريع الاستيطانية ذات الأهداف التجارية والسياحية فقد وثق التقرير أبرزها في النقاط الآتية:

- في 2020/9/17 كشفت صحف عبرية أن بلدية الاحتلال في القدس و"الصندوق الدائم لإسرائيل" و"الوكالة اليهودية"، وقعوا اتفاقًا لإقامة مشروع استيطاني ضخم وسط القدس المحتلة، وقالت هذه المصادر إن المشروع سيكون من أضخم المشاريع في الشرق الأوسط، وسيقام في المنطقة التي تضم مركز المؤتمرات "مباني الأمة" على مدخل القدس المحتلة. وستبلغ كلفة المشروع نحو مليار وثمانمئة مليون شيكل (نحو 500 مليون دولار أمريكي)، على أن يضم تسع ناطحات سحاب إضافة إلى خمسة مبانٍ متعددة الطبقات[2].

- في 2020/11/8 كشفت معطيات صحفية عبرية أن "اللجنة اللوائية الإسرائيلية" في القدس، أودعت مخططًا ضخمًا يحدد سياسات التنظيم في مركز مدينة القدس المحتلة لسنوات قادمة، ويشمل المخطط شارع المصرارة والشارع رقم واحد مرورًا بشوارع السلطان سليمان وصلاح الدين والزهراء والأصفهاني والرشيد، وصولًا إلى منطقة الشيخ جراح وفندق "الأمريكان كولوني" وامتدادًا على الشارع رقم واحد

1 تايمز أوف إسرائيل، 2020/3/31. https://bit.ly/3tS3Ygy
2 موقع مدينة القدس، 2020/9/23. https://bit.ly/3sAdoNC



الفاصل بين شطري المدينة الشرقي والغربي، ويطلق عليه الاحتلال "مشروع مركز المدينة شرق"، ومن أبرز التغييرات التي يقرها المخطط تحويل شارع صلاح الدين إلى شارع خاص بالمشاة، وبحسب متخصصين من القدس المحتلة، سيؤثر المشروع في 300 ألف فلسطيني في الشطر الشرقي من المدينة، خاصة التجار وأصحاب المطاعم والمحال التجارية من الفلسطينيين.[1]

- في 2020/12/14 كشفت صحيفة "هآرتس" العبرية، أن بلدية الاحتلال في القدس تعتزم تنفيذ مشروع استيطاني ضخم، وصفته مصادر الاحتلال بأنه "عملية تجميل كبيرة" ويستهدف بحسب هذه المصادر واحدة من "أهم الوجهات السياحية في المدينة، متمثلة ببوابة يافا في البلدة القديمة"، وبحسب الصحيفة سيغير المشروع المنطقة كليًّا، وستعمل سلطات الاحتلال على تحويل المنطقة إلى مجمع سياحي مفتوح، يضم متحفًا تحت الأرض، إضافةً إلى ساحات عامة تسهل وصول السياح والمستوطنين إلى المنطقة.[2]

تتهدد سلطات الاحتلال أكثر من 87 عائلة بالإخلاء على قطعة أرض واحدة في حي بطن الهوى في سلوانٍ، إذ تتابع أذرع الاحتلال محاولاتها للسيطرة على أراضي المقدسيين وعقاراتهم، في أنحاء المدينة المحتلة المختلفة، وتكاملت في ذلك جهود محاكم الاحتلال والجمعيات الاستيطانية، والأذرع الأخرى الأمنية والعسكرية.

1 دنيا الوطن، 2020/11/8. https://bit.ly/32kAZGT
2 القدس المقدسية، 2020/12/14. https://bit.ly/3lXfdBu

المصادرة والاستيلاء على ممتلكات المقدسيين وعقاراتهم

تابع الاحتلال محاولات السيطرة على أراضي المقدسيين وعقاراتهم، في أنحاء المدينة المحتلة المختلفة، وتكاملت في ذلك جهود محاكم الاحتلال والجمعيات الاستيطانية، والأذرع الأخرى الأمنية والعسكرية، وفي حي بطن الهوى في بلدة سلوان يهدد الاحتلال أكثر من 87 عائلة بالإخلاء على قطعة أرضٍ واحدة في سلوان، إذ تطوع سلطات الاحتلال جميع أدواتها لمصادرة ممتلكات المقدسيين[1]. ونذكر في ما يأتي أبرز عمليات المصادرة والاستيلاء في عام 2020:

- في 2020/1/20 أصدرت محكمة الاحتلال قرارًا بإخلاء بناية الرجبي في حي بطن الهوى في سلوان، لمصلحة جمعية "عطيرت كوهنيم" الاستيطانية المتطرفة، بذريعة ملكية اليهود للأرض المقامة عليها البناية قبل عام 1948، ويضم المبنى ثلاث شقق سكنية، تأوي 16 فردًا، من بينهم أطفال وكبار سن[2]. وفي سياق استئناف قرار المحكمة، أصدرت محكمة الصلح في 2020/9/7 قرارًا يقضي بإخلاء سكان البناية[3].

- في 2020/1/26 أصدرت محكمة إسرائيلية قرارًا بإخلاء مبنى عائلة الدويك في حي بطن الهوى في سلوان، لمصلحة جمعية "عطيرت كوهنيم" الاستيطانية، ورفضت المحكمة الاعتراضات التي قدمتها العائلة منذ عام 2014، وأمهلت المحكمة العائلة حتى مطلع آب/أغسطس 2020 لتنفيذ قرار الإخلاء. ويتكون العقار من 5 طبقات، وتعيش فيه 5 عائلات[4].

1 مركز معلومات وادي حلوة، 2021/1/1. https://bit.ly/3w21Tk6
2 عرب 48، 2020/1/20. https://bit.ly/2PG5TpO
3 مركز معلومات وادي حلوة، 2020/9/7. https://bit.ly/3u2q0x2
4 المركز الفلسطيني للإعلام، 2020/1/27. https://bit.ly/3rsY3go



- في 2020/1/27 أصدرت محكمة الصلح قرارًا بإخلاء عائلة عزات صلاح من منزلها من سلوان، لمصلحة جمعية "إلعاد" الاستيطانية، وبحسب مركز معلومات وادي حلوة تعود القضية إلى عام 2015، وأمهلت العائلة حتى مطلع نيسان/ أبريل 2020 لتنفيذ القرار[1]. وعلى أثر إعادة استئناف في محاكم الاحتلال، أصدرت المحكمة الإسرائيلية العليا في 2020/8/14 قرارًا يقضي بإخلاء عائلة عزات صلاح من منزلها، وأمهلت العائلة حتى تاريخ 2020/11/5 لتنفيذ قرار الإخلاء، وأقرت المحكمة تعويض عائلة صلاح مبلغ 361 ألف شيكل (نحو 108 ألف دولار أمريكي)، بسبب شمولها بقانون حماية المستأجر[2].

- في 2020/6/29 أصدرت المحكمة المركزية في القدس المحتلة قرارًا بطرد عائلة سرمين من عقارها في منطقة سلوان، لمصلحة مستوطنين تدعمهم جمعية "إلعاد"، وأعطت العائلة مهلة حتى منتصف شهر آب/أغسطس 2020 لإخلاء العقار. وجاء القرار على أثر رفض المحكمة استئنافًا قدمه محامي العائلة[3].

- في 2020/6/30 سيطرت مجموعة من المستوطنين على منزل في حي وادي الربابة في سلوان، على أثر تسريبه من جهة مالكه، وعملت على نقل الأثاث إليه[4].

- في 2020/11/14 ردت محكمة الاحتلال المركزية في القدس الاستئناف المقدم من عائلة دويك بإخلائها من منازلها، بذريعة ملكية اليهود الأرض المقامة عليها البناية قبل احتلال القدس، وتقع البناية ضمن مخطط استيطاني تشرف عليه

1 العربي الجديد، 2020/1/28. https://bit.ly/3rzOrjH
2 مركز معلومات وادي حلوة، 2020/9/7. https://bit.ly/3u2q0x2
3 العين الإخبارية، 2020/6/30. https://bit.ly/39mp92w
4 العربي الجديد، 2020/7/1. https://bit.ly/3cvZxlH



جمعية "عطيرت كوهنيم" الاستيطانية، يتألف العقار من 5 طبقات، وتعيش فيه 5 عائلات[1].

- في 2020/11/26 كشفت صحف عبرية أن المحكمة المركزية في القدس المحتلة، أصدرت أمرًا قضائيًا بإخلاء 87 فلسطينيًا من أراضيهم، بذريعة امتلاك يهود هذه الأراضي قبل عام 1948، ووصفت صحيفة "هآرتس" هذا القرار، بأنه انتصار جديد للجمعيات الاستيطانية اليهوديّة، وأشارت الى أن دولة الاحتلال تساعد جمعية "عطيرت كوهنيم" الاستيطانية، لبناء المزيد من الأحياء والبؤر الاستيطانية داخل مدينة القدس المحتلة[2].
- في 2020/12/31 قررت محكمة "الصلح" التابعة للاحتلال إخلاء عائلتين من حي بطن الهوى في بلدة سلوان، وتسليم العقارين إلى جمعية "عطيرت كوهنيم" الاستيطانية، بذريعة ملكية يهودٍ من اليمن للعقارين منذ عام 1881، وأمهلت المحكمة العائلتين المقدسيتين حتى مطلع آذار/ مارس 2021 لتنفيذ قرار الإخلاء[3].

---

1 سما الإخبارية، 2020/11/24. https://bit.ly/3swu2xv
2 دنيا الوطن، 2020/11/26. https://bit.ly/3l95Igo
3 موقع مدينة القدس، 2021/1/6. https://bit.ly/3fiB1q1



استهداف المقابر الإسلامية في القدس

يشكل استهداف مقابر القدس الإسلامية جزءًا من تهويد المدينة المحتلة، وتعمل أذرع الاحتلال على استهداف المقابر عبر الاقتحام والتجريف والتدنيس، وفي عام 2020 وثق التقرير الاعتداءات الآتية:

- في 2020/6/24 أزالت قوات الاحتلال لوحات تحمل شعار وكالة التعاون والتنسيق التركية "تيكا"، عن أسوار المقبرة اليوسفية في القدس المحتلة، وأشارت مصادر من المدينة المحتلة إلى أن شرطة الاحتلال كسرت اللوحات بمعدات ثقيلة[1].

- في 2020/11/29 هدمت جرافات بلدية الاحتلال درجًا يربط بين البلدة القديمة والمسجد الأقصى يمر في مقبرة الشهداء، في سياق تنفيذ مسار "الحدائق التوراتية"[2].

- في 2020/12/17 قامت جرافات بلدية الاحتلال في القدس المحتلة بأعمال تجريف وهدم عند مدخل مقبرة اليوسفية في القدس المحتلة، لتنفيذ مخطط مسار "الحديقة التوراتية "داخل مقبرة الشهداء"[3].



تجريف عند مدخل مقبرة اليوسفية في 2020/12/17

- في 2020/12/14 اقتحمت جرافات بلدية الاحتلال مقبرة اليوسفية، وهدمت سور المقبرة، ويأتي هدم السور بعد عشرة أيام من هدم درج يصل بين المقبرة والمسجد

1 وكالة أنباء تركيا، 2020/6/24. https://tr.agency/news-103009
2 وكالة الأناضول، 2020//11/29. https://bit.ly/2PGlICk
3 موقع مدينة القدس، 2020/1/17. https://bit.ly/3sxrYp1

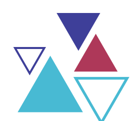
الأقصى المبارك. وتحول سلطات الاحتلال مقابر القدس الإسلامية إلى حدائق توراتية، وتشيد داخلها مشاريع تهويديّة، ذات أهداف سياحية واستيطانية. وفي 2020/12/21 أكملت جرافات الاحتلال أعمال التجريف والهدم، في سياق استهداف مقابر القدس الإسلامية[1].

سحب الهويات الزرقاء المقدسيّة

صعدت سلطات الاحتلال إصدار قرارات سحب الهويات الزرقاء الخاصة بالمقدسيين في عام 2020، وبحسب "مركز الدفاع عن الفرد- هموكيد" الإسرائيلي، سحبت وزارة الداخلية في حكومة الاحتلال الهويات الزرقاء لـ 18 فلسطينيًا من القدس المحتلة، وبحسب هذه المنظمة سحبت سلطات الاحتلال هويات 14,701 فلسطينيًا من القدس المحتلة من عام 1967 حتى 2020[2]. وينشر المركز هذه المعطيات بناء على مراسلات يقوم بها مع وزارة الداخلية في حكومة الاحتلال، وتوضح هذه الأرقام استمرار سياسية الاحتلال في استهداف الوجود الفلسطيني في المدينة المحتلة، ويشكل سحب الهويات إجراءً عقابيًا من جهة واستهدافًا ديموغرافيًا من جهة أخرى.

14,701
فلسطينيًا من القدس المحتلة سحبت هوياته من عام 1967 حتى 2020

1 موقع مدينة القدس، 2020/12/23. https://bit.ly/3ddgznF
2 صفحة مركز "هموكيد" على الفيس بوك، 2021/3/10. https://bit.ly/2P6GWUB



استهداف التعليم والأونروا في القدس

تحاول سلطات الاحتلال محاولات إنهاء وجود وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الأونروا في القدس المحتلة، وشهدت السنوات الماضية محاولات الاحتلال استهداف قطاع التعليم على وجه الخصوص، في إطار تطبيق مفاعيل "صفقة القرن"، وتطبيقًا لمخططات الاحتلال في أسرلة قطاع التعليم في المدينة المحتلة.

أعلنت بلدية الاحتلال في 2020/1/1 عن إنشاء مجمع مدارس يتبع لوزارة التعليم في حكومة الاحتلال، يستهدف استبدال مدارس وكالة الأونروا في مخيمي شعفاط وعناتا، بميزانية تبلغ نحو 2 مليون دولار

وفي سياق محاولة الاحتلال استهداف مدارس الأونروا، أعلنت بلدية الاحتلال في 2020/1/1 عن إنشاء مجمع مدارس يتبع لوزارة التعليم في حكومة الاحتلال، وبحسب القناة العبرية السابعة سيقام التجمع في مخيم شعفاط وعناتا، ليكون بديلًا عن مدارس وكالة الأونروا، وتبلغ كلفة المشروع نحو 7 مليون شيكل (نحو 2 مليون دولار)، وبحسب مصادر مقربة من البلدية تسعى هذه الخطوة إلى إخراج الأونروا من المدينة المحتلة بشكل كامل[1].

ويبلغ عدد الطلاب الفلسطينيين في مدارس الأونروا في المدينة المحتلة نحو 1800 طالبٍ وطالبة. وعلى الرغم من رفض الأونروا خطوة الاحتلال ووجود اتفاقيات سابقة ذات صلة بهذا الشأن، تأتي مصادقة بلدية الاحتلال لتحويل خطة الاحتلال بإنهاء عمل الأونروا إلى خطوات عملية، وفي مقدمتها إنهاء وجود هذه المدارس، وهذا ما سيسمح للاحتلال بإخراج مؤسسات الأونروا الأخرى التي تهتم بالقطاعات الصحية والاجتماعية[2].

---

1 وكالة قدس برس للأنباء، 2020/1/1. https://bit.ly/3wfGB2D
2 وكالة وفا، 2020/1/2. https://bit.ly/3u2NqSW



وإلى جانب الاستهداف المباشر للوكالة، عملت سلطات الاحتلال على استهداف المشاريع الممولة من الوكالة، ففي نهاية شهر أيلول/سبتمبر استدعت سلطات الاحتلال رئيس اللجنة الشعبية في مخيم شعفاط محمود الشيخ، للمرة الثانية خلال أسبوع للتحقيق معه في قضية مركز الشباب الاجتماعي واللجنة الشعبية ومشاريعها في المخيم، وتعمل اللجنة على تنفيذ مشاريع خدمية عامة ممولة من وكالة الأونروا من مانحين أوروبيين[1].

إغلاق المؤسسات وقمع الفعاليات

تلاحق سلطات الاحتلال المؤسسات الفلسطينية في القدس المحتلة، عبر قرارات الإغلاق، بذرائع مختلفة، في محاولة لإضعاف بنية المجتمع الفلسطيني في المدينة المحتلة، ومحاولة إزالة أي مقومات للصمود في المدينة المحتلة.



قرارات لإغلاق مؤسسات مقدسية

وقد وثق التقرير إغلاق سلطات الاحتلال جمعية "تطوع للأمل" في 2020/5/17، في بيت حنينا شمال القدس المحتلة، بذريعة العمل في القدس لمصلحة السلطة، واعتقلت قوات الاحتلال رئيسة الجمعية سلفيا أبو لبن، واعتدت على نجلها وزوجها خلال إغلاق الجمعية، وأفاد شهود عيان أن عناصر مخابرات الاحتلال أغلقت بوابة الجمعية بالشمع الأحمر، وعلقت القرار الصادر عن سلطات الاحتلال على بوابتها باللغتين العربية والعبرية[2].

1 العربي الجديد، 2020/9/22. https://bit.ly/3sIMqU5
2 وكالة وطن للأنباء، 2020/5/17. https://bit.ly/3m6TmHV



وفي سياق الضغط على المؤسسات الفلسطينية في القدس المحتلة، شنت قوات الاحتلال في 2020/7/22 حملة على المؤسسات الثقافية في المدينة المحتلة، فقد اقتحمت مركز يبوس الثقافي، وصادرت منه ملفات وممتلكات خاصة، واقتحمت المعهد الوطني للموسيقى، ولم تكتف قوات الاحتلال بهذه الاعتداءات، فقد اقتحمت قوات الاحتلال منزل مديرة مركز يبوس رانيا الياس، ومنزل مدير المعهد الوطني للموسيقى سهيل خوري، واقتادتهما إلى أحد مراكز التحقيق في المدينة المحتلة[1].

استهداف تجار القدس:

يستهدف الاحتلال القطاعات الاقتصادية في القدس المحتلة، ويركز على استهداف تجار القدس الذين عانوا في عام 2020 تضييقًا كبيرًا نتيجة قرارات الإغلاق المتكررة التي أصدرتها أذرع الاحتلال، والتي فاقمت من معاناة تجار القدس.

أشارت مصادر مقدسية إلى أن سلطات الاحتلال تجبي نحو 35 % من ميزانية المقدسيين على شكل ضرائب، ولكنها في المقابل تقدم لهم خدمات تساوي نحو 5 % مما تتم جبايته، بهدف إفقار المجتمع المقدسي.

وبعد فرض الاحتلال الإغلاق الشامل بسبب تفشي كورونا، انخفض عمل التجار المقدسيين بنسبة 90%، وارتفع عدد المحال التجارية المغلقة في القدس من نحو 350 محلًا إلى نحو 800 محل

وتعد الضرائب أبرز الوسائل التي تحاصر المقدسيين عامة والتجار على وجه الخصوص، إذ تشير مصادر مقدسية إلى أن سلطات الاحتلال تجبي نحو 35% من ميزانية المقدسيين على شكل ضرائب، ولكنها في المقابل تقدم لهم خدمات تساوي نحو 5% مما تتم جبايته[2]، أي أن الضرائب التي تجبيها سلطات الاحتلال تهدف إلى إفقار المجتمع

1 وكالة قدس نت للأنباء، 2020/7/22. https://bit.ly/39pXqOu
2 موقع مدينة القدس، 2020/1/29. https://bit.ly/3czPZGx

المقدسي بشكلٍ أساسي، وتأتي سياسية الاحتلال هذه في سياق ما تفرضه سلطات الاحتلال من حصار اقتصادي تتصاعد صوره وأشكاله في الأعوام القليلة الماضية.

وعلى أثر فرض الاحتلال الإغلاق الشامل بسبب تفشي كورونا، تفاقمت معاناة التجار المقدسيين في البلدة القديمة، وبحسب مصادر مقدسية، انخفض عمل التجار المقدسيين بنسبة 90%، وتضررت قطاعات على غرار محال الملابس والعطور وغيرها، وبعد مرور عدة أشهر من انتشار كورونا في المناطق المحتلة، ارتفع عدد المحال التجارية المغلقة في القدس من نحو 350 محلًا إلى نحو 800 محل، وهذا ما يؤشر إلى تفاقم معاناة الفلسطينيين في المدينة، خاصة أن إغلاق المحل الواحد يمكن أن يؤثر في عددٍ من العائلات[1].

1 موقع مدينة القدس، 2020/11/11. https://bit.ly/3fIIPat



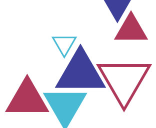
الفصل الثاني: تطورات المقاومة في القدس والمواجهة مع الاحتلال

تشكل المقاومة في الضفة الغربية والقدس المحتلتين، أبرز عوامل إقلاق الاحتلال وأمنه، واستهداف مستوطنيه والمناطق التي يقطنون بها، ومع تحقيق عمليات المقاومة خسائر بشرية ومادية لا يمكن الاحتلال تجاوزها، رسخت المقاومة نفسها واحدةً من أبرز أدوات الفلسطينيين لمواجهة تغول الاحتلال في المناطق المحتلة، وواحدًا من أنساق تجاوبهم مع ما يجري في القدس والأقصى من اعتداءات.

وفي عام 2020 استطاعت المقاومة في المناطق المحتلة أن تتجاوز إجراءات الاحتلال وإغلاقاته المتكررة لمواجهة جائحة "كورونا"، وهو واقع مستجد دفع نحو المزيد من المصاعب التي تكتنف تنفيذ أي عملية نوعية، إذ خلت المناطق المحتلة من المارة والسيارات، ما سمح للاحتلال بتحقيق المزيد من المراقبة الأمنية، ولكنها مراقبة لم تمنع الفلسطينيين من تنفيذ عملياتٍ في عام 2020، فاستمرت مع تباين ملحوظ بأنساق هذه العمليات وآثارها.

وفي سياق رصد المقاومة وعملياتها في الضفة الغربية والقدس المحتلتين، تُشير القراءة المتأنية للمعطيات التي يوردها هذا الفصل إلى عددٍ من الملاحظات بالغة الدلالة وهي:

- **المقاومة فعلٌ جمعي**: تؤكد معطيات التقرير أن العمل المقاوم قرارٌ جمعي للفلسطينيين في مجمل المناطق الفلسطينية المحتلة، وبطبيعة الحال في قطاع غزة، وليس خيار عددٍ محدودٍ من المقاومين الذين ينفذون العمليات الفردية فقط، وهو معطى بالغ الأهمية والدلالة، أشارت إليه استطلاعات الرأي، التي أكدت أن نحو ثلثي الشعب الفلسطيني يختار المقاومة خيارًا لمواجهة مشاريع تصفية القضية الفلسطينية، وهذا يؤكد رسوخ خيار المقاومة في وجدان الشعب الفلسطيني



وممارسته، وأن التباين في أرقام عمليات المقاومة ليس تراجعًا في موقع المقاومة، إنما هو نتيجة إجراءات الاحتلال الأمنية.

- **المقاومة مستمرة على الرغم من العقبات:** استطاعت منظومة الاحتلال الأمنية ترسيخ العديد من الإجراءات العقابية بحق منفذي العمليات الفردية وذوييهم، وعلى الرغم من الأثمان الباهظة التي يدفعها الفلسطينيون، بقيت العمليات الفردية حاضرة في السنوات الأخيرة، وواحدة من أكثر عمليات المقاومة رعبًا للاحتلال، الذي يفشل مجددًا في منعها أو توقعها، وهو استمرارٌ انسحب على عدد نقاط المواجهة وفاعليتها، على الرغم من وحشية الاحتلال في محاولاته قمعها.

- **القدس في قلب المقاومة:** أظهرت معطيات الفصل رسوخ المقاومة في المدينة المحتلة، التي شهدت عددًا من العمليات النوعية، واحتضنت أحياء المدينة وأزقتها العشرات من نقاط الاشتباك، فلا يمكن قوات الاحتلال اقتحام هذه البلدات من دون اندلاع مواجهات عنيفة في وجههم. إضافةً إلى إعادة إطلاق المقاومة الشعبية عبر مبادرة "الفجر العظيم"، التي استطاعت رفد المسجد الأقصى بآلاف المرابطين، وفاجأت الاحتلال وأذرعه المختلفة.

وفي إطار تسليط الضوء على العمل المقاوم في القدس المحتلة خاصة وفي مختلف المناطق الفلسطينية المحتلة، يستعرض هذا الفصل أبرز العمليات النوعية التي نفذها الفلسطينيون في عام 2020، ويقدم إحصائيات وأرقامًا مفصلة لعمليات المقاومة على اختلاف أنواعها وأشكالها، بالاستناد إلى معطيات "الشاباك" الإسرائيلي، وتقارير الفلسطينية ذات الصلة، ويقدم صورة عامة لأنماط العمل المقاوم في المناطق المحتلة، إضافةً إلى أبرز محطات المقاومة الشعبية في القدس المحتلة.



وقد أظهر الفصل تفاعل المقاومة مع مستجدات القضية الفلسطينية، من إعلان الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب عن "صفقة القرن" في بداية عام 2020، وصولًا إلى موجة التطبيع العربي مع الاحتلال، وعقد الدول العربية اتفاقيات التطبيع مع دولة الاحتلال، وقد شهدت المناطق الفلسطينية مواجهاتٍ عنيفة، واشتعال عشرات نقاط المواجهة في مدينة القدس المحتلة ومدن الضفة الغربية المحتلة، رفضًا لمحاولات تصفية القضية الفلسطينية، وهذا يؤكد حيوية المقاومة وقدرة الجماهير الفلسطينية على تطويع مشاريع التصفية هذه، لتتحول إلى نقاط متفجرة في وجه الاحتلال.

واستمر في هذا العام سيطرة المقاومة الجماعية على مشهد الرصد، فهي أكثر صور المواجهة مع الاحتلال، على اختلاف أشكالها، إن كانت رشقًا للحجارة، أو استهدافًا لجنود الاحتلال بالألعاب النارية والزجاجات الحارقة، وصولًا للمواجهات المباشرة قرب الحواجز أو في الأحياء الفلسطينية، ورسخت بعض بلدات القدس المحتلة ومناطقها موقعها في مقدمة المناطق التي تشهد نقاط الاشتباك مع الاحتلال.

المقاومة في القدس والضفة في عيون "الشاباك" الإسرائيلي

على الرغم مما شهده عام 2020 من إغلاقات متكررة بذريعة الحدّ من انتشار فايروس «كورونا»، كشفت معطيات الاحتلال، أن العمل المقاوم في المناطق المحتلة بما فيها مدينة القدس لم يتوقف، واستطاع الحفاظ على الزخم خاصةً في نقاط المواجهة والاشتباك مع قوات الاحتلال، وهو استمرارٌ استطاع تجاوز جميع إجراءات الاحتلال الأمنية في المدينة المحتلة، وما ينشره من أدواتٍ للمراقبة المتطورة في أزقة القدس وشوارعها.

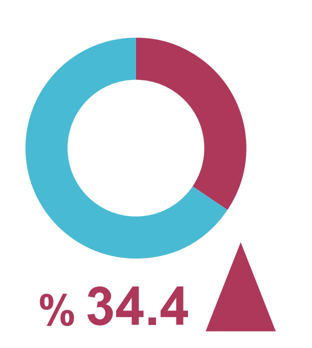
ويقدم تقرير حال القدس السنوي رصدًا لتطور أعداد العمليات في مختلف المناطق الفلسطينية المحتلة، عبر رصد مختلف التقارير والإحصاءات الفلسطينية والإسرائيليّة، إذ تقدم الأخيرة وخاصة التقارير الصادرة عن جهاز الأمن العام الإسرائيلي "الشاباك"

صورةً لحجم عمليات المقاومة في المناطق المحتلة[1]، وتسمح للمتابع بقراءة الصورة العامة لتطور المواجهة مع الاحتلال، خاصة في سياق رصد عمليات إلقاء الزجاجات الحارقة، ورشق الحجارة، إضافةً إلى رصد خسائر الاحتلال البشرية نتيجة هذه العمليات، وعلى الرغم من أن معطيات "الشاباك" تقدم تفصيلًا شاملًا، إلا أنها لا تقدم بالضرورة الصورة الكاملة والحقيقية للمقاومة في القدس المحتلة، إذ يحاول الاحتلال التقليل من أثر هذه العمليات، ومن نتائجها، في إطار حساباته والحفاظ على صورته.

أشارت معطيات «الشاباك» إلى ارتفاع عدد العمليات في القدس المحتلة بنسبة 34.4%، ففي عام 2020 نفذت 336 عملية في المدينة المحتلة وضواحيها، مقابل تنفيذ 250 عملية في عام 2019.

أما في الضفة الغربية انخفضت عمليات المقاومة بنسبة 13%، فقد تراجعت من 1050 عملية في عام 2019، إلى 912 عملية في عام 2020، نتيجة الإغلاقات المتكررة التي فرضتها سلطات الاحتلال بذريعة الوقاية من «كورونا».

وقد أشارت معطيات "الشاباك" في عام 2020 إلى تصاعد مجمل عدد العمليات في القدس المحتلة، إذ سجلت 336 عملية في المدينة المحتلة وضواحيها، مقابل تنفيذ 250 عملية في عام 2019، و184 عملية في عام 2018، ما يعني أنها ارتفعت بنسبة 34.4 %. وتشير هذه المعطيات إلى أن مؤشر العمليات في المدينة المحتلة يستمرّ بالارتفاع للعام الثاني على التوالي. ويأتي هذا التصاعد نتيجة استمرار اعتداءات أذرع الاحتلال على المسجد



1 موقع "الشاباك" الإسرائيلي، http://bit.ly/2x7euIA

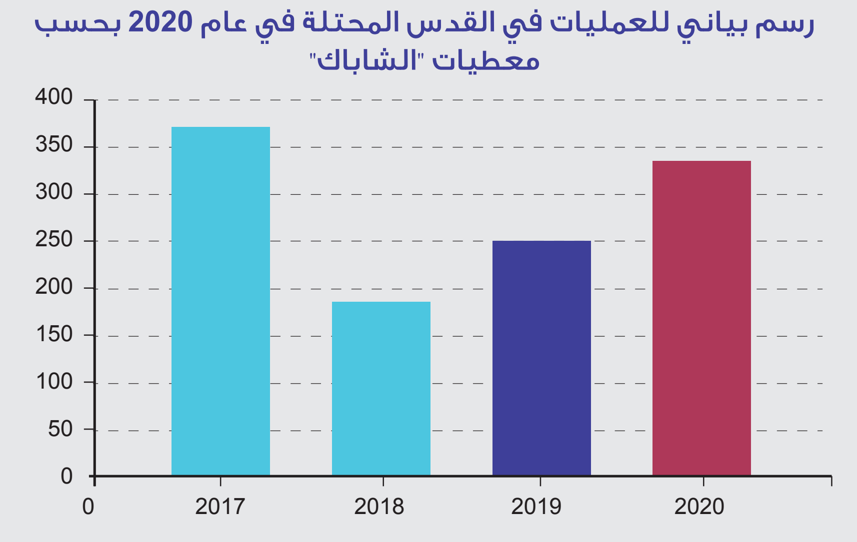


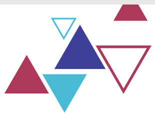
الأقصى ومكوناته البشرية، واستهداف الاحتلال مكونات المدينة وقطاعاتها، إضافةً إلى تحول بعض مناطق القدس إلى بؤر دائمة للمواجهة، خاصة أحياء العيسوية وشعفاط، التي تشهد اشتباكات شبه دائمة مع الاحتلال على أثر أي اقتحام تقوم به أجهزة الأخير.

وفي الجدول الآتي تطور أعداد العمليات في القدس المحتلة بحسب تقارير "الشاباك" الإسرائيلي منذ عام 2017 حتى عام 2020، مع بيان نسبة الانخفاض أو الارتفاع:

العام	عدد العمليات في القدس المحتلة	نسبة الانخفاض أو الارتفاع
2017	368	-
2018	184	انخفاض 50%
2019	250	ارتفاع 26.4%
2020	336	ارتفاع 34.4%

رسم بياني للعمليات في القدس المحتلة في عام 2020 بحسب معطيات "الشاباك"



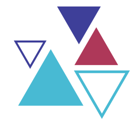


وفي مقابل الارتفاع في نسبة العمليات في القدس المحتلة، سجلت هذه العمليات انخفاضًا في الضفة الغربية المحتلة، إذ انخفضت من 1050 عملية في عام 2019، إلى 912 عملية في عام 2020، ما يعني أنها انخفضت بنسبة 13% فقط، ويأتي هذا الانخفاض نتيجة الإغلاقات المتكررة التي فرضتها سلطات الاحتلال بذريعة الوقاية من «كورونا»، وهذا ما جعل تنفيذ العمليات بالغة الصعوبة، إن من حيث التنقل والتخفي، أو قدرة المقاوم على تجاوز أدوات المراقبة التي تمتلكها أذرع الاحتلال، إضافةً إلى استمرار الظروف الموضوعية في الضفة التي تستهدف أي تحركٍ مقاوم، خاصة عدم وفاء السلطة الفلسطينية بوعودها المتكررة بوقف التنسيق الأمني مع الاحتلال.

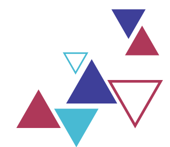
وفي الجدول الآتي تفصيل عدد العمليات في القدس والضفة الغربية بحسب معطيات «الشاباك» الإسرائيلي خلال أشهر عام 2020:

عمليات المقاومة خلال من عام 2020 بحسب معطيات "الشاباك" الإسرائيليّ

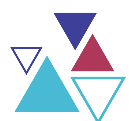
الشهر 2020	القدس	مجمل الضفة	مجموع العمليات	معطيات إضافية
كانون الثاني/ يناير	30	143	173	● 153 عملية إلقاء زجاجة حارقة ● عملية إطلاق نار ● عمليتا دهس ● 3 عمليات طعن



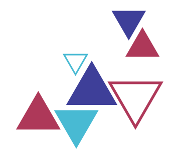
شباط/ فبراير	29	142	171	• 141 عملية إلقاء زجاجة حارقة. • 9 عمليات زرع أنابيب متفجرة. • 4 عمليات طعن. • عمليتا إطلاق نار. • عملية دهس.
آذار/ مارس	37	50	87	• 74 عملية إلقاء زجاجة حارقة. • 5 عمليات زرع أنابيب متفجرة. • عملية طعن واحدة.
نيسان/ أبريل	30	41	71	• 60 عملية إلقاء زجاجة حارقة. • 6 عمليات زرع أنابيب متفجرة. • عملية دهس، وعملية طعن.
أيار/مايو	14	66	80	• 66 عملية إلقاء زجاجة حارقة. • عمليتا زرع أنابيب متفجرة. • عمليتا دهس، وعمليتا طعن.



حزيران/ يونيو	22	69	91	• 70 عملية إلقاء زجاجة حارقة. • 4 عمليات زرع أنابيب متفجرة. • عمليتا إطلاق نار. • عملية دهس وعمليتا طعن.
تموز/ يوليو	22	70	92	• 61 عملية إلقاء زجاجة حارقة. • 14 عملية زرع أنابيب متفجرة. • عمليتا إطلاق نار.
آب/ اغسطس	39	67	106	• 85 عملية إلقاء زجاجة حارقة. • 6 عمليات زرع أنابيب متفجرة. • عمليتا إطلاق نار. • 3 عمليات طعن.
أيلول/ سبتمبر	21	65	86	• 70 عملية إلقاء زجاجة حارقة. • 6 عمليات زرع أنابيب متفجرة. • عملية دهس وعملية طعن.

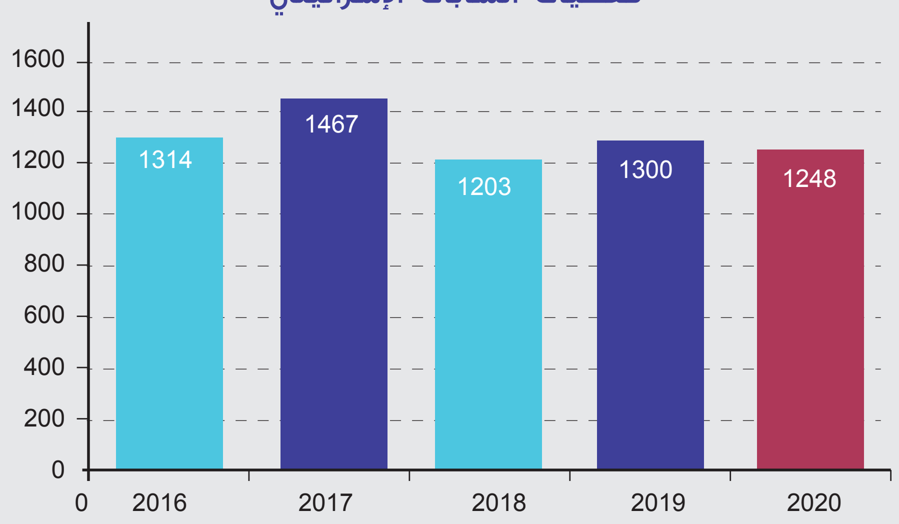


تشرين الأول/ أكتوبر	35	82	117	• 95 عملية إلقاء زجاجة حارقة. • 14 عملية زرع أنابيب متفجرة. • عملية إطلاق نار، وعملية طعن.
تشرين الثاني/ نوفمبر	19	61	80	• 60 عملية إلقاء زجاجة حارقة. • 12 عملية زرع أنابيب متفجرة. • 3 عمليات إطلاق نار. • عملية طعن.
كانون الأول/ ديسمبر	38	56	94	• 84 عملية إلقاء زجاجة حارقة. • 5 عمليات زرع أنابيب متفجرة. • عمليتا إطلاق نار. • عملية طعن.
المجموع	336	912	1248	



وانسحب تراجع العمليات في الضفة الغربية على مجمل العمليات في المناطق المحتلة، إذ تراجعت العمليات من 1300 عملية في عام 2019، إلى 1248 عملية في عام 2020، وفي الرسم البياني الآتي مقارنة مجمل أعداد عمليات الانتفاضة خلال السنوات الخمس الماضية[1].

رسم بياني لتطور عمليات الانتفاضة خلال السنوات الخمس الأخيرة بحسب معطيات "الشاباك" الإسرائيلي[2]



وتقدم تقارير "الشاباك" صورةً حول حجم الخسائر البشرية التي تكبدها الاحتلال في عام 2020، فقد أشارت معطيات التقارير الشهرية إلى سقوط 43 جريحًا في صفوف قوات الاحتلال ومستوطنيه، إضافةً إلى مقتل 3 مستوطنين إسرائيليين، من بينهم عنصرٌ أمني

1 موقع "الشاباك" الإسرائيلي، مرجع سابق.
2 هشام يعقوب (محرر) وآخرون، التقرير السنوي حال القدس 2018، مؤسسة القدس الدولية، بيروت ، ط1، 2019، ص 119.



واحد، في مقابل مقتل 5 مستوطنين في عام 2019. وفي ما يأتي جدول بأعداد قتلى الاحتلال في المناطق الفلسطينيّة المحتلة في السنوات الثلاث الماضية:

العام	قتلى الاحتلال
2018	16
2019	5
2020	3

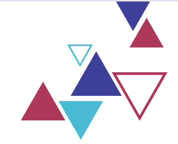
وفي المعطيات الآتية تفصيلٌ لقتلى الاحتلال وجرحاه خلال أشهر الرصد بحسب معطيات «الشاباك»:

كانون الثاني/يناير 2020 – 3 جرحى في صفوف الاحتلال:

- في 2020/1/2 جريح بصفوف قوات الاحتلال نتيجة إلقاء زجاجة حارقة قرب الخليل.
- في 2020/1/18 جريح على أثر عملية طعن.
- في 2020/1/22 جريح نتيجة إلقاء زجاجة حارقة في مخيم العروب شمال الخليل.

شباط/فبراير 2020 – 16 جريحًا في صفوف الاحتلال:

- في 2020/2/3 إصابة جندي إسرائيلي بجروح طفيفة بعد إلقاء زجاجة حارقة قرب المسجد الإبراهيمي في الخليل.
- في 2020/2/6 إصابة عنصر أمني في عملية إطلاق نار في رام الله.
- في 2020/2/6 إصابة عنصر أمني بجروح متوسطة بإطلاق نار قرب المسجد الأقصى.



- في 2020/2/6 إصابة 10 من جنود الاحتلال في عملية دهس في القدس المحتلة.
- في 2020/2/10 إصابة جندي في إلقاء حجارة في قرية حزما شمال شرق القدس المحتلة.
- في 2020/2/21 إصابة مستوطن في عملية طعن في القدس المحتلة.

آذار/ مارس 2020 – 5 جرحى في صفوف الاحتلال:

- في 2020/3/2 إصابة مستوطن بزجاجة حارقة في القدس المحتلة.
- في 2020/3/9 إصابة مستوطن بإلقاء حجارة قرب رام الله.
- في 2020/3/15 إصابة عنصر أمني بإلقاء حجارة في القدس المحتلة.
- في 2020/3/23 إصابة مستوطن بزجاجة حارقة في القدس المحتلة.
- في 2020/3/29 إصابة عنصر أمني بزجاجة حارقة في القدس المحتلة.

نيسان/أبريل 2020 - 4 جرحى في صفوف الاحتلال:

- في 2020/4/14 إصابة عنصر أمني بإلقاء حجارة في منطقة رام الله.
- في 2020/4/22 إصابة عنصر أمني في عملية دهس وطعن في الضفة الغربية.
- في 2020/4/28 إصابة مستوطن في عملية طعن في مدينة "كفار سابا".
- في 2020/4/29 إصابة عنصر أمني بإلقاء حجارة في شمال الضفة الغربية.



■ أيار/مايو 2020 – قتيل وجريح في صفوف الاحتلال:

- في 2020/5/12 مقتل عنصر أمني بإلقاء حجارة في جنين.
- في 2020/5/15 إصابة عنصر أمني في عملية دهس في محافظة الخليل.

■ حزيران/يونيو 2020 – 3 إصابات في صفوف الاحتلال:

- في 2020/6/15 إصابة عنصر أمني في عملية دهس في بيت لحم.
- في 2020/6/27 إصابة عنصرين أمنيين في عملية طعن في حاجز قلنديا.

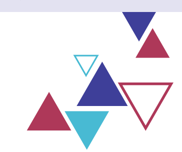
■ تموز/يوليو 2020: لا إصابات بحسب الشاباك.

■ آب/أغسطس -2020 قتيل و6 إصابات في صفوف الاحتلال:

- في 2020/8/15 إصابة مستوطن في عملية طعن في مستوطنة "روش هعيان".
- في 2020/8/17 إصابة عنصر أمني ومستوطن بعملية طعن في القدس المحتلة.
- في 2020/8/24 إصابة عنصر أمني بإلقاء حجارة في مخيم الفوار.
- في 2020/8/26 مقتل مستوطن في مستوطنة "بتاح تكفا".
- في 2020/8/27 إصابة عنصر أمني بإلقاء حجارة في العيسوية.
- في 2020/8/28 إصابة عنصر أمني بإلقاء حجارة في الخليل.



أطقم الاحتلال تنقل القتيل من مكان العملية في 2020/8/26



■ أيلول/سبتمبر 2020 - إصابتان في صفوف الاحتلال:

● في 2020/9/2 إصابة عنصري أمن بعملية دهس في "مفرق تفوح".

■ تشرين الأول/ أكتوبر 2020 – إصابتان في صفوف الاحتلال:

● في 2020/10/14 إصابة عنصري أمن بانفجار كوع في نابلس.

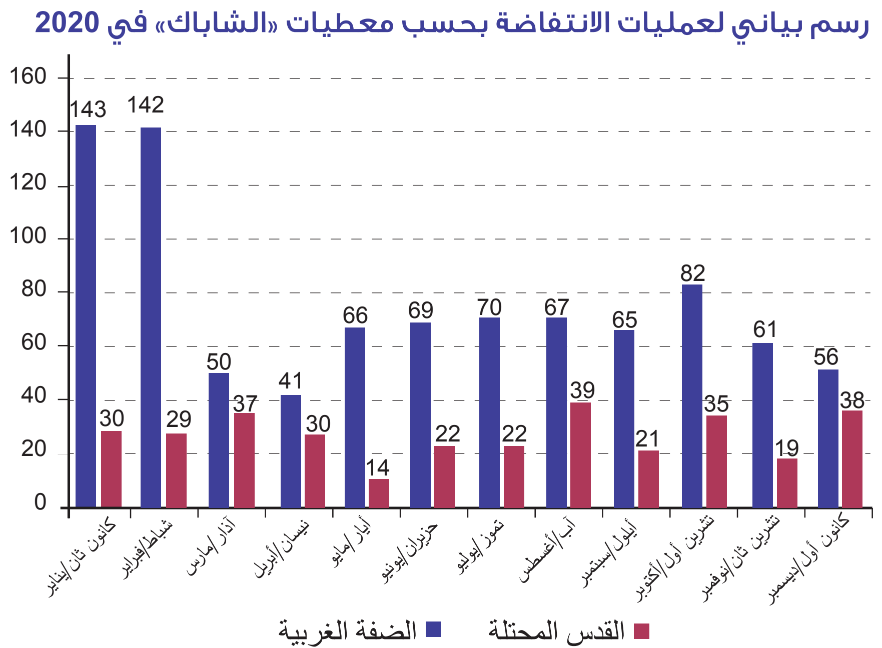
■ تشرين الثاني/نوفمبر 2020 - لا إصابات بحسب الشاباك.

■ كانون الأول/ ديسمبر 2020 – قتيل وجريح:

● في 2020/12/15 إصابة عنصر أمن بإلقاء زجاجة حارقة في العيسوية.

● في 2020/12/20 مقتل مستوطنة من سكان "تال مينشه" قرب غابة أم الريحان.

رسم بياني لعمليات الانتفاضة بحسب معطيات «الشاباك» في 2020





ومع تصاعد عمليات المقاومة في القدس المحتلة في عام 2020، كشفت معطيات الاحتلال عن محاولات فلسطينيّة تنفيذ عمليات نوعية، ففي أواخر شهر نيسان/أبريل 2020 أعلن «الشاباك» اعتقاله خلية تابعة لحركة حماس، بزعم تخطيطهم لتنفيذ عملية تفجير ملعب رياضي في القدس المحتلة، وبحسب بيان "الشاباك" اعتقل حينها ثلاثة شبان أعضاء في الخلية، نتيجة المراقبة الأمنية المشددة في المدينة المحتلة، وادعى "الشاباك" أن الخلية كانت تخطط كذلك لتفجير عبواتٍ ناسفة عن بعد، تستهدف مواقع الاحتلال قرب مدينة رام الله[1].

وعلى الرغم من تراجع خسائر الاحتلال لهذا العام، إلا أنه يدرك أن مهمة الحفاظ على أمن مستوطناته باتت مهمة أصعب بكثير، ففي 2020/12/22 أعلن جيش الاحتلال عن تعزيز قواته في الضفة الغربية المحتلة، بذريعة "الحفاظ على أمن المستوطنات والطرق التابعة لها"، وبحسب بيان جيش الاحتلال تم تعزيز "فرقة يهودا والسامرة"، وهي فرقة في القيادة الوسطى في جيش الاحتلال، مسؤولة عن النشاط العسكري في الضفة الغربية المحتلة[2].

وفي سياق معطيات "الشاباك" حول حجم عمليات الفلسطينيين في 2020، نشر جهاز "الشاباك" في 2021/1/18 بياناتٍ حول أنشطته التي نفذها في عام 2020، وبحسب هذه المعطيات زعم "الشاباك" أنه أحبط نحو 430 عملية في الضفة الغربية والقدس المحتلتين[3]، مقارنةً بنحو 560 عملية فلسطينية عام 2019، ووفقًا لمعطيات "الشاباك" نفذ الفلسطينيون نحو 56 «عملية كبيرة» في عام 2020، مقارنةً بـ 59 عملية في عام 2019، وبحسب الشاباك تتوزع العمليات المحبطة في عام 2020 على الصورة الآتية[4]:

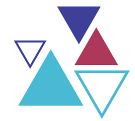
1 تايمز أوف إسرائيل، 2020/4/22. http://bit.ly/3osbFrv
2 وكالة الأناضول، 2020/12/22. http://bit.ly/2MA9SlZ
3 القدس المقدسية، 2021/1/18. http://bit.ly/39Z8z8a
4 I24 news، 2021/1/19. http://bit.ly/2Y4aL8Z



عملية إطلاق نار	283
عملية طعن ومحاولة طعن	70
عمليات دهس ومحاولة دهس	10
عملية إلقاء أو زرع عبوات ناسفة	62
عمليات خطف خطط لها فلسطينيون	5

حصاد المقاومة في 2020: تصاعد المواجهة، واستمرار استنزاف الاحتلال

لم يكن حصاد 2020 مشابهًا للسنوات الماضية، إذ أثرت مدد الإغلاق في حجم العمليات الفلسطينية الفردية ووتيرتها في المناطق المحتلة، وعلى الرغم من هذا التراجع الفردي، بقيت المواجهات وعمليات رشق الحجارة هو الفعل المقاوم الأكثر انتشارًا في المناطق المحتلة، وفي ما يأتي حصاد الانتفاضة في عام 2020:



• عمليات المقاومة:

بلغ مجموع عمليات المقاومة في الضفة الغربية والقدس المحتلتين نحو 5530 عملية، من بينها نحو 100 عملية مؤثرة أدت إلى سقوط خسائر في صفوف الاحتلال.

5,530
عملية مقاومة في الضفة الغربية والقدس المحتلتين

العدد	نوع العملية
29	عملية إطلاق نار[2]
27	عملية طعن ومحاولة طعن[3]
11	عملية دهس ومحاولة دهس[4]
30	عملية إلقاء أو زرع عبوات ناسفة[5]
229	عملية إلقاء زجاجات حارقة باتجاه آليات الاحتلال ومواقعه العسكرية ومنازل المستوطنين[6]

1 التقرير السنوي لحصاد المقاومة في الضفة والقدس خلال العام 2020، الدائرة الإعلامية في حركة المقاومة الإسلامية حماس– الضفة الغربية. المركز الفلسطيني للإعلام، 2021/1/11. https://www.palinfo.com/286062
2 المرجع نفسه.
3 المرجع نفسه.
4 المرجع نفسه.
5 المرجع نفسه.
6 ynet، 2020/12/31. http://bit.ly/3ogGore



1,960 عملية رمي حجارة على سيارات المستوطنين ومركبات جيش الاحتلال العسكرية[1]

31 تبادل لإطلاق النار مع قوات الاحتلال[2]

822 مواجهة مع المستوطنين للتصدي اعتداءاتهم[3]

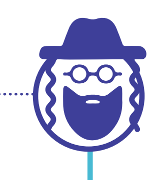
1,958 مواجهة بأشكال مختلفة في الضفة الغربية والقدس المحتلتين

صادرت قوات الاحتلال نحو **541** قطعة سلاح، و **330** من السكاكين، وأغلقت **50** مخرطة لتصنيع السلاح في الضفة الغربية حسب زعم الاحتلال[5]

صورة نشرها جيش الاحتلال في بداية عام 2020 لأسلحة يدّعي أنه صادرها من الضفة الغربية

1التقرير السنوي لحصاد المقاومة في الضفة والقدس خلال العام 2020، مرجع سابق.
2 ynet، 2020/12/31، مرجع سابق.
3 المرجع نفسه.
4 التقرير السنوي لحصاد المقاومة في الضفة والقدس خلال العام 2020، مرجع سابق.
5 المرجع نفسه.

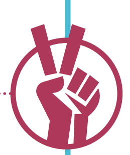




أسفرت عمليات المقاومة عن مقتل **3** مستوطنين إسرائيليين،[1] وإصابة **145** مستوطنًا، من بينهم **50** مصابًا في صفوف الاحتلال في القدس المحتلة.[2]



أصيب نحو **1650** فلسطينيًّا بجراح متفاوتة في مجمل المناطق الفلسطينية، من بينهم نحو **100** إصابة من قطاع غزة.[3]



شهدت مدينة القدس المحتلة بحسب مصادر فلسطينية، نحو **982** عملًا مقاومًا في عام **2020**.[4]



ارتقى **36** شهيدًا فلسطينيًا في عام **2020** في الضفة الغربية والقدس المحتلتين،[5] من بينهم **6** شهداء سقطوا في القدس المحتلة، بذريعة الاشتباه بتنفيذ عمليات وحيازة سكين،[6] والشهداء هم:

- الشهيد شادي البنّا (45 عامًا)، من مدينة حيفا في الداخل الفلسطيني، استشهد في 2020/2/6 خلال عملية إطلاق نار عند باب الأسباط.

---

1 موقع "الشاباك" الإسرائيلي، http://bit.ly/2x7euIA
2 التقرير السنوي لحصاد المقاومة في الضفة والقدس خلال العام 2020، مرجع سابق.
3 وكالة وفا، 2021/1/4. http://bit.ly/2LtExB6
4 التقرير السنوي لحصاد المقاومة في الضفة والقدس خلال العام 2020، مرجع سابق.
5 المركز الفلسطيني للإعلام، 2021/1/2. https://www.palinfo.com/285655
6 مركز معلومات وادي حلوة، 2021/1/1. http://bit.ly/35kjYhz



- الشهيد ماهر زعاترة (33 عامًا)، من قرية جبل المكبر، استشهد في 2020/2/22 برصاص قوات الاحتلال في منطقة باب الأسباط.

- الشهيد إياد خيري الحلاق (32 عامًا) من حي وادي الجوز، استشهد في 2020/5/30 برصاص الاحتلال خلال توجهه إلى مدرسته "البكرية /الوين للتعليم الخاص"، في البلدة القديمة، على بعد عدة أمتار من مدرسته، والشهيد من ذوي الاحتياجات الخاصة.

- الشهيد أشرف هلسة من بلدة السواحرة الشرقية، استشهد في 2020/8/17 برصاص قوات الاحتلال المتمركزة عند باب حطة أحد أبواب المسجد الأقصى، على أثر محاولته تنفيذ عملية طعن.

- الشهيد نور جمال شقير (36 عامًا)، من بلدة سلوان، استشهد في 2020/11/25 أمام حاجز زعيم العسكري، بعد إطلاق الرصاص عليه من قبل حرس الحدود على الحاجز.

- الشهيد الفتى محمود عمر كميل (17 عامًا) من مدينة جنين، في 2020/12/21 على أثر إطلاقه النار على قوات الاحتلال في منطقة باب حطة بالبلدة القديمة.





واصلت سلطات الاحتلال احتجاز **3** جثامين لشهداء من القدس المحتلة خلال عام 2020، قد استشهدوا قبل 2020[1]، وهم:

- الشهيد مصباح أبو صبيح منذ تشرين الأول/أكتوبر 2016.
- الشهيد فادي القنبر منذ كانون الثاني/يناير 2017.
- شهيد الحركة الأسيرة عزيز عويسات منذ أيار/مايو 2018.

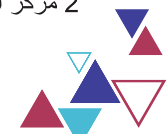


احتجزت سلطات الاحتلال جثامين **18** شهيدًا في عام 2020 من بينهم أسرى في سجون الاحتلال.[2]

جدول يقارن حصاد الانتفاضة بين عامي 2019 و 2020

نوع العملية	عام 2019	عام 2020
إطلاق النار	31	29
الطعن ومحاولة الطعن	32	27
دهس ومحاولة دهس	11	11
إلقاء أو زرع عبوات ناسفة	87	87

1 مركز معلومات وادي حلوة، 2021/1/1، مرجع سابق.
2 مركز القدس لدراسات الشأن الفلسطيني والإسرائيلي، 2021/1/1. http://bit.ly/3952DKy

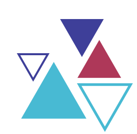


إلقاء زجاجات حارقة	290	229
مصادرة الاحتلال للسلاح	603	541
قتلى الاحتلال	5	3
الشهداء الفلسطينيون	37	36
شهداء القدس	7	6

العمليات النوعية: تجاوزٌ للاحتلال ولمنظومته الأمنية

تابع الفلسطينيون تنفيذ عمليات فردية في عام 2020، وشكلت العمليات النوعية استمرارًا لأنساقٍ غير متوقعة التنفيذ، فعلى الرغم مما قام به الاحتلال في السنوات القليلة الماضية من رصدٍ ومتابعة، ونشرٍ لأحدث أجهزة المراقبة في المناطق الفلسطينية المحتلة، بقيت العمليات الفردية أكثر عوامل القلق لدى الاحتلال، نتيجة طبيعة التنفيذ الفردية، وفشل الاحتلال في تحديد زمان هذه العمليات ومكانها، واستطاعت تكبيد الاحتلال خسائر أمنية إلى جانب إحداثها خسائر بشرية في صفوف قوات الاحتلال ومستوطنيه.

> شهدت المناطق المحتلة عددًا من العمليات الفردية، استهدف بعضها جنود الاحتلال من وحدة "جولاني"، واستطاعت إلحاق خسائر بشرية في صفوف الاحتلال.
>
> وأظهرت معطيات الاحتلال تحول عمليات إلقاء الحجارة على الطرق التي يسلكها المستوطنون في الضفة الغربية إلى رعبٍ دائم، وفشل جيش الاحتلال في وقف هذه العمليات المستمرة.



ونتيجة الطبيعة الفردية لهذه العمليات، فقد تنوعت بين إطلاق النار والطعن والدهس، وفي عام 2020 شهدت المناطق الفلسطينية المحتلة عددًا من هذه العمليات، موضحةً في الجدول الآتي، مع تفصيل كل عملية لجهة التاريخ والمنفذ ومكان العملية، وخسائر الاحتلال:

أبرز العمليات النوعية خلال عام 2020

التاريخ	اسم المنفذ	مكان العملية وتفاصيلها	حصيلة العملية
2020/2/6	سند الطرمان (20 عامًا)	عملية دهس على مرحلتين استهدفت مجموعة من جنود الاحتلال، قرب محطة للباصات في القدس المحتلة	إصابة 14 جنديًا بجراح متفاوتة[1]
2020/2/6	شادي البنا (45 عامًا)	عملية إطلاق نار استهدفت جنود الاحتلال المتمركزين عند باب الأسباط أحد أبواب الأقصى	إصابة جندي إسرائيلي[2]
2020/4/22	إبراهيم هلسة (25 عامًا)	عملية دهس وطعن مزدوجة، على الحاجز العسكري قرب مباني جامعة القدس في بلدة أبو ديس	إصابة شرطي من حرس الحدود بجروح متوسطة[3]
2020/5/12	–	رشق قوة كبيرة من جيش الاحتلال اقتحمت بلدة يعبد غرب جنين	مقتتل جندي من نخبة جولاني[4]

1 الجزيرة نت، 2020/2/6. http://bit.ly/2BCMyi7
2 عرب 48، 2020/2/6. http://bit.ly/3cw4Y0I
3 عرب 48، 2020/4/22. http://bit.ly/3mxbjOh
4 الجزيرة نت، 2020/5/12. http://bit.ly/3nFT1Mt

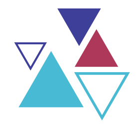


2020/8/26	خليل عبد الخالق دويكات (46 عامًا)	عملية طعن عند مفترق سغولا في "بتاح تكفا" في "تل أبيب"	مقتل حاخام[1]
2020/9/2	محمد جبر البيتاوي (22 عامًا)	عملية دهس عند حاجز زعترة جنوب مدينة نابلس (شمال الضفة الغربية)	إصابة جنديين من قوات الاحتلال[2]
2020/12/21	محمود عمر كميل (17 عامًا)	عملية إطلاق نار قرب باب حطة أحد أبواب الأقصى	إصابة جندي من قوات الاحتلال[3]


صورة من موقع عملية الدهس في 2020/2/6

شكلت العملية المزدوجة التي نفذها الشاب سند الطرمان (20 عامًا) في 2020/2/6، واحدة من أبرز العمليات النوعية في 2020، إذ استطاع المنفذ استهداف مجموعة من جنود الاحتلال في شارع "ديفيد ريمز" قرب محطة للباصات في القدس المحتلة[4]، وأشارت وسائل إعلام عبرية إلى أن المنفذ استهدف أحد الجنود ثم توجه إلى جنودٍ آخرين[5]، وأن العملية استهدفت جنودًا من لواء "جولاني"، كانوا في "جولة تراثية"، وأدت إلى إصابة 14 جنديًا، من بينهم اثنان وصفت جراحهم بالخطرة[6].

1 I24 news، 2020/8/26. http://bit.ly/3pikAvo
عرب 48، 2020/4/22. http://bit.ly/3mxbjOh
2 الجزيرة نت، 2020/5/12. http://bit.ly/3nFT1Mt
3 المركز الفلسطيني للإعلام، 2020/12/21. https://www.palinfo.com/285218
4 فلسطين اليوم، 2020/2/6. https://bit.ly/3nNPPgK
5 المركز الفلسطيني للإعلام، 2020/2/6. http://bit.ly/3bDtrV7
6 فلسطين اليوم، 2020/2/6. مرجع سابق



وحطمت هذه العملية صورة لواء "جولاني" مجددًا، إذ كشفت مقاطع من مسرح العملية هرب جنود الاحتلال، وعدم مواجهتهم للفدائي الفلسطيني، وهذا ما دفع جيش الاحتلال إلى فتح تحقيقٍ في "عدم إطلاق جنوده النار على منفذ العملية"، وادعى مصدر في جيش الاحتلال أن الجنود قد تم "إعادة تجنيدهم قبل أشهرٍ قليلة، ولم يكونوا معتادين هذا النوع من العمليات"[1]. وأكدت هذه العملية هشاشة قوة جنود الاحتلال، وقدرة المقاومين الفلسطينيين على إحداث خسائر جسيمة، في أبرز وحداته الأمنية.



جنود الاحتلال في بلدة يعبد، حيث قتل جندي في 2020/5/12

ورسخت الجماهير الفلسطينية مواجهة الاحتلال وجنوده على أثر أي اقتحام تقوم به للمناطق الفلسطينية، ومن ذلك ما جرى في 2020/5/12 حيث اعترف جيش الاحتلال بمقتل أحد جنود وحدة "جولاني"، على أثر عملية دهم لبلدة يعبد غرب مدينة جنين شمال الضفة الغربية المحتلة، وبحسب بيان جيش الاحتلال أصيب الجندي بعد إلقاء حجر على رأسه من إحدى البنايات العالية في البلدة، خلال انسحاب قوات الجيش منها. وأشارت معطيات صحفية إلى أن قوات الاحتلال اقتحمت منازل المواطنين في البلدة، وأجرت تحقيقاتٍ واسعة معهم، وأطلقت الرصاص الحي وقنابل الغاز بشكلٍ مكثف خلال انسحابها، ما أدى إلى إصابة عددٍ من شبان البلدة[2].

1 عكا للشؤون الإسرائيلية، 2020/2/6. http://bit.ly/3qh7gIi
2 الجزيرة نت، 2020/5/12. http://bit.ly/3nFT1Mt

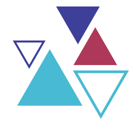


وفي سياق عمليات الدهس في عام 2020، نفذ الشاب محمد جبر البيتاوي (22 عامًا) في 2020/9/2 عملية دهس عند حاجز زعترة جنوب مدينة نابلس (شمال الضفة الغربية)، أدت إلى إصابة جنديين من قوات الاحتلال، وإصابة المنفذ برصاص جنود الاحتلال، وعلى أثر العملية أغلقت قوات الاحتلال الحاجز وحاجز الحوارة القريب منه، ومنعت طواقم الهلال الأحمر الفلسطيني من الوصول إلى المكان وتقديم الإسعافات للشاب الجريح، وأشارت معطيات صحفية إلى أن الارتباط الإسرائيلي اتصل بذوي المنفذ، وأبلغهم بأنه على قيد الحياة، واستدعت قوات الاحتلال شقيق المنفذ الأكبر للتحقيق في معسكر "حوارة"[1].

ومن العمليات المهمة التي وقعت في صفوف الاحتلال، تلك التي جرت في 2020/8/26 إذ نفذ خليل عبد الخالق دويكات (46 عامًا) عملية طعن عند مفترق "سغولا" في "بتاح تكفا" في "تل أبيب"، أدت إلى مقتل حاخام، وبحسب وسائل إعلام عبرية قتل في العملية المستوطن شاي اوحيون (39 عامًا)، بعد تعرضه لعددٍ من الطعنات، والمستوطن يعمل مدرسًا دينيًا في مدرسة للمتطرفين تحمل اسم "افرايم"[2]. وفي 2020/8/31 أصدر "الشاباك" بيانًا كشف فيه أن عملية الطعن تحت "دوافع قومية"، وادعى أن الأسير شويكات "أعاد تمثيل العملية خلال التحقيقات التي أخضع لها"[3].

ولم يقف مشهد المقاومة في الضفة الغربية والقدس المحتلتين، عند هذه العمليات فقط، إذ شهدت المناطق المحتلة مئات المواجهات مع قوات الاحتلال، إضافة إلى عمليات إلقاء الحجارة والزجاجات الحارقة، وهذا يعني أن المقاومة في المناطق المحتلة حالة دائمة التجدد، وأظهرت معطيات الاحتلال تحول عمليات إلقاء الحجارة على الطرق التي

1 الجزيرة نت، 2020/9/2. http://bit.ly/39oiWSN
مكتب إعلام الأسرى، 2020/9/2. http://bit.ly/3nyaGVf
2 القدس المقدسية، 2020/8/26. http://bit.ly/38JiNdC
3 عرب 48، 2020/8/31. http://bit.ly/35KvF13



يسلكها المستوطنون في الضفة الغربية إلى رعبٍ دائم، فقد كشف تقرير إسرائيلي بأن "قيادة المركبات للمستوطنين على طرق الضفة الغربية أصبحت خطيرة بسبب كثرة إلقاء الحجارة، وفشل الجيش في وقف هذه العمليات المستمرة"، وأشار التقرير الذي نشرته صحيفة "يديعوت أحرونوت" إلى غياب الأمن في مناطق الضفة الغربية بسبب عمليات رشق الحجارة باتجاه مركبات المستوطنين[1].

وبعيدًا من مقارنة أعداد العمليات مع سابقاتها في السنوات الماضية، وما أسفرته من خسائر في صفوف الاحتلال ومستوطنيه، إلا أن هناك [3] معطيات أوردناها في حصاد المقاومة تحمل دلائل بالغة الأهمية، وتُشير بوضوح إلى أن العمل المقاوم في المناطق المحتلة لا يحمل طابع "الفردية" بما تحمله الكلمة من معنى حرفي، بل هو إرادة "جمعية"، ينخرط فيه الآلاف من الفلسطينيين في المناطق المحتلة، أما هذه المعطيات ودلالاتها فهي:

- **المعطى الأول:** ما كشفته تقارير فلسطينية أن المناطق الفلسطينية شهدت نحو 100 عملية مؤثرة أدت إلى سقوط خسائر في صفوف الاحتلال[2]، وهو معطى رئيس يُشير إلى فعالية عمليات المقاومة، على الرغم مما تقوم به أذرع الاحتلال الأمنية من حصار وإجراءات أمنية، فهي من جهة اخترقت منظومة الاحتلال الأمنية، وتجاوزت إجراءاته، ومن جهة أخرى استطاعت إلحاق أضرار بالاحتلال في النواحي المادية والبشرية، وهو إنجازٌ متراكم للمقاومة الفلسطينية للعام الرابع على التوالي.

- **المعطى الثاني:** ما أشارت إليه تقارير الاحتلال عن حدوث نحو 31 عملية تبادل إطلاق نار مع قوات الاحتلال[3]، على أثر اقتحام أحياء فلسطينيّة، وهو دليلٌ أن إرادة مواجهة الاحتلال لا تقتصر على رشق الحجارة وإطلاق الزجاجات الحارقة، بل

1 عربي 21، 2020/9/29. http://bit.ly/3q6hko4
2 التقرير السنوي لحصاد المقاومة في الضفة والقدس خلال العام 2020، مرجع سابق.
3 ynet، 2020/12/31، مرجع سابق..

تصل إلى الاشتباك المباشر مع قوات الاحتلال، وهو اشتباكٌ يمكن أن تكون تداعياته كبيرة جدًا، إن من جهة الخسائر البشرية، أو ما يمكن أن تقوم به قوات الاحتلال من حشد قواتها واستخدام فائض القوة التي تمتلكها.

إضافة إلى ما سبق، يقدم هذا المعطى مؤشرًا بالغ الأهمية عن إعداد مسبقٍ للمقاومة، من حيث المجموعات القادرة على مواجهة الاحتلال عبر المواجهات المسلحة، وما يسبقه من إعدادٍ عسكري، وجهوزية المقاومين، واستعدادهم للالتحام المباشر مع قوات الاحتلال المقتحمة.

- **المعطى الثالث:** كشفه تقريرٌ صادر عن جيش الاحتلال حول مصادرة قواته نحو 541 قطعة سلاح، و330 من السكاكين، وإغلاق 50 مخرطة لتصنيع السلاح في الضفة الغربية المحتلة[1]، وهذا يؤكد النقطة السابقة، إذ تغلق قوات الاحتلال سنويًا عشرات مخارط السلاح في الضفة الغربية المحتلة، ما يجعل العمل المقاوم يعتمد بشكلٍ كبير على القدرات المحلية، من خلال محاولات الفلسطينيين الحثيثة تأمين مقومات المواجهة بشكلٍ محلي، وهو جهد بالغ الأهمية.

المقاومة في القدس جذوةٌ لا تنطفئ

تعدّ القدس مساحة مهمة للعمل المقاوم في المناطق المحتلة، فقد دللت المعطيات السابقة على أن المدينة المحتلة وخاصة البلدة القديمة ومحيط المسجد الأقصى شهدت عددًا من العمليات الفردية النوعية، كان من بينها عمليات إطلاق النار وطعن، وبحسب معطيات "الشاباك" الإسرائيلي شهدت مدينة القدس المحتلة نحو 336 عملًا مقاومًا متنوعًا، إضافةً إلى عشرات نقاط المواجهة في أحياء البلدة القديمة وفي بلدة العيسوية ومخيم شعفاط.

1 ynet، 2020/12/31، مرجع سابق..



شكلت عملية الشهيد شادي البنا (45 عامًا) في 2020/2/6 أولى هذه العمليات، إذ أطلق النار على جنود الاحتلال المتمركزين عند باب الأسباط أحد أبواب الأقصى، وهذا ما أدى إلى إصابة شرطي من حرس الحدود بجروح طفيفة[1]، واستشهاد المنفذ برصاص الاحتلال. وعلى أثر العملية احتجزت قوات الاحتلال جثمان الشهيد، وفي 2020/2/9 وافق جيش الاحتلال على تسليم الجثمان إلى ذويه[2]. وفي 2020/2/13 دُفن الشهيد البنا في ساعات الصباح الباكر، إذ فرضت قوات الاحتلال دفنه بحضور أسرته فقط، وألا يتجاوز عدد المشيعين 40 شخصًا، وقد سبق تسليم جثمان الشهيد، تصريحات لوزير الأمن الداخلي حينها جلعاد أردان حول رفضه تسليم جثمان الشهيد، لئلا يتحول إلى "بطل قومي"[3]، وهي إشارة إلى تحول جنازات الشهداء إلى مظاهرات عارمة، وإلى مدى تفاعل الشارع الفلسطيني وتماهيهم مع منفذي العمليات الفردية.

> شهد محيط المسجد الأقصى عددًا من العمليات النوعية، وكانت عملية الشهيد شادي البنا في 2020/2/6 أولى هذه العمليات. وفي 2020/8/17 نفذ الشاب أشرف هلسة عملية طعن قرب باب حطة، أدت إلى إصابة عنصر في شرطة الاحتلال. ومع نهاية عام 2020 نفذ الشاب محمود عمر كميل (17 عامًا) في 2020/12/21، عملية إطلاق نار قرب باب الأسباط.

وكانت مدينة القدس مسرحًا لعمليات أخرى، ففي 2020/4/22 نفذ الشاب إبراهيم هلسة (25 عامًا) من السواحرة، عملية مزدوجة على الحاجز العسكري قرب مباني جامعة القدس في بلدة أبو ديس جنوب شرق القدس المحتلة، إذ دهس أحد جنود الاحتلال، ثم ترجل من السيارة وحاول طعن الجنود على الحاجز، وما لبث أن استشهد بعد إطلاق الرصاص عليه. وأسفرت العملية عن إصابة شرطي من حرس الحدود بجروح متوسطة،

1 الجزيرة مباشر، 2020/2/6. http://bit.ly/3cltOnN
2 أمد للإعلام، 2020/2/9. https://www.amad.ps/ar/post/335969
3 عرب 48، 2020/2/13. http://bit.ly/3693Uj3

بحسب وسائل إعلام عبرية، ولم تتوقف قوات الاحتلال عند قتل الشاب، بل اقتحمت قرية السواحرة الفلسطينيّة، واعتقلت والدة الشهيد[1].

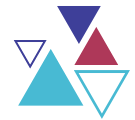
وفي سياق العمليات في القدس المحتلة، شكل محيط المسجد الأقصى مسرحًا لعددٍ من العمليات، فإلى جانب عملية الشهيد شادي البنا، نفذ الشاب أشرف هلسة (30 عامًا) في 2020/8/17 عملية طعن قرب باب حطة بالقدس المحتلة، أدت إلى إصابة عنصر في شرطة الاحتلال بجروح متوسطة[2]، وأشارت مصادر مقدسية إلى أن قوات الاحتلال تركت الشهيد ينزف على الأرض من دون محاولة إسعافه، ومنعت طواقم الهلال الأحمر الفلسطيني من الدخول إلى محيط باب حطة لتقديم العلاج للشاب، وهذا ما أدى إلى استشهاده، في حين جرى نقل الجندي المصاب بشكل عاجل إلى مشفى "شعاري تسيدك"[3].

ومع نهاية عام 2020 نفذ الشاب محمود عمر كميل (17 عامًا) في 2020/12/21، عملية إطلاق نار قرب أبواب المسجد الأقصى، ونفذ الشاب العملية مستخدمًا سلاحًا محلي الصنع من نوع "كارلو"[4]، وبحسب معلومات نشرتها وسائل إعلام عبرية تعطل سلاح الشهيد على أثر إصابة أحد عناصر حرس الحدود، واستشهاد المنفذ على أثر إطلاق جنود الاحتلال النار عليه قرب باب الأسباط، وعلى



لقطة من كاميرات المراقبة للشهيد عمر كميل وهو يطلق النار على جنود الاحتلال

1 عرب 48، 2020/4/22. http://bit.ly/3mxbjOh..
2 الجزيرة نت، 2020/8/17. http://bit.ly/38eQ0Mq
3 عرب 48، 2020/8/17. http://bit.ly/2Mn0i64..
4 شبكة قدس الإخبارية، 2020/12/21. http://bit.ly/36fiVjf



أثر العملية اقتحمت قوات الاحتلال المسجد الأقصى، واعتقلت شابين بعد الاعتداء عليهما[1].

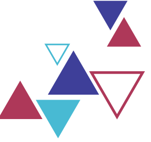
ولم تقف إجراءات الاحتلال عند اقتحام الأقصى والاعتداء على الفلسطينيين في البلدة القديمة فقط، إذ كشفت شرطة الاحتلال عن اعتقالها شابًا من قرية "المقيبلة"، الواقعة في مرج ابن عامر داخل الخط الأخضر، بذريعة تقديمه المساعدة للشهيد عمر كميل، وأعلن بيان شرطة الاحتلال أنها احتجزت سيارة الشاب واقتادته إلى التحقيق[2]. وفي اليوم نفسه استدعت مخابرات الاحتلال والد الشهيد للتحقيق معه[3].

وتسليطًا لمزيدٍ من الضوء على أبرز عمليات المقاومة في القدس المحتلة في عام 2020، نورد في هذا الجدول أبرز هذه العمليات مع بيان تفاصيل كل عملية:

أبرز عمليات المقاومة التي جرت في القدس المحتلة خلال عام 2020

التاريخ	نوع العملية	تفاصيل العملية	حصيلة العملية
2020/5/8	إلقاء زجاجات حارقة	استهداف دورية للاحتلال بمحاذاة جدار الفصل العنصري قرب أبو ديس	احتراق مركبة عسكرية[4]
2020/5/12	عملية طعن	استهدفت جنود الاحتلال على حاجز قلنديا	لا أضرار[5]

1 عرب 48، 2020/12/21. http://bit.ly/2Ydn0Qv
2 المرجع نفسه.
3 وكالة وفا، 2020/12/21. http://bit.ly/3qTvSap
4 موقع مدينة القدس، 2020/5/8. https://bit.ly/3rcDSDM
5 عرب 48، 2020/5/12. http://bit.ly/3r7t5uo



2020/5/25	عملية طعن	استهدفت جنود الاحتلال قرب جبل المكبر جنوب شرق القدس	لا معطيات متوافرة[1]
2020/8/13	إلقاء زجاجات حارقة	استهدفت سيارات المستوطنين في بلدة سلوان	أضرار مادية[2]
2020/8/27	إلقاء زجاجات حارقة	استهدفت منازل المستوطنين	أضرار مادية[3]
2020/9/5	إلقاء زجاجات حارقة	استهدف معسكر تابع لقوات الاحتلال قرب بلدة عناتا شمال شرق القدس المحتلة	اشتعال النيران في أنحاء المعسكر[4]
2020/12/9	رشق حجارة	رشق حافلة تقل مستوطنين، بالقرب من بلدة حزما شمال القدس المحتلة	أضرار مادية في الحافلة[5]

ممارسات الاحتلال للضغط على المقاومة والحدّ من عملياتها

لا تتوقف أذرع الاحتلال الأمنية عن مطاردة منفذي العمليات الفردية وذويهم، وقد أشرنا في تقارير حال القدس السنوي في السنوات الماضية، إلى أن سلطات الاحتلال قد رسخت مجموعة من الأدوات العقابية والإجراءات القمعية، استهدفت على حدٍ سواء منفذي العمليات الفردية وعائلاتهم، والمناطق التي تشهد مواجهات دائمة. وعلى الرغم من

1 وكالة معًا الإخبارية، 2020/5/25. http://bit.ly/3pygX5c
2 موقع مدينة القدس، 2020/8/13. http://bit.ly/3r81kSo
3 المركز الفلسطيني للإعلام، 2020/8/27. https://www.palinfo.com/279996
4 موقع مدينة القدس، 2020/9/5. https://bit.ly/36pR4x3
5 المركز الفلسطيني للإعلام، 2020/12/9. http://bit.ly/3iPPBF7



خطط الاحتلال وتسخيره كل مقدراته الأمنية و«السيبرانية»، أشارت المعطيات في بداية الفصل إلى استمرار العلميات الفردية، على الرغم من الأثمان الباهظة التي يدفعها الفلسطينيون.

كشفت المعطيات استمرار عمليات المقاومة على الرغم من أدوات المراقبة والإجراءات العقابية التي تستهدف منفذي العمليات الفردية، والمناطق التي تشهد مواجهات دائمة.

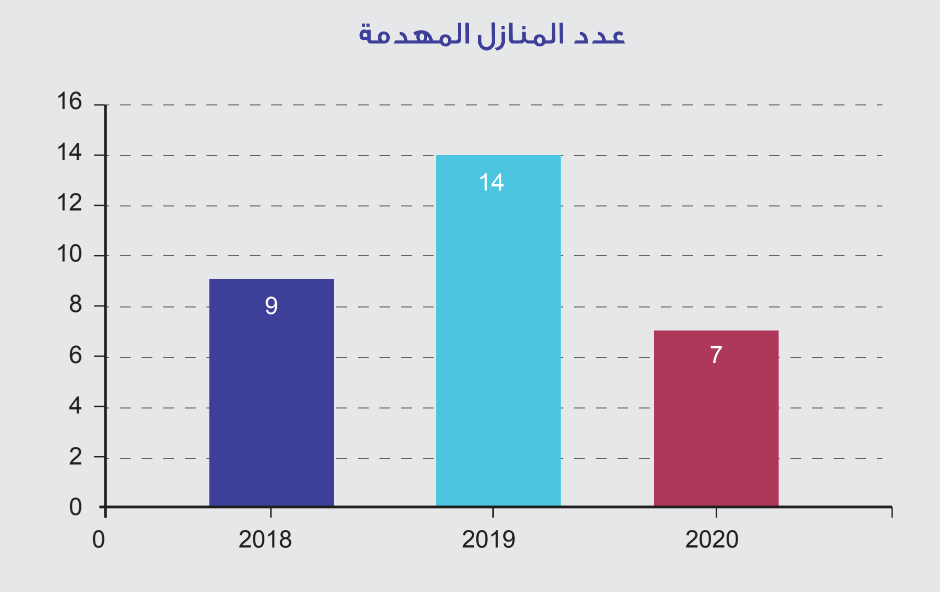
استمرت سياسة الاحتلال في هدم منازل منفذي العمليات الفردية، فبحسب منظمة "بتسليم" الإسرائيليّة استخدمت سلطات الاحتلال في عام 2020 الهدم ليكون إجراءً عقابيًّا بحق 7 منازل فلسطينيّة، وهذا ما أدى إلى تشريد 22 شخصًا من بينهم 7 قاصرين.

ومع استمرار العمليات الفردية والمواجهات في مختلف الأراضي الفلسطينية المحتلة، تابع الاحتلال تنفيذ إجراءاته العقابية، التي تبدأ مع محاولة تصفية المنفذ مباشرة في مسرح العملية، وصولًا إلى هدم منزله والتنكيل بعائلته، وفرض سلسلة من العقوبات الجماعية التي تستهدف بيئته الفلسطينية الحاضنة، التي تتمسك بالمقاومة خيارًا لمواجهة تغول الاحتلال واعتداءاته بحق المقدسيين والمقدسات.

وفي سياق فرض العقاب الجمعي، استمرت سياسة الاحتلال في هدم منازل منفذي العمليات الفردية، فبحسب منظمة "بتسليم" الإسرائيليّة استخدمت سلطات الاحتلال في عام 2020 الهدم ليكون إجراءً عقابيًّا بحق 7 منازل فلسطينيّة، وهذا ما أدى إلى تشريد 22 شخصًا من بينهم 7 قاصرين، وأشارت معطيات المنظمة إلى أن عدد عمليات الهدم على خلفية عقابية بلغت 14 منزلًا في عام 2019، و9 منازل في عام 2018[1].

1 بتسليم، 2021/1/3. http://bit.ly/3oKPrRw

تشكل هذه السّياسة عقابًا جماعيًّا تحظره أحكام القانون الدوليّ، وبحسب هذه المنظمة التي أشارت إلى تواطئ القضاء الإسرائيلي مع أذرع الاحتلال الأخرى لترسيخ هذا الإجراء العقابي، إذ يرفض قضاة محكمة "العدل العليا" الإسرائيليّة بشكلٍ متكرر الالتماسات التي يرفعها الفلسطينيّون ضدّ هدم منازلهم، وهذا ما يجعل قضاء الاحتلال جزءًا من المنظومة التي تطبق الإجراءات العقابية بحق الفلسطينيين، وكشفت المنظمة بأن القضاة يؤولون أحكام القانون الدوليّ، ويقبلون الذرائع التي تقدّمها حكومة الاحتلال، وأبرزها أنّ الهدم يهدف إلى "الرّدع" وليس "العقاب"[1]. ولكن تكرار عمليات الهدم واستهداف المنزل الواحد أكثر من مرة، يؤكد هذا التواطؤ بين أذرع الاحتلال الأمنية والقضائية.



1 بتسليم، 2020/1/2. http://bit.ly/2TCTXTR





هدم جدران وواجهات منزل الأسير وليد حناتشة

ولا تكتفي سلطات الاحتلال بهدم منزل المنفذ مرة واحدة، إذ أفادت معطيات التقرير بتكرار هدم المنزل أكثر من مرة أحيانًا، ففي 2020/2/6 هدمت جرافات الاحتلال منزل الأسير أحمد قنبع للمرة الثانية، وبحسب مصادر فلسطينية اقتحمت قوات الاحتلال وجرافاته حي البستان في مدينة جنين، وهدمت منزل الأسير عند الساعة 2 فجرًا، على أثر إعادة بنائه مع بداية عام 2019، وأشعل الهدم مواجهات عنيفة أدت إلى استشهاد فلسطيني وجرح خمسة آخرين[1].

وفي سياق الإجراءات العقابية بحق منفذي العمليات، تغلق سلطات الاحتلال منزل المنفذ بالأسمنت المسلح، ففي 2020/10/21 أغلقت قوات الاحتلال أجزاء من منزل الأسير نظمي أبو بكر، من بلدة "يعبد" جنوبي جنين بالأسمنت لمنع استخدامها بشكلٍ دائم، ونقلت مواقع عبرية أن الإغلاق تم بقرار من "المحكمة العليا" الإسرائيلية، التي ألغت قرار الهدم الصادر عن جيش الاحتلال، وأصدرت بدلًا منه قرار إغلاق أجزاء من المنزل، وأعلن رئيس حكومة الاحتلال في وقتٍ سابق بأنه أوعز بهدم منزل أبو بكر على أثر الإعلان عن أسره[2].

وفي الجدول الآتي عمليات الهدم والإغلاق التي قامت بها سلطات الاحتلال بحق منفذي العمليات الفردية:

1 فلسطين ultra، 2020/2/6. http://bit.ly/2LizTGd
2 وكالة قدس برس إنترناشيونال، 2020/10/21. https://bit.ly/2KdOeDj



أبرز منازل منفذي العمليات الفردية التي هدمتها سلطات الاحتلال وأغلقتها في عام 2020

التاريخ	المنزل المستهدف	المنطقة	طريقة العقاب
2020/2/6	الأسير أحمد القنبع	مدينة جنين	هدم منزل الأسير للمرة الثانية[1]
2020/3/5	الأسير يزن مغامس	بلدة بيرزيت شمال رام الله	هدم المنزل[2]
2020/3/5	الأسير وليد حناتشة	حي الطيرة بمدينة رام الله	دهمت قوات الاحتلال البناية التي توجد فيها شقة الأسير، وهدمت جميع الجدران الداخلية وواجهات الشقة[3]
2020/5/11	الأسير قسام البرغوثي	بلدة كوبر شمال غرب رام الله	هدم المنزل[4]
2020/9/8	الشهيد مصعب التميمي	قرية دير نظام شمال غرب رام الله	إخطار بهدم منزل عائلة الشهيد بذريعة البناء من دون ترخيص[5]
2020/10/21	الأسير نظمي أبو بكر	بلدة «يعبد» جنوبي جنين	إغلاق أجزاء من منزل الأسير بالأسمنت المسلح[6]
2020/11/2	الأسير خليل دويكات	بلدة روجيب قرب مدينة نابلس	هدم المنزل[7]

1 وكالة وفا، 2020/2/6. http://bit.ly/3icUQyz
2 وكالة قدس نت للأنباء، 2020/5/3. http://bit.ly/3nCz7B2
3 العربي الجديد، 2020/5/3. http://bit.ly/2LmFfR1
4 عربي 21، 2020/5/11. http://bit.ly/3nCchts
5 فلسطين اليوم، 2020/9/8. https://bit.ly/3sk63Sf
6 وكالة "قدس برس" للأنباء، 2020/10/21. http://bit.ly/2KdOeDj
7 عرب 48، 2020/11/2. http://bit.ly/3nJXAEs



ومع تنوع عمليات المقاومة في المناطق المحتلة، لم تعد ملاحقة منفذي العمليات النوعية هاجسًا وحيدًا للاحتلال وأذرعه، فقد أظهرت المعطيات مطالبات أمنية إسرائيلية بتشديد الإجراءات الأمنية بحق راشقي الحجارة الفلسطينيين، وتصاعدت هذه المطالبات على أثر مقتل جندي من نخبة جولاني في 2020/5/12، بعد رمي حجر عليه. وطالب الصحفي الإسرائيلي يوسي بيلين في مقالة له من الوزير في حكومة الاحتلال بيني غانتس بتغيير وسائل التعامل مع ملقي الحجارة، وطالب الجنرال مائير أندور بالسماح لجنود الاحتلال "بفتح النار على رماة الحجارة الفلسطينيين"، واصفًا هذه العمليات بأنها "سلوك يومي"[1].

وضمن مساعي الاحتلال إلى تحقيق الاكتشاف المسبق لمنفذي العمليات، واصلت أجهزته مراقبة المنشورات الفلسطينية على مختلف وسائل التواصل الاجتماعي، خاصة بعد عام 2017 ثم تطورت هذه المراقبة في السنوات التالية[2]. وعملت أذرع الاحتلال على استدراج الفلسطينيين، باستخدام هذه الشبكات، فقد كشفت المعيطات عن بناء مخابرات الاحتلال "خلايا وهمية"، للإيقاع بالفلسطينيين، وتهدف هذه الخلايا إلى "الكشف المبكر" عما يطلق عليه الاحتلال "الذئاب المرشحة"، وهم الفلسطينيون الذين يمكن أن ينفذوا عمليات أو يشاركوا فيها[3].

وتتم هذه المحاولة عبر اختيار مخابرات الاحتلال التواصل مع شابٍ فلسطيني بعد دراسة منشوراته، وتحليل تفاعلاته عبر وسائل التواصل الاجتماعي، في إطار بناء صورة حول تفاعل الشاب مع المستجدات في الساحة الفلسطينية، إضافةً إلى دراسة محيط المستهدف في حياته الواقعية والافتراضية، ويتم إيهام الشاب المستهدف أن خلية للمقاومة تتواصل معه، للإيقاع به، وبحسب تحقيق صحفي فلسطيني بلغت هذه المحاولات حدّ تخفي ضباط



1 عربي 21، 2020/5/16. http://bit.ly/2N6y7bX
2 هشام يعقوب (محرر) وآخرون، التقرير السنوي حال القدس 2017، مؤسسة القدس الدولية، ص 137.
3 العربي الجديد، 2020/2/4. http://bit.ly/3a1BOst



في مخابرات الاحتلال أو عملاء بدور عناصر في المقاومة، ولقاء بعض هؤلاء المستهدفين، واعتقالهم لاحقًا بتهم التحضير لتنفيذ عمليات فردية[1].

وتهدف أذرع الاحتلال إلى تحقيق إنجازات مباشرة في التنبؤ بالعمليات الفردية، وهذا ما يعطيها فرصة لكشف الفلسطينيين الراغبين بتنفيذ عمليات فردية، والانخراط في عمليات خاصة بالمقاومة تكون أكثير تنظيمًا، وأكثر قدرة على ضرب أهداف الاحتلال. وعلى جانب آخر تخلق محاولات الاحتلال هذه جوًا من الريبة والشك تجاه أي تواصل تقوم به المقاومة، وهذا يؤدي إلى ضرب الثقة بأي تواصل يقوم به مقاومون منفردون، أو خلايا تتبع فصائل المقاومة، فتزداد مصاعب تنفيذ عمليات المقاومة في المناطق المحتلة.

الفجر العظيم: المبادرة التي أربكت الاحتلال

يتطور الفعل الشعبي للمقدسيين خلال السنوات الماضية، وتشكل المقاومة الشعبية للجماهير الفلسطينية واحدةً من أدوات الردع الأساسية لمواجهة تغول الاحتلال، واعتداءاته بحق المقدسات في القدس. ومع بداية عام 2020 شكلت مبادرة "الفجر العظيم" استجابة من الفلسطينيين في المناطق الفلسطينية المحتلة لمواجهة تغول الاحتلال واعتداءاته. فقد عمل نشطاء مقدسيون على نقل مبادرة "الفجر العظيم"، التي انطلقت من المسجد الإبراهيمي في شهر كانون الثاني/

> شكلت مبادرة "الفجر العظيم" استجابة من الفلسطينيين في المناطق الفلسطينية المحتلة لمواجهة تغول الاحتلال واعتداءاته. وعملت أذرع الاحتلال على عرقلة هذه المبادرة، عبر اقتحام المسجد الأقصى بعد انتهاء الصلاة مباشرة، وتفريق المصلين بالقوة، وعرقلة وصول المصلين من المناطق الفلسطينية المحتلة، واستهداف المرابطين والنشطاء المقدسيين بالاعتقال والتنكيل.

1 العربي الجديد، 2020/2/4. http://bit.ly/3a1BOst



ديسمبر 2019 في مدينة الخليل[1]، إلى مدينة القدس فجر الجمعة في 10 كانون الثان/ يناير 2020، إذ دعا الحراك الشبابي في القدس المحتلة إلى تكثيف الوجود في مصلى باب الرحمة[2]. وفي 2020/1/10 أدى آلاف المقدسيين صلاة الفجر في المسجد الأقصى، وبعد انتهاء الصلاة شكلت الجماهير الفلسطينية مظاهرات عفوية، هتفوا خلالها بالتكبير وشعارات الانتصار للمسجد الأقصى[3].

وتحت عنوان "فجر الكرامة"، أدى آلاف المصلين صلاة الفجر في 2020/1/17 في هذين المسجدين، وعلى الرغم من إغلاق الاحتلال طريق باب الأسباط والانتشار الأمني الكثيف



المصلون في الأقصى في جمعة «فجر الكرامة»

1 وكالة الأناضول، 2019/12/6. http://bit.ly/2YD6byA
2 الجزيرة نت، 2020/2/10. https://bit.ly/30alG31
3 وكالة وفا، 2020/1/10. http://bit.ly/3rhBOu9

في أزقة البلدة القديمة، وصل إلى الأقصى الآلاف[1]؛ وبحسب وسائل إعلام عبرية، تفاجأ الاحتلال بمستوى استجابة الفلسطينيين لهذه الحملة، إذ قدر وجود نحو 8 آلاف مصلٍّ داخل المسجد قبل أداء الصلاة، وهو رقمٌ قد تضاعف مع تقاطر المصلين من مختلف المناطق[2]. وشهدت هذه الجمعة مشاركة حاشدة من الفلسطينيين في الضفة الغربية والمناطق المحتلة عام 48، إذ انطلق المئات منهم بُعيد منتصف الليل ليستطيعوا المشاركة، لكي لا تعرقلهم إجراءات الاحتلال على الحواجز[3].

ومع استمرار الدعوات إلى المشاركة في الحشد الشعبي لنصرة المسجد الأقصى، وتصاعد أعداد المصلين للأسبوع الثالث، تصاعدت محاولات الاحتلال إجهاض الحراك الشعبي، ففي جمعة "فجر الأمل" في 2020/1/24، اقتحمت قوات الاحتلال باحات المسجد الأقصى عقب انتهاء الصلاة مباشرة، مطلقة الرصاص المطاطي، وهذا ما أدى إلى إصابة عددٍ من المصلين، وفرقت قوات الاحتلال المصلين في ساحات الأقصى بالقوة، وهذا ما دفع عددًا منهم إلى إغلاق أبواب المصلى القبلي، لحمايته من اقتحام قوات الاحتلال[4]. وأشارت معطيات فلسطينية إلى أن سلطات الاحتلال استبقت فجر الجمعة بعددٍ من الإجراءات التي تهدف إلى تقليل أعداد المشاركين وتخويفهم، إذ أوقفت قوات الاحتلال الحافلات القادمة من المناطق الفلسطينية المحتلة، وعرقلت وصولهم إلى الأقصى[5]، وشنت حملة اعتقالات واسعة شملت مرابطين ونشطاء مقدسيين[6].

1 موقع مدينة القدس، 2020/1/17. https://alquds-city.com/news/33343
2 موقع مدينة القدس، 2020/1/17. https://alquds-city.com/news/33344
3 المركز الفلسطيني للإعلام، 2020/1/17. https://www.palinfo.com/271151
4 المركز الفلسطيني للإعلام، 2020/1/24. https://www.palinfo.com/271436
5 الجزيرة نت، 2020/1/24. http://bit.ly/2MGQiVj
6 المركز الفلسطيني للإعلام، 2020/1/24، مرجع سابق.



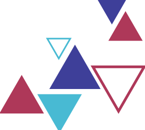
وتكرر اقتحام الأقصى على أثر أداء صلاة الفجر في أسابيع «الفجر العظيم»، ففي 2020/1/31 اقتحمت قوات الاحتلال ساحات المسجد الأقصى، وأطلقت الرصاص المطاطي، وهذا ما أدى إلى إصابة 10 مصلين. وحاولت سلطات الاحتلال ترهيب المصلين من القدس، والقادمين من المناطق الفلسطينية المحتلة عام 1948، ففي مساء 2020/1/30 أرسلت مخابرات الاحتلال رسائل نصية تحذر من "مخالفة القانون"[1]، في إطار الحد من التفاعل الفلسطيني مع المبادرة.

وعملت «منظمات المعبد» على مواجهة هذه المبادرة لحشد أكبر أعداد ممكنة من المقتحمين، وادعت هذه المنظمات أن منع الاقتحامات أيام الجمعة والسبت هو ما دفع الفلسطينيين إلى المشاركة بكثافة في "الفجر العظيم"، وطالبت هذه المنظمات رئيس وزراء الاحتلال بنيامين نتنياهو، بفتح المسجد الأقصى أمام الاقتحامات أيام الجمعة والسبت، ونقلت القناة 12 العبرية، أن نتنياهو رفض هذا الاقتراح، خوفاً من "إشعال الشرق الأوسط وبناء على التوصيات الأمنية"[2]. وعملت على الاستفادة من المناسبات والأعياد اليهودية التي لا تشهد اقتحامات عادة، إذ دعت أنصارها إلى اقتحام الأقصى لمناسبة "يوم الشجرة" العبري في 2020/2/10[3].

ولم تستمر نجاحات "الفجر العظيم" طوال عام 2020، فعلى أثر انتشار وباء "كورونا" في المدينة المحتلة، وإغلاق المسجد الأقصى ما بين 2020/3/15 و2020/5/30، توقفت المبادرة عددًا من الأسابيع، مع إغلاق الأقصى. وعادت الجماهير المقدسية تشارك في جُمع الفجر العظيم بعد فتح الأقصى على مددٍ متفاوتة، ففي 2020/6/19 شارك الآلاف في صلاة



1 وكالة وفا، 2020/1/31. http://bit.ly/3jlTDFL
2 سبوتنيك عربي، 2020/3/5. https://bit.ly/370NnNj
3 وكالة وطن للأنباء، 2020/2/8. https://bit.ly/2U9a8t8



الفجر في المسجد الأقصى، وخاصة المقدسيين القاطنين في البلدة القديمة[1]. ومع تصاعد اعتداءات الاحتلال بحق الأقصى، وتشديد قبضته عليه بذريعة الوقاية من الوباء، تجددت الدعوات الفلسطينية إلى إعادة إحياء المبادرة مجددًا، ففي 2020/10/31 دعت الحركة الإسلامية في القدس إلى إعادة إطلاق المبادرة، لعمارة المسجد الأقصى، ومواجهة الزيارات التطبيعية للمسجد الأقصى[2].

وتشكل المعطيات التفصيلية السابقة صورةً لأثر هذه المبادرة في رفد المسجد الأقصى بالمصلين، ويؤكد تعامل الاحتلال القمعي معها، النجاح الذي استطاعت تحقيقه، وهو نجاح لا ينحصر بوقتٍ أو أسبوع، إذ تستطيع الجماهير الفلسطينية إعادة إطلاق المبادرة، وتصدير مشهد التلاحم الشعبي مع الأقصى مجددًا، وفي ما يأتي عددٌ من النقاط التي استطاعت المبادرة إنجازها في عام 2020، وهي:

- تعزيز الرباط والوجود في مسجد إبراهيم الخليل وفي المسجد الأقصى المبارك، وهو رباط لم يتراجع في المسجد الأقصى بتراجع شعبي، بل بفعل اعتداءات الاحتلال المتصاعدة بحق المكون الإسلامي في المسجد الأقصى المبارك، وبسبب جائحة كورونا.
- إعادة الفعل للجماهير الفلسطينية، على أثر محاولات الاحتلال المتتالية الالتفاف على هبة باب الرحمة، وقد استطاعت هذه الجماهير تأكيد موقفها في الدفاع عن الأقصى.
- الاشتباك المباشر مع قوات الاحتلال، ومواجهته في ساحات المسجد الأقصى على أثر اقتحام الأخير بعد أداء المصلين صلاة الفجر، ورفض سياسة الاعتقال التي شملت العشرات من الناشطين والمرابطين.

1 المركز الفلسطيني للإعلام، 2020/6/19. https://www.palinfo.com/276885
2 موقع مدينة القدس، 2020/10/31. https://bit.ly/2MLzQmH



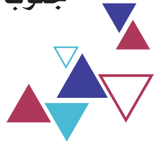
- تتعدد التجارب التي خاضها المقدسيون في مواجهة الاحتلال ورفد المسجد الأقصى، وهذا ما يوسع دائرة قدرتهم على الفعل، خاصة أن جميع الموجهات الشعبية في السنوات الأخيرة أجبرت الاحتلال على التراجع. ومع القراءة الدقيقة لمبادرة الفجر العظيم، نجد أنها لم تستنفد أهدافها بعد، فهي قادرة على الانبعاث والتجدد إذ تتلازم مع نقاط القوة في الأقصى من عمارة المصلين والفروض العبادية، والقدرة الجماهيرية على الحشد والوصول.

القدس من رفض صفقة القرن إلى مواجهة موجة التطبيع العربي

لم تنحصر تفاعلات المقاومة مع اعتداءات الاحتلال على الأقصى والمقدسيين فقط، بل شكلت المواجهات والنقاط المتفجرة تفاعلًا مع مستجدات القضية الفلسطينية، وشكل الإعلان عن «صفقة القرن» في بداية عام 2020، وموجة التطبيع العربي مع الاحتلال في نهايته، شرارة اندلاع عددٍ كبير من المواجهات في مختلف المناطق المحتلة.

> لم تنحصر تفاعلات المقاومة مع اعتداءات الاحتلال على الأقصى والمقدسيين فقط، بل شكلت المواجهات تفاعلًا مع مستجدات القضية الفلسطينية، من الإعلان عن "صفقة القرن" في بداية عام 2020، وصولًا إلى موجة التطبيع العربي مع الاحتلال في نهايته.
>
> وشهد رفض الصفقة تطورًا في الأدوات المستخدمة في مواجهة الاحتلال وإرباكه، ففي 2020/1/30 أطلق شبان فلسطينيون "بالونات حارقة" من بلدة العيسوية باتجاه المستوطنات، في ختام يوم حافل بالمواجهات مع قوات الاحتلال.

فعلى أثر إعلان الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب عن "صفقة القرن"، شهدت المناطق الفلسطينية المحتلة عددًا كبيرًا من نقاط المواجهة. ففي 2020/1/29 اندلعت مواجهات عنيفة في محيط جامعة القدس ببلدة أبو ديس جنوب شرق القدس المحتلة، ثم امتدت في مساء ذلك اليوم إلى ثلاث نقاط في البلدة،



شملت محيط الجامعة ووسط البلدة وفي نقطة بين منطقتي العيزرية وأبو ديس[1]. وفي اليوم نفسه أعلن الهلال الأحمر الفلسطيني عن إصابة 12 فلسطينيًا بالاختناق خلال مواجهاتٍ في بلدة العيزرية جنوب شرق القدس المحتلة[2].

وشهد رفض الصفقة تطورًا في الأدوات المستخدمة في مواجهة الاحتلال وإرباكه، ففي 2020/1/30 أطلق شبان فلسطينيون «بالونات حارقة» من بلدة العيسوية في القدس المحتلة باتجاه المستوطنات الإسرائيلية، في ختام يومٍ حافل بالمواجهات مع قوات الاحتلال. وأطلق شبان من بلدة عناتا شمال شرق القدس المحتلة المفرقعات النارية صوب مستوطنة "بسغات زئيف"، وشهدت كل من بلدة العيسوية ومخيم شعفاط وبيت حنينا مواجهات عنيفة رفضًا للإعلان الأمريكي[3].

وشهدت أحياء القدس المحتلة ليل 2020/1/30 مواجهاتٍ عنيفة مع قوات الاحتلال، استخدمت فيها قوات الاحتلال الرصاص المطاطي والغاز المسيل للدموع بشكلٍ كثيف. ففي شعفاط أغلق شبان البلدة الشارع الرئيس وسكة القطار الخفيف بالحجارة وعربات النفايات، وألقوا الحجارة على قوات الاحتلال. وشهد الحاجز العسكري على مدخل مخيم شعفاط مواجهات عنيفة، إذ استهدف شبان المخيم الحاجز بالحجارة والزجاجات الحارقة. أما في العيسوية، فقد استطاع الشبان المنتفضون إصابة جنديين من قوات الاحتلال، على أثر رشق مركبتهم بالزجاجات الحارقة[4].

ولم تختزل الجماهير الفلسطينية رفضها للصفقة بالمواجهات فقط، بل شهدت المناطق الفلسطينية عددًا من العمليات النوعية، ففي 2020/2/6 نفذ فلسطينيون ثلاث عمليات

1 وكالة معًا الإخبارية، 2020/1/29. http://bit.ly/2O7MUn1
2 موقع مدينة القدس، 2020/1/29. http://bit.ly/36TX6pQ
3 المركز الفلسطيني للإعلام، 2020/1/30. https://www.palinfo.com/271736
4 العربي الجديد، 2020/1/30. http://bit.ly/3rxABPp



نوعية في مناطق فلسطينية مختلفة، إحداها كانت عملية دهسٍ استهدفت جنود الاحتلال في موقف للحافلات في القدس المحتلة[1]، والثانية عملية الطعن عند باب الأسباط[2]، أما العملية الثالثة فكانت في رام الله، استهدفت مركبةً تابعة للاحتلال[3]. وفي 2020/2/7 شهدت العديد من المناطق الفلسطينية مواجهات عنيفة، أدت إلى إصابة عشرات الشبان الفلسطينيين، الذين أصيبوا بالأعيرة النارية وبحالات الاختناق[4].

ومما يؤكد أن مواجهة مشاريع تصفية القضية الفلسطينية هو الخيار الأساسي للشعب الفلسطيني، دراسة أجراها المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسيحية ونشر نتائجها في 2020/2/11، كشفت نتائجها أن "ثلثي الشعب الفلسطيني يؤيدون اللجوء إلى العمل المسلح أو العودة الى الانتفاضة المسلحة ردًا على صفقة القرن"[5].

ومع إعلان الإمارات تطبيع علاقاتها مع دولة الاحتلال، شهدت القدس ومدن الضفة الغربية المحتلة مظاهرات حاشدة في 2020/8/14، وندد المشاركون فيها بتطبيع العلاقات بين دولة الاحتلال والإمارات العربية المتحدة، وشهد المسجد الأقصى وقفة احتجاجية عقب صلاة الجمعة، رفضًا لاتفاق التطبيع[6]. وفي 2020/9/18 أصيب عشرات الفلسطينيين، واعتقل 5 آخرون، على أثر اندلاع مواجهاتٍ مع جيش الاحتلال في العديد من نقاط التماس في مناطق الضفة الغربية المحتلة[7].

واستمرت المواجهات مع الاحتلال حتى نهاية عام 2020، ففي 2020/12/19 اندلعت المواجهات مع الاحتلال في 13 نقطة مختلفة في القدس والضفة الغربية المحتلتين،

1 الجزيرة نت، 2020/2/6. https://bit.ly/2BCMyi7
2 عرب 48، 2020/2/6. https://bit.ly/3cw4Y0I
3 وكالة الأناضول، 2020/2/6. http://bit.ly/3q0XwSJ
4 موقع مدينة القدس، 2020/2/7. http://bit.ly/3cXn27Y
5 مونت كارلو الدولية، 2020/2/11. http://bit.ly/3q5CBxZ
6 Euronews، 2020/8/14. http://bit.ly/3aQ8owj
7 وكالة الأناضول، 2020/9/18. http://bit.ly/3a2XRPt



وبحسب مصادر فلسطينية بلغ عدد نقاط المواجهة في الأشهر الثلاثة الأخيرة نحو 43 نقطة اشتباك في مناطق متفرقة من الضفة الغربية والقدس المحتلتين، وشهدت بعض هذه المواجهات عمليات إطلاق النار وإلقاء الزجاجات الحارقة باتجاه دوريات الاحتلال وجنوده[1].



مواجهات في الخليل في 2020/12/19

القدس وأحياؤها نقاط دائمة التفجر

رسخت العديد من مناطق القدس المحتلة وأحيائها مبدأ المواجهة الدائمة مع الاحتلال وقواته، إذ أصبحت تشكل مناطق دائمة التوتر لقوات الاحتلال، وفي مقدمة هذه المناطق بلدة العيسوية ومخيم شعفاط، إذ شهدت هذه المناطق في عام 2020 عددًا كبيرًا من المواجهات العنيفة، التي يستخدم فيها الشبان الفلسطينيون الحجارة والزجاجات الحارقة

1 موقع مدينة القدس، 2020/12/19. http://bit.ly/2YX6CUT



والمفرقعات النارية، ردًا على اقتحامات قوات الاحتلال، أو محاولاتهم توفير الحماية لطواقم بلدية الاحتلال أو أذرع الاحتلال الأخرى، وتُشير معطيات الرصد إلى تكبد الاحتلال خسائر مادية ونفسية، جراء اقتحام جنود الاحتلال هذه المناطق.

ونستعرض في ما يأتي أبرز المواجهات العنيفة التي جرت في مناطق القدس المختلفة في عام 2020:

- في 2020/1/12 اندلعت اشتباكات عنيفة في مخيم شعفاط، على أثر اقتحام قوات الاحتلال المخيم، وقد تصدى شبان المخيم لهم بالحجارة والزجاجات الحارقة[1].
- في 2020/3/2 اندلعت مواجهات عنيفة، بين شبان العيسوية وقوات الاحتلال، وصفت بأنها الأعنف منذ أسابيع[2].
- في 2020/3/7 اندلعت مواجهات عنيفة في العيسوية في عصر ذلك اليوم، ثم تجددت ليلًا واستمرت حتى ساعة متأخرة، استخدم فيها شبان البلدة الحجارة والزجاجات الفارغة والحارقة والمفرقعات النارية، ردًا على استخدام قوات الاحتلال الرصاص المطاطي والقنابل الحارقة[3].
- في 2020/7/3 اندلعت مواجهات عنيفة في بلدة أبو ديس، وهذا ما أدى إلى إصابة 23 فلسطينيًا، من بينهم 6 إصابات بالرصاص المطاطي[4].
- في 2020/7/11 اقتحمت قوات الاحتلال بلدة العيسوية على خلفية إطلاق ألعاب نارية في البلدة احتفالًا بإعلان نتائج امتحانات الثانوية العامة، فاندلعت

1 موقع مدينة القدس، 2020/1/12. http://bit.ly/3p3EMB0
2 وكالة وفا، 2020/3/2. http://bit.ly/3aNv5BI
3 موقع مدينة القدس، 2020/3/8. https://bit.ly/3jzcNrz
4 موقع مدينة القدس، 2020/7/4. https://bit.ly/2OnHPY3



اشتباكات عنيفة في شوارع البلدة، أدت إلى إصابة 8 فلسطينيين، بحسب الهلال الأحمر الفلسطيني[1].

- في 2020/8/27 اقتحمت قوات الاحتلال بلدة العيسوية، وأدى ذلك إلى اندلاع مواجهات عنيفة، وأعلنت شرطة الاحتلال عن تضرر مركبتين وإصابة شرطي جراء إلقاء الحجارة من أحد منازل البلدة[2].

- في 2020/10/10 اندلعت اشتباكات عنيفة في العيسوية، على أثر إحياء شبان البلدة الذكرى الرابعة لاستشهاد مصباح أبو صبيح، وتعليق صورة للشهيد على جدار مسجد الأربعين في البلدة[3].

- في 2020/10/16 شهد كل من حي بطن الهوا في سلوان، ومحيط مسجد الأربعين في العيسوية، اندلاع مواجهات عنيفة مع قوات الاحتلال[4].



مواجهات في العيسوية في شهر تشرين الأول/أكتوبر 2020

1 وكالة الأناضول، 2020/7/11. http://bit.ly/3p0bR0F
2 وكالة الأناضول، 2020/8/27. http://bit.ly/36Xmuem
3 وكالة معًا الإخبارية، 2020/10/10. http://bit.ly/3aPCvE9
4 موقع مدينة القدس، 2020/10/17. http://bit.ly/2MFCsD7



- في 2020/12/7 أصيب 6 من جنود الاحتلال على أثر اقتحامهم مخيم قلنديا واندلاع مواجهات عنيفة مع شبان المخيم[1].
- في 2020/12/25 اندلعت مواجهاتٌ بين الشبان الفلسطينيين وقوات الاحتلال في ثلاث مناطق من القدس المحتلة، في مخيم شعفاط وفي محيط حاجز قلنديا وفي حي عبيد في بلدة العيسوية[2].

1 المركز الفلسطيني للإعلام، 2020/12/7. https://www.palinfo.com/284580
2 موقع مدينة القدس، 2020/12/26. http://bit.ly/2OnrKS8

ثالثًا: المواقف العربية والإسلامية والإسرائيليّة والدولية

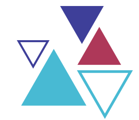
تمهيد

تُعدّ سنة 2020 من السنوات الأسوأ عربيًا وإسلاميًا في ما يتعلق بتفاعلها مع القضية الفلسطينية، فلم يسبق للمواقف العربية والإسلامية الرسمية من القضية الفلسطينية أن كانت بهذا المستوى من الانحدار والخذلان، مع استمرار حالة الضّعف في مواقف جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي، مع تصاعد موجات التطبيع مع الاحتلال، وبشكل خاص من بعض دول الخليج العربي.

وشهدت سنة 2020 ازديادًا في الانفتاح الخليجي على الكيان الصهيوني، بالتزامن مع فقدان الجامعة العربية لدورها وأهميتها ووظيفتها، بعد عجزها عن اتخاذ موقف من التطبيع. وجاء اتفاق "أبراهام" بتسمية دينية، وتبنى الاتفاق العناصر الخمسة المركزية لطمس هوية المسجد الأقصى المبارك التي نصت عليها "صفقة القرن"، وأضفى عليها مشروعيةً عربية.

وعلى الرغم من أن القضية الفلسطينية هي بوصلة الشارع العربي والإسلامي؛ غير أنه كان منشغلًا بأزماته المتعددة، مثقلًا بأعبائه وأزماته المفتوحة، وبشكل خاص مع تفشي فيروس كورونا (كوفيد- 19). فقد سجلت هذه السنة ضعفًا واضحًا في تفاعل هذا الشارع مع القضية الفلسطينية.

وبينما أظهر الأداء الفلسطيني تمسّكًا بالقدس والمقدسات والمسجد الأقصى، ورفضًا لـ"صفقة القرن" الأمريكية، ومخططات الضمّ الإسرائيلية، حافظت السلطة الفلسطينية



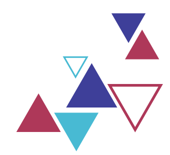
على الدور الذي أنشئت لأجله، واستمر التنسيق الأمني، ووقفت عاجزة أمام اعتداءاته على القدس ومقدساتها، ولم يرق خطابها إلى مستوى الهجمة الأمريكية الإسرائيلية.

سعت الفصائل الفلسطينية من جهتها إلى إنهاء الانقسام الداخلي، لمواجهة المشاريع التي تستهدف القضية الفلسطينية، وتميزت سنة 2020 بإعلان حركتي فتح وحماس تجميد الخلافات الداخلية بينهما كافة، وعقد الأمناء العامون للفصائل الفلسطينية اجتماعًا، نتج عنه تأسيس "القيادة الوطنية الموحدة للمقاومة الشعبية".

وكان الاحتلال الإسرائيلي من أكبر الرابحين في عام 2020 بعد أن نجح في استغلال جائحة كورونا، والانحياز الأمريكي له، وانحدار بعض الحكومات العربية نحو مستنقع التطبيع معه.

أما الموقف الدولي فلم يشهد تغييرًا سوى مزيد من الانحياز الأمريكي نحو الاحتلال، ولا سيما بعد إعلان "صفقة القرن".

ونحاول في الفصل الأخير من تقرير "حال القدس" تسليط الضوء على أبرز المواقف حيال هذه التطورات في المسجد الأقصى، وذلك على المستويات الفلسطينية والعربية والإسلامية والإسرائيلية والدولية.



أولًا: المستوى الفلسطيني

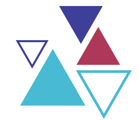
1. السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية

تمسكت القيادة الفلسطينية، المتمثلة بالسلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية، برؤيتها للسلام، وأبقت خياراتها لمواجهة التحديات التي تواجهها القضية الفلسطينية، بشكل عام، والقدس، بشكل خاص، محصورة بالحرص على المفاوضات، على الرغم من إعلان الإدارة الأمريكية عن "صفقة القرن"، وما تحمله هذه الصفقة من مشروع تصفية للقضية الفلسطينية، وعلى الرغم من تشديد القيادة الفلسطينية على أنه ما دامت "صفقة العصر" موجودة على الطاولة لن تكون هناك مفاوضات.

> على الرغم من إعلان الإدارة الأمريكية عن «صفقة القرن»؛ أعلنت القيادة الفلسطينية تمسكها برؤيتها للسلام، وأبقت خياراتها لمواجهة تحديات القضية الفلسطينية محصورة بالمفاوضات. وحافظت السلطة الفلسطينية على الدور الذي أنشئت لأجله

وأعلنت هذه القيادة، مرارًا وتكرارًا، عن انتظار "الشريك الإسرائيلي المحبّ للسلام"، الذي يمكن أن يوافق على إقامة دولة فلسطينية عاصمتها "القدس الشّرقية"، على الرغم من تأكيدها المطلق رفض "صفقة القرن"، وخطة الضمّ الإسرائيلية في الضفة الغربية، أو «أي حلول اقتصادية وهمية وواهية» تقترحها إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب.

وعلى الرغم من استمرار الاحتلال في جرائمه ضد الأماكن المقدسة في القدس المحتلة، حافظت السلطة الفلسطينية على الدور الذي أنشئت لأجله، واستمر التنسيق الأمني مع الاحتلال خلال المدة التي يغطيها التقرير، بالرغم من إعلانها عن توقفه، إلا أن معطيات الأرض تثبت غير ذلك، في مشهد يعكس عزلة القيادة الفلسطينية عن تطلعات الشعب الفلسطيني ومقاومته، التي توصلت إلى صيغة تنسيق لمقاومة الاحتلال في الضفة الغربية.



وكرس إعلان السلطة الفلسطينية في تشرين الثاني/نوفمبر 2020 عودة التنسيق الأمني الدور الذي ترغب في تأديته، والذي كان موضع استنكار فصائل المقاومة الفلسطينية التي رأت فيه "مزيدًا من الارتهان للهيمنة الصهيوأمريكية، وإعادة تسويق الوهم"، و"طعنة لآمال شعبنا في تحقيق وحدة حقيقية"، وطعنة للجهود الوطنية لبناء شراكة وطنية لمواجهة الاحتلال والضمّ والتطبيع و"صفقة القرن".

فيما أكدت القيادة الفلسطينية على رفضها القاطع إجراء أي انتخابات فلسطينية من دون القدس، وقفت عاجزة أمام اعتداءات الاحتلال على المدينة المقدسة ومقدساتها، ولم يرق خطابها إلى مستوى الهجمة الأمريكية الإسرائيلية.

وفيما أكدت القيادة الفلسطينية على رفضها القاطع إجراء أي انتخابات فلسطينية في قطاع غزة والضفة الغربية دون القدس، وقفت عاجزة أمام اعتداءات الاحتلال على المدينة المقدسة ومقدساتها. ولم يرق خطابها إلى مستوى الهجمة الإسرائيلية على المدينة المقدسة، ولم تكن، حتى ردة فعلها، على قدر الإعلان الأمريكي لـ"صفق القرن"، التي أكدت أنّ "القدس الموحدة" عاصمة للكيان الصهيوني. وأكدت القيادة الفلسطينية أنّ القضية الفلسطينية تمرّ بمنعطف خطير، جراء استمرار السياسات والممارسات العدوانية الإسرائيلية ضدّ الأرض والشعب، مشددة على أنها إجراءات احتلالية باطلة ولاغية، ودعت المجتمع الدولي إلى التدخل لوقفها، لأنها يمكن أن تجرّ المنطقة إلى حرب دينية[1].

1 انظر مثلًا تصريحات رئيس الوزراء الفلسطيني محمد اشتية لصحيفة هآرتس الإسرائيلية: وكالة معًا الإخبارية، 2020/1/21. https://bit.ly/30pOog7. وانظر أيضًا: هآرتس، 2020/1/21. https://bit.ly/3eQmgHa

ولإبراز موقفها من التمسك بـ"القدس الشرقية" عاصمة للدولة الفلسطينية، شددت القيادة الفلسطينية على تمسكها بمشاركة المقدسيين في الانتخابات التشريعية والرئاسية والمجلس الوطني. فقد أكد رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، في كلمة متلفزة خلال مهرجان جماهيري بمناسبة ذكرى انطلاقة فتح الـ 55، أُقيم في قطاع غزة، "أننا لن نقبل بإجراء الانتخابات بدون القدس، وبدون مشاركة أبناء شعبنا فيها"[1]، مطالبًا دول العالم بالضغط على "إسرائيل" من أجل إجراء الانتخابات في مدينة القدس، وشدد عباس على رفضه القاطع إجراء انتخابات في قطاع غزة والضفة الغربية من دون القدس[2].

وتعبيرًا عن رفض السياسة الصهيوأمريكية فيما يتعلق بـ"عملية التسوية السلمية" للقضية الفلسطينية، وإعلان إدارة ترامب "صفقة القرن"، وما ترتب عليها من فرض وقائع على الأرض، واعترافها بـ"القدس الموحدة" عاصمة للكيان الصهيوني، وتصنيفها المستعمرات اليهودية في الضفة الغربية على أنها جزء من "إسرائيل"، وتصنيف منتجاتها على أنها إسرائيلية، وخطة الضمّ الإسرائيلية لأراضٍ في الضفة الغربية، قررت القيادة الفلسطينية عدم اللقاء بالمسؤولين الأمريكيين، وتجميد اتصالاتها مع سلطات الاحتلال.

فقد قررت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، في بيان لها في 2020/5/27، إنهاء العمل بالاتفاقية الأمنية مع الإدارة الأمريكية، و"إنهاء العمل بالاتفاقيات والتفاهمات التي تنكرت لها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال وإدارة الرئيس ترامب، بما في ذلك التنسيق الأمني الذي تمّ وقفه اعتبارًا من تاريخه"، عملًا بقرارات المجلسين الوطني والمركزي. وأكدت تنفيذية المنظمة أنه «في حال أقدمت سلطة الاحتلال على تنفيذ الضمّ بأي شكل من الأشكال، فإن على سلطة الاحتلال تحمل مسؤولياتها، كافة، استنادًا لميثاق جنيف الرابع لعام 1949"[3].

1 وكالة وفا، 2020/1/1. https://bit.ly/3oAWfkb
2 وكالة وفا، 2020/1/6. https://bit.ly/3m0wfNE؛ ووكالة وفا، 2020/3/1. https://bit.ly/3grKeed
3 للمزيد انظر: اجتماعات وبيانات صادرة عن اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية 2020، وكالة وفا. https://bit.ly/385hvbr



وهددت منظمة التحرير بقطع علاقاتها مع الدول التي تنقل سفارتاها إلى القدس، وقال أمين سر اللجنة التنفيذية للمنظمة صائب عريقات، في تغريدة له عبر تويتر: «سوف نبذل جهودًا جبارة لمنع مخالفة القانون الدولي ونقل أي سفارة إلى القدس. ولكن أي دولة سوف تصرّ وتنقل سفارتها. فإن دولة فلسطين سوف تقطع علاقاتها وتسحب سفيرها»، منتقدًا موقف إدارة ترامب من الحقوق الفلسطينية، خصوصًا في القدس[1].



اجتماع القيادة الفلسطينية بعد الإعلان عن "صفقة القرن"

وأكد الرئيس عباس رفض القيادة الفلسطينية أي حلول تقترحها إدارة ترامب، و"صفقة القرن"، وخطة الضمّ الإسرائيلية في الضفة الغربية. وقال عباس: "سنوقف التنسيق الأمني، ولن نتراجع عن مواقفنا حتى يتراجع الأمريكان والإسرائيليون" عن "صفقة العصر". وردًا على إعلان "صفقة القرن"، شدد عباس على أن "القدس ليست للبيع، وكل حقوقنا ليست للبيع والمساومة، وصفقة المؤامرة لن تمر، وسيذهبها شعبنا إلى مزابل التاريخ كما ذهبت كل مشاريع التصفية والتآمر على قضيتنا العادلة"[2].

1 الأيام، 2020/8/28. https://bit.ly/3mgQ8jA؛ وصفحة صائب عريقات على تويتر، 2020/9/6. https://bit.ly/3gJIRrm

2 للمزيد انظر خطابات عباس وتصريحاته الإعلامية في: وكالة وفا، 2020/1/28. https://bit.ly/39jIVdE؛ ووكالة وفا، 2020/2/3. https://bit.ly/32KRYDa؛ ووكالة وفا، 2020/5/13. https://bit.ly/2ZSqhXl

وفي كلمته أمام الاجتماع الطارئ لمجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري، في دورته غير العادية، بعد إعلان "صفقة القرن"، أكد عباس أنه لن يقبل بضمّ القدس لـ"إسرائيل" إطلاقًا، وأن «يسجل في تاريخه أنه باع عاصمتنا الأبدية"، مذكرًا بـ"الموقف الفلسطيني الثابت المتمسك بحلّ الدولتين على حدود 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، وأنه بدون ذلك لن نقبل أي صفقة من أي جهة في العالم"[1].

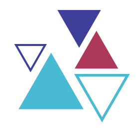
وبالقابل، أعرب عباس، خلال لقاءات مع وفود خارجية، عن استعداد القيادة الفلسطينية للذهاب إلى مفاوضات إحياء عملية السلام، بمجرد وقف مخططات الضمّ الإسرائيلية، وعن استعداده لتحقيق السلام وفق قرارات الشرعية الدولية[2].

ومن جهته، هدد رئيس الوزراء الفلسطيني محمد اشتية بسحب اعتراف منظمة التحرير بـ"إسرائيل" في حال إقدامها على تدمير فرص إقامة الدولة الفلسطينية، وفي حال "لم تتراجع الحكومة الإسرائيلية عن الضمّ بعد الأول من تموز" 2020. وردًّا على تصريحات نتنياهو التي طلب فيها بلورة خطة لتطوير وتعزيز مكانة القدس، طالب اشتية بـ"وقفة عز عربية تجاه مدينة القدس، وتجاه كل ما يحاك من مؤامرات تجاه المدينة»، مشددًا على أن سياسة إدارة ترامب ترمي إلى "محاصرة القيادة والشعب الفلسطيني والتضييق علينا سياسيًا واقتصاديًا وماليًا"، وممارسة "عملية ضغط ممنهجة، ومحاولة ابتزاز مبرمجة، لإجبارنا على مقايضة حقوقنا الوطنية والقدس بالمال"[3].

1 وكالة وفا، 2020/1/27. https://bit.ly/32NjSi2؛ ووكالة وفا، 2020/2/1. https://bit.ly/2OP9iPa

2 للمزيد انظر: وكالة وفا، 2020/7/14. https://bit.ly/3miKFsx؛ ووكالة وفا، 2020/8/25. https://bit.ly/2LAoamj؛ وصفحة حسين الشيخ على تويتر، 2020/10/10. https://bit.ly/3oTbfKj؛ ووكالة الأناضول للأنباء، 2020/10/10. https://bit.ly/2LAi0CD

3 الشرق الأوسط، 2020/5/26. https://bit.ly/34ro2MD؛ ووكالة وفا، 2020/6/8. https://bit.ly/2Wcy2oi؛ ووكالة وفا، 2020/9/21. https://bit.ly/3qWEXzU





اجتماع القيادة الفلسطينية رفضًا لخطة الضمّ

وفي سياق متصل، أعلنت القيادة الفلسطينية رفضها واستنكارها الشديدين لإعلانات التطبيع بين بعض الدول العربية والكيان الصهيوني، برعاية أمريكية، مطالبة هذه الدول بالتراجع عن ذلك. وعقب إعلانات التطبيع الكامل للعلاقات مع الاحتلال الإسرائيلي، أعلنت القيادة رفضها ما قامت به الإمارات والبحرين والسودان، بـ"اعتباره خيانة للقدس والأقصى والقضية الفلسطينية، واعترافًا بالقدس عاصمة لإسرائيل"، وطالبتها بـ"التراجع الفوري عن هذا الإعلان المشين". وشددت على أن هذه الخطوات نسف للمبادرة العربية للسلام وقرارات القمم العربية والإسلامية والشرعية الدولية وعدوان على الشعب الفلسطيني، مؤكدة على أنه لا يحقّ لهذه الدول التحدث بالنيابة عن الشعب الفلسطيني. وقال أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية صائب عريقات إن التطبيع هو جزء من مشروع

> أعلنت القيادة الفلسطينية رفضها إعلانات التطبيع بين بعض الدول العربية والكيان الصهيوني، مطالبة هذه الدول بالتراجع عن ذلك بوصفه "خيانة للقدس والأقصى والقضية الفلسطينية، واعترافًا بالقدس عاصمة لإسرائيل".

تدمير السلطة الفلسطينية، وتطبيع هذه الدول هو توقيع على خريطة ترامب الخاصة بـ"صفقة القرن"[1].

وشددت رئاسة السلطة الفلسطينية على أن توقيع اتفاقيات بين كل من الإمارات والبحرين والسودان من جهة، و"إسرائيل" من جهة أخرى، لن يحقق السلام في المنطقة. وقال الرئيس عباس، خلال اجتماع للقيادة الفلسطينية في رام الله في 2020/8/18، بحضور أعضاء تنفيذية المنظمة، والأمناء العامين للفصائل، وممثلين عن حركتي حماس والجهاد الإسلامي: "إننا نعدّ الاتفاق الثلاثي الإماراتي - الإسرائيلي - الأمريكي الذي صدر مؤخرًا طعنة في الظهر، ونحن نرفضه رفضًا قاطعًا، وقلنا هذا علنًا وسرًا"، مشددًا على أن "السلام لن يتحقق من خلال القفز عن الفلسطينيين نحو تطبيع العلاقات مع دول عربية"، وعلى "أننا لن نقبل بأن يتم استخدام القضية الفلسطينية كذريعة للتطبيع، أو أي سبب آخر"[2].

وفي حين رأت هذه القيادة أن اتفاقيات التطبيع خيانة للقدس والأقصى والقضية الفلسطينية، واعترافًا بالقدس عاصمة لـ"إسرائيل"، كشفت مصادر صحيفة «إسرائيل اليوم» عن إبرام اتفاق، عقب اجتماع عقد بين ممثلين من الإمارات والبحرين والأردن والسلطة الفلسطينية في تشرين الثاني/نوفمبر 2020، يسمح للسياح القادمين من أبو ظبي والمنامة بالدخول إلى المسجد الأقصى[3].

1 وكالة وفا، 2020/8/13. https://bit.ly/2WdsPws؛ ووكالة وفا، 2020/8/24. https://bit.ly/2KoJafh؛ ووكالة وفا، 2020/9/11. https://bit.ly/3qXjelj؛ ووكالة وفا، 2020/9/15. https://bit.ly/2WgWWmK

2 للمزيد، انظر: خطابات الرئيس محمود عباس "أبو مازن" 2020، وكالة وفا. https://bit.ly/3r0sn2C؛ ووكالة وفا، 2020/8/16. https://bit.ly/3oVwUBY؛ ووكالة وفا، 2020/8/25. https://bit.ly/2Lz3MSp؛ ووكالة وفا، 2020/9/15. https://bit.ly/3qYgFWs؛ ووكالة وفا، 2020/10/23. https://bit.ly/37kwEpZ

3 وكالة قدس برس إنترناشيونال للأنباء، 2020/11/24. https://bit.ly/37peQdz؛ وانظر أيضًا: إسرائيل هيوم، 2020/11/24. https://bit.ly/3oUdltK



وفي محاولة من عباس لإعادة التقارب مع الدول العربية، وعدم فقدان حاضنته العربية، وإصلاح العلاقة مع السعودية، والاستجابة لطلبها بعدم توجيه الانتقاد لأي دولة عربية مطبعة؛ أكد مسؤول في حركة فتح، لصحيفة العربي الجديد في 2020/12/14، أن السلطة الفلسطينية قررت الامتناع عن توجيه أي انتقادات للدول العربية التي تطبّع مع الاحتلال الإسرائيلي، وأن تعليمات شفهية ومكتوبة وصلت من الرئاسة الفلسطينية إلى منظمة التحرير وحركة فتح ووزارة الخارجية بالامتناع عن انتقاد الدول المطبّعة...وتفيد المصادر بأن مصدر التعليمات هو مكتب الرئيس عباس وإعلام الرئاسة، الذي يشرف عليه نبيل أبو ردينة. وقال هذا المسؤول: "وصلتنا أوامر وتعليمات حديدية بعدم التعليق على تطبيع المغرب، وعدم انتقاد أي دولة عربية قامت بالتطبيع مع إسرائيل". وبالفعل فقد امتنعت الرئاسة الفلسطينية والإعلام الرسمي ووزارة الخارجية عن التعقيب على إعلان المغرب، في 2020/12/10، التطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي[1].

واستمر تنسيق الأجهزة الأمنية الفلسطينية مع الاحتلال خلال المدة التي يغطيها التقرير، على الرغم من استمرار جرائم الاحتلال في المدينة المقدسة، والاقتحامات المستمرة للمسجد الأقصى، وعلى الرغم من قرارات المجلس المركزي الفلسطيني الداعية إلى إيقافه. وتركز دور الأجهزة الأمنية الفلسطينية في الضفة على منع أي عمل مقاوم، وقمع أيّ حراك ضدّ الاحتلال، في مشهد يعكس أن القيادة الفلسطينية معزولة عن تطلعات الشعب الفلسطيني ومقاومته.

وكان الإعلان عن وقف التواصل مع الاحتلال في أيار/مايو 2020، ومنها التنسيق الأمني، الردّ الأكثر حسمًا، والأوقع أثرًا، في ما يُرجى من القيادة الفلسطينية. وهو الأمر الذي شككت فيه فصائل المقاومة الفلسطينية، والكثير من المراقبين والمحللين، ورأت أنه إعلان

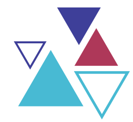
1 العربي الجديد، لندن، 2020/12/14. https://bit.ly/38bbHwL

سياسي، ليس له أي جذور على الأرض، ووصف رئيس المجلس التشريعي عزيز دويك القرار بـ"الإعلاني"، من دون وجود أي تغيير واقعي ميداني[1]. وفي أول فرصة للعودة عن وقف التنسيق الأمني، أعلن رئيس هيئة الشؤون المدنية الفلسطينية حسين الشيخ في تشرين الثاني/نوفمبر 2020، عودة العلاقة مع الاحتلال الإسرائيلي كما كانت، "على ضوء الاتصالات التي قام بها سيادة الرئيس محمود عباس بشأن التزام إسرائيل بالاتفاقيات الموقعة معنا، واستنادًا إلى ما وردنا من رسائل رسمية مكتوبة وشفوية بما يؤكد التزام إسرائيل بذلك"[2].

علمًا أن القيادة الفلسطينية حرصت على توضيح أنّ وقف التنسيق الأمني لا يعني الكفّ عن "محاربة الإرهاب". وهو الأمر الذي أكّده المفوض السياسي الفلسطيني العام والناطق بلسان المؤسسة الأمنية عدنان الضميري، تعليقًا على إحباط الأجهزة الفلسطينية عملية كانت تستهدف جنود جيش الاحتلال في ضواحي مدينة جنين في حزيران/يونيو 2020، بقوله، إن "الدولة الفلسطينية في توقيع على اتفاقيات دولية ضدّ الإرهاب، ونحن لا نخشى ذلك؛ ونعتبر أنفسنا جزءًا من المنظومة الدولية والعربية في مواجهة الإرهاب". وأضاف: "هناك فرق بين التزام دولة فلسطين الدولي في مكافحة الإرهاب وأن يأتي الاحتلال ويقول إن الأجهزة الأمنية الفلسطينية قامت بكذا؛ خدمة للإسرائيليين"[3].

وبدوره قال وزير الشؤون المدنية الفلسطيني حسين الشيخ إن الأجهزة الأمنية الفلسطينية "ستستمر في الحفاظ على القانون والنظام"، ومُحاربة ما وصفه بـ"الإرهاب"، ومنع "العنف والفوضى"، مشددًا على أن الأجهزة الأمنية الفلسطينية لن تسمح بـ"إراقة الدماء، هذا قرار استراتيجي"[4].

1 فلسطين أون لاين، 2020/6/24. https://bit.ly/2EbLanW
2 صفحة حسين الشيخ على تويتر، 2020/11/17. https://bit.ly/2IVGMfC
3 موقع عربي 21، 2020/6/7. https://bit.ly/3qWLhHR
4 موقع بوابة الهدف، 2020/6/9. https://bit.ly/2ZQZQBc . وانظر أيضًا: نيويورك تايمز، 2020/6/8. https://nyti.ms/2WIB4Ba



وذكرت هيئة البث الإسرائيلية (مكان) أن السلطة الفلسطينية شدّدت، في رسالة رسمية إلى الحكومة الإسرائيلية، على أنها غير معنيّة بالفلتان الأمني والفوضى والعنف، حتى في ظلّ القرار بوقف التنسيق الأمني. ونقل موقع والا الإخباري العبري عن جهات في المؤسسة الأمنية الإسرائيلية قولها إنه لم يطرأ تغيير على التنسيق الأمني مع السلطة الفلسطينية، وهو ما أكده أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير صائب عريقات، والناطق باسم الرئاسة الفلسطينية نبيل أبو ردينة[1].

وشدد الجنرال الإسرائيلي موشيه إلعاد على أنّ "التنسيق مستمر منذ سنة 1995، ولم ينقطع يومًا، ولم يوقف. وحينما يُعلن عن توقيف التنسيق من السلطة الفلسطينية يجب أن نسأل أنفسنا ما معنى ذلك؟". وأضاف إلعاد قائلًا: "التنسيق موجود على مدار 24 ساعة بين الضباط من الجانبين، فحينما نسمع إعلانًا من السلطة يكون إعلانًا سياسيًا، وليس له أي جذور على الأرض"[2].

فقد بلغ التنسيق الأمني مراحل متقدمة خلال المدة التي يغطيها التقرير، وأعلنت الأجهزة الأمنية الإسرائيلية عن إحباط عمليات للمقاومة الفلسطينية خلال تلك المدة، والكشف عن خلايا للمقاومة، بالتنسيق مع الأجهزة الأمنية الفلسطينية. وأشارت صحيفة نيويورك تايمز، في تقرير لها، إلى أن مهمة عنصر الشرطة الفلسطينية صعبة؛ فهو يواجه اتهامات بالعمالة لأنهم يقومون بالأعمال القذرة نيابة عن الاحتلال الإسرائيلي، وفي المقابل يتعامل معهم الإسرائيليون بقسوة وقلة احترام[3].

---

1 للمزيد انظر: موقع صحيفة القدس العربي، لندن، 2020/5/20. https://bit.ly/2ZSwF0M؛ وموقع هيئة البث الإسرائيلية (مكان)، 2020/5/21. https://www.makan.org.il/Item/?itemId=60118؛ وعرب 48، 2020/5/21. https://bit.ly/3hpFN2I

2 المركز الفلسطيني للإعلام، 2020/11/24. https://bit.ly/2Kqv9gW

3 القدس العربي، 2020/7/23. https://bit.ly/3noD1y0؛ وانظر أيضًا: نيويورك تايمز، 2020/7/22. https://nyti.ms/3aaJyZo

2. الفصائل الفلسطينية

طالبت القوى والفصائل الفلسطينية بضرورة وضع استراتيجية وطنية ترتقي إلى مستوى مجابهة المخاطر التي تُحدق بمدينة القدس والأماكن المقدسة فيها، في ظلّ محاولات الاحتلال الإسرائيلي فرض وقائع على الأرض، بغطاء أمريكي. ودعت إلى تصعيد المقاومة الشعبية للاحتلال ومواجهة "صفقة القرن"، ومخططات الضمّ، واتفاقيات التطبيع، ونبذ كل الخلافات الفلسطينية، مشددة على ضرورة استعادة الوحدة الوطنية، وإعادة تفعيل منظمة التحرير، والاتفاق على برنامج وطني نضالي تمهيدًا للوصول إلى ميثاق شرف وطني تتوافق عليه القوى والفصائل لمواجهة "صفقة القرن".



اجتماع الأمناء العامين للفصائل الفلسطينية

ودعت القوى والفصائل الفلسطينية قيادة السلطة وأجهزتها الأمنية إلى وقف التنسيق الأمني، وإطلاق حالة نضالية شاملة لمواجهة "صفقة القرن" وتهويد الضفة وضمّها، ووقف الاتفاقيات مع الاحتلال. وشددت على أهمية إطلاق يد المقاومة بالضفة الغربية دفاعًا عن القدس والمسجد الأقصى، وإطلاق مشروع كفاح شعبي تحرري، معلنةً تمسّكها بالقدس



عاصمة للدولة الفلسطينية، وبإسلامية المسجد الأقصى، ورفضها لإجراءات إدارة ترامب لتكريس "صفقة القرن" أمرًا واقعًا، بوصفها مشاريع لتصفية القضية الفلسطينية.

ورأت أن ردود الفعل الفلسطينية والعربية والدولية الرسمية دون مستوى الحدث، لافتةً النظر إلى أن تكرار مواجهة المشروع التصفوي للقضية بالأدوات والآليات نفسها، هو تضييع وهدر لطاقات الشعب الفلسطيني، وتشجيع إضافي للاحتلال.

طالبت القوى والفصائل الفلسطينية بضرورة وضع استراتيجية وطنية ترتقي إلى مستوى مجابهة المخاطر التي تُحدق بمدينة القدس.

ودعت إلى نبذ كل الخلافات الداخلية، واستعادة الوحدة الوطنية، وإعادة تفعيل منظمة التحرير، والاتفاق على برنامج وطني نضالي.

ودعت إلى تصعيد المقاومة الشعبية للاحتلال ومواجهة "صفقة القرن"، ومخططات الضمّ، واتفاقيات التطبيع.

وأكدت حركة حماس من جهتها أن القضية الفلسطينية تمر بمرحلة خطيرة عبر ثلاثي يتحرك على الأرض الفلسطينية، محاولًا ضرب التاريخ والجغرافية، متمثلًا بـ"صفقة القرن»، وخطة الضمّ الإجرامية والعنصرية التي تنتهجها الحكومة الصهيونية في الضفة الغربية والقدس والأغوار، والتطبيع العربي مع الكيان الغاصب.

ولمواجهة هذه المخاطر، شددت حماس أنها ستبقى محافظة على القدس والأقصى والمقدسات، متمسكة بحقوق الشعب الفلسطيني وثوابته الوطنية، وتعمل على تثبيت المقدسيين في القدس وتعزيز صمودهم، داعية الأمة الإسلامية إلى إيجاد استراتيجية وخطة شاملة لمواجهة هذه المخاطر.

وفيما توعدت حماس بمواجه الإرهاب الإسرائيلي بالمقاومة الشاملة، من خلال خطة فلسطينية شاملة من أجل التصدي للمخططات التي تستهدف مدينة القدس، دعت حماس قيادة السلطة وأجهزتها الأمنية إلى مغادرة مربع الكلام الذي تخدّر به وعي

الجمهور، وإطلاق حالة نضالية شاملة لمواجهة تهويد الضفة وضمّها، ووقف الاتفاقيات مع الكيان الصهيوني، وإطلاق يد المقاومة. وطالبت جماهير الشعب الفلسطيني إلى الثورة في كل مكان، حتى تحرير كل التراب الوطني لكل فلسطين من البحر إلى النهر، وعاصمتها القدس، وعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى أراضيهم وديارهم التي هجّروا منها، وتحرير كل الأسرى.

ودعت حماس إلى وضع خطة شاملة لمواجهة الخطر الكبير الذي يهدد القضية الفلسطينية، بشكل عام، ومدينة القدس، بشكل خاص، ودعت جماهير الشعب الفلسطيني إلى تصعيد المقاومة، والثورة في كل مكان لمواجهة "صفقة القرن" وسياسة الضمّ التي ينتهجها الاحتلال في الضفة الغربية والقدس والأغوار، وحتى «نطهر أرضنا ومقدساتنا من دنس الاحتلال"[1]، وتوعدت بإفشال الصفقة الأمريكية[2]، مؤكدة أنها تعمل على تعزيز صمود المقدسيين في القدس[3].

ودعا رئيس المكتب السياسي للحركة إسماعيل هنية إلى بناء استراتيجية فلسطينية، لمواجهة التحديات التي تعصف بالقضية الفلسطينية، وتستهدف مدينة القدس[4]، وفي كلمة له بمناسبة يوم القدس العالمي في 2020/5/20، دعا هنية الأمة الإسلامية إلى إيجاد استراتيجية وخطة شاملة لمواجهة الخطر الكبير والشامل الذي يهدد مدينة القدس والقضية الفلسطينية[5]، مشيرًا إلى أن حركته رفضت خلال شهر أيار/مايو 2020، عرضًا من جهات (لم يحددها)، يقضي بتنفيذ مشاريع في قطاع غزة بقيمة 15 مليار دولار، مقابل

1 موقع حركة حماس، 2020/6/23. https://hamas.ps/ar/post/12164/
2 عرب 48، 2020/1/23. https://bit.ly/39gRzJT
3 المركز الفلسطيني للإعلام، 2020/1/16. https://www.palinfo.com/271102
4 موقع حركة حماس، 2020/1/26. https://hamas.ps/ar/post/11627؛ ووكالة الأناضول، 2020/9/7. https://bit.ly/2L3Q7Ti
5 موقع حركة حماس، 2020/5/20. https://hamas.ps/ar/post/12050/



"نزع سلاح المقاومة، ودمجها في القوات الشرطية، وإدارة القطاع بشكل منفصل، وإنهاء المقاومة، والتخلي عن القدس، وذلك في إطار خطة صفقة القرن الأمريكية"[1].

وفي تصريحات لبرنامج «بلا حدود» على قناة الجزيرة الفضائية في 2020/5/13، أعلن هنية عن خطة الحركة لمواجهة مخططات الضمّ والاستيطان و"صفقة القرن"[2]، داعيًا، خلال رسالتين بعثهما في حزيران/ يونيو 2020؛ الأولى لقادة وزعماء أكثر من 40 دولة عربية وإسلامية، والثانية بعث بها إلى أكثر من 120 رئيسًا وأمينًا عامًا للأحزاب والهيئات السياسية في الدول العربية والإسلامية، إلى تحرّك عاجل لمواجهة سياسة الضمّ التي تنتهجها "إسرائيل" في الضفة والقدس والأغوار[3].

وأعلن هنية استعداد حماس "للقاء عاجل مع الإخوة في حركة فتح وجميع الفصائل في القاهرة، لنرسم طريقنا، ونملك زمام أمرنا، ونتوحد في خندق الدفاع عن قدسنا وحرمنا وحرماتنا"[4]، وأجرى اتصالًا برئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس[5]، مشددًا على أن حماس مع "موقف الأخ أبو مازن الرافض للصفقة...لكن نريد أن يتحول القول إلى فعل"[6]، وأنه سيواصل جهوده السياسية في إطار التحشيد ضدّ هذه الصفقة، ولتحقيق "الدعم بأشكاله كافة لإنقاذ المسجد الأقصى والمدينة المباركة، وتوفير عناصر الصمود لأهلنا وشعبنا فيها، والعمل للحيلولة دون المساس بحقوق شعبنا الثابتة"[7].

---

1 موقع صحيفة لوسيل، الدوحة، 2020/7/27. https://bit.ly/3nYW6qV
2 موقع حركة حماس، 2020/5/14. https://hamas.ps/ar/post/12028/
3 للمزيد انظر: موقع حركة حماس، 2020/6/9. https://hamas.ps/ar/post/12118/؛ والمركز الفلسطيني للإعلام، 2020/6/23. https://www.palinfo.com/277073
4 موقع حركة حماس، 2020/1/26. https://hamas.ps/ar/post/11627/
5 المركز الفلسطيني للإعلام، 2020/1/28. https://www.palinfo.com/271656
6 موقع حركة حماس، 2020/2/5. http://hamas.ps/ar/post/11682
7 موقع حركة حماس، 2020/1/27. https://hamas.ps/ar/post/11630/



وعقب الانتخابات الرئاسية الأمريكية، دعا هنية الرئيس المنتخب جون بايدن إلى "تصحيح تاريخي لمسار السياسات الأمريكية الظالمة لشعبنا، والتراجع عما يسمى صفقة القرن، وإلغاء قرار عدّ القدس عاصمة للاحتلال، ونقل السفارة الأمريكية إليها"[1].

وأكد أبو عبيدة، الناطق العسكري باسم كتائب القسام، أن المقاومة تَعدّ قرار الاحتلال بضمّ الضفة الغربية والأغوار إعلان حرب على الشعب الفلسطيني. وقال أبو عبيدة، في خطاب له في ذكرى عملية "الوهم المتبدد"، إن المقاومة ستكون الحارس الأمين للشعب الفلسطيني وأرضه ومقدساته، وستجعل العدو يعض أصابع الندم على هذا القرار الآثم[2].

وفي سياق متصل، استنكرت حركة حماس اتفاقات التطبيع بين بعض الدول العربية والكيان الصهيوني، مؤكدة أنها تحمل ثلاث مخاطر كبيرة جدًا على الفلسطينيين، أولها مجيئها في إطار "صفقة القرن"، وثانيها أنها تأتي مع استمرار خطة الضمّ وتهويد القدس، وثالثها أنها تأتي في سياق بناء تحالف إقليمي في المنطقة تكون "إسرائيل" جزءًا رئيسًا فيه، وشددت على أنها «باطلة وثمرة لخذلان جامعة الدول العربية"[3].

وقال إسماعيل هنية إن التطبيع هو بمنزلة طعنة غادرة في ظهر الشعب الفلسطيني، وخطيئة سياسية كبرى، وسلوك مضر بمصالح الأمة وأمنها القومي على المدى المنظور والاستراتيجي. وقال هنية، في رسالة بعثها إلى قادة أكثر من 30 دولة عربية وإسلامية، إن حماس تنظر ببالغ الخطورة إلى أي خطوة تطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي في العالم العربي والإسلامي[4]. وقال المتحدث باسم حركة حماس حازم قاسم إنّ "التطبيع العربي المتصاعد مع الاحتلال يشكل خطرًا كبيرًا على القضية الفلسطينية، وخاصة تطبيع الإمارات مع الاحتلال الذي شجع العديد من الدول العربية إلى الهرولة نحو الاحتلال»[5].

1 وكالة قدس برس، 2020/11/6. https://bit.ly/3aPVuQJ
2 موقع الجزيرة نت، الدوحة، 2020/6/25. https://bit.ly/3fPUDzh
3 المركز الفلسطيني للإعلام، 2020/9/11. انظر: https://www.palinfo.com/280706
4 الجزيرة نت، 2020/12/30. https://bit.ly/3n5hqtG
5 فلسطين أون لاين، 2020/10/21. https://bit.ly/37Tc1BC



وشدد قاسم على أن "الشعب الفلسطيني سيتعامل مع هذه الاتفاقات وكأنها لم تكن، من خلال إصراره على النضال حتى استرداد كامل حقوقه"[1].

واستهجنت حماس اتفاق التطبيع بين المغرب و"الاحتلال الإسرائيلي"، مشددة على أن توقيع رئيس الحكومة، رئيس حزب العدالة والتنمية، سعد الدين العثماني، الاتفاق «خروجًا عن مبادئ الحزب وأدبياته الداعمة والمؤيدة لفلسطين، وشعبها المقاوم، وكسرًا لموقف التيار الإسلامي المجمع على رفض التطبيع مع الاحتلال"، ودعت الحزب إلى "مراجعة موقفه" من تأييد ذلك[2].

وفي السياق نفسه، دانت حركة حماس إسقاط المجلس الوزاري للجامعة العربية اعتماد المشروع الفلسطيني فيما يتعلق باتفاق التطبيع الإماراتي الصهيوني برعاية أمريكية. وقالت الحركة، في بيان صحفي، إن إسقاط المشروع يؤكد تخلي الجامعة العربية عن دورها وواجبها تجاه فلسطين وقضيتها[3]، لافتًا النظر إلى أن هذا الموقف يصبّ في مصلحة الاحتلال[4].

وبعد الإعلان عن تطبيع العلاقات بين الإمارات والكيان الصهيوني، أعلنت حماس أن رئيس مكتبها السياسي إسماعيل هنية اتصل بالرئيس محمود عباس، لمناقشة التطورات المتعلقة بالاتفاق، متمسكًا بوحدة الموقف الفلسطيني لمواجهة "صفقة القرن"، ومخططات الضمّ، وعمليات التطبيع[5]. وقال بيان صدر عن مكتب هنية، إن المسؤولَيْن "أكدا بشكل واضح رفض هذا الاتفاق المعلن"[6]. ووصف هنية الاتفاق بأنه "طعنة غادرة في ظهر الشعب

1 الجزيرة نت، 2020/9/15. https://bit.ly/3mTYeif
2 وكالة الأناضول للأنباء، 2020/12/25. https://bit.ly/3nVY8rL
3 وكالة الرأي الفلسطينية للإعلام، 2020/9/9. http://alray.ps/ar/post/219152
4 المركز الفلسطيني للإعلام، 2020/9/10. https://www.palinfo.com/280666
5 موقع حركة حماس، 2020/9/15. https://bit.ly/37WikV6
6 موقع صحيفة العربي الجديد، لندن، 2020/8/14. https://bit.ly/37Wxf1j



الفلسطيني"، مشددًا على أن "التاريخ لن يرحم المُطبِّعين، والشعوب لن تغفر لهم، وشعبنا الفلسطيني لن يستسلم"[1].

وبالمقابل، استهجنت حركة حماس قرار السلطة الفلسطينية عودة التنسيق الأمني، وقال عضو المكتب السياسي لحماس حسام بدران: "لا يمكن الاستمرار في نهج سياسة السلطة بالعودة إلى التنسيق الأمني، لأنها تشكل ضربة كبيرة لكل جهود المصالحة وتحقيق الوحدة الداخلية"[2]. وشدد عضو المكتب السياسي للحركة موسى أبو مرزوق على أن عودة السلطة إلى التنسيق الأمني أفشل المصالحة الفلسطينية الداخلية والوحدة الوطنية[3].

وشددت حركة فتح من جهتها على أن الشعب الفلسطيني سيواصل مواجهة كل المحاولات والمخططات الإسرائيلية والأمريكية المتعلقة بتهويد القدس وطرد سكانها، والسيطرة على المسجد الأقصى[4]، مؤكدة أنها لن تسمح بتمرير مخططات الاحتلال الهادفة إلى تقسيم القدس. ودعت الشعب الفلسطيني العظيم إلى الاستعداد لجولة صراع جديدة مع الاحتلال الإسرائيلي ضدّ "صفقة القرن"، وخطط الاحتلال لضمّ أراضٍ جديدة في الضفة الغربية[5]، مشددة على أن المعركة الاستراتيجية مع الاحتلال الإسرائيلي نواتها وعنوانها القدس والمسجد الأقصى.

وقال القيادي بحركة فتح من القدس رأفت عليان إن الاحتلال الإسرائيلي يستغل انشغال العالم في مواجهة فيروس كورونا، وازدحام الأولويات النضالية والتحديات المتراكمة

1 عربي 21، 2020/8/20. https://bit.ly/3hqerut؛ وانظر أيضًا: Middle East Eye، 2020/10/12. https://bit.ly/2WPwctM
2 المركز الفلسطيني للإعلام، 2020/11/24. https://www.palinfo.com/283974
3 عربي 21، 2020/11/24. https://bit.ly/38YnjE7
4 موقع قناة الغد، 2020/1/8. https://bit.ly/2ONUDE4
5 وكالة سما الإخبارية، 2020/6/18. https://bit.ly/2ZTW769



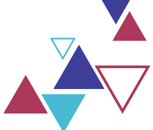
على الشعب الفلسطيني، ويسعى إلى تمرير مخططاته بهدوء وخاصة في مدينة القدس والمسجد الأقصى المبارك ومحيطه[1].

وفي السياق نفسه، دانت حركة فتح اعتداءات الاحتلال المتكررة على المسجد الأقصى، داعية إلى ضرورة توحيد الجهود للدفاع عن المسجد الأقصى وباحاته، بالوسائل المتاحة والمشروعة كافة. ورأت فتح أن محاولات اقتحام الأقصى دليل على استخفاف "إسرائيل" بالأمة العربية[2]. وقال المتحدث باسم حركة فتح إياد نصر، في تصريح صحفي: "سنحمي أقصانا ومقدساتنا، ولن نسمح باستباحتهما وتمرير مخططات الاحتلال الهادفة إلى تقسيم المدينة المقدسة زمانيًا أو مكانيًا مهما كان الثمن"[3].

ووصفت حركة فتح التطبيع العربي المجاني مع الكيان الصهيوني بـ"الخياني"، ورأت أنه يشجع الاحتلال على ممارسة الاستيطان، وسرقة الأرض، مشددة على أن "التطبيع المجاني تخلٍّ عن القدس ومقدساتها، وتشجيع للاحتلال على ممارسة الاستيطان، وسرقة الأرض". وذكرت الحركة أن "التطبيع بكل أشكاله مرفوض ومستنكر، ويشكل طعنة حقيقية في ظهر الشعب الفلسطيني وقضيته؛ سواء كان هذا التطبيع مغربيًا أو إماراتيًا أو بحرينيًا أو سودانيًا"[4].

ورفضت اللجنة المركزية لفتح اتفاق التطبيع الإماراتي البحريني مع الكيان الصهيوني، مؤكدة أن التطبيع "يخالف كل قرارات القمم العربية والإسلامية، التي أكدت دعم القضية الفلسطينية"، ودعت إلى "التمسك بمبادرة السلام العربية كما هي"[5]. وأدانت

1 موقع دنيا الوطن، 2020/7/15. https://bit.ly/3evQqPJ
2 موقع قناة الميادين الفضائية، 2019/8/11. https://bit.ly/3hmzooY
3 وكالة خبر الفلسطينية للصحافة، 2020/6/18. https://bit.ly/32Kj5yq
4 موقع عربي 21، 2020/12/10. https://bit.ly/34Up7N7
5 القدس العربي، 2020/9/13. https://bit.ly/3nWM4GZ



فتح إعلان الاتفاق السوداني- الإسرائيلي التطبيعي، وقالت، في بيان لها، إنه "سيعطي إسرائيل قوة للاستقواء على الشعب الفلسطيني وقيادته، وستستغله لتسريع تهويد القدس والأقصى المبارك". وعبر المتحدث الرسمي باسم فتح أسامة القواسمي، في تصريح صحفي، عن تقديره للشعب السوداني وأحزابه الوطنية التي ترفض التطبيع[1].

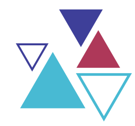
ونبه نائب أمين سر المجلس الثوري لفتح فايز أبو عيطة إلى أنه كان "من الأجدر بالمغرب، وغيرها من دول التطبيع التمسك بمبادرة السلام العربية"، مضيفًا: "يجب ألا يقايض العرب على القضية الفلسطينية إلا بحلّها، وليس بأي قضايا أخرى تشكل لهم مصالح شخصية"[2].

وفي خطوة على طريق العمل المشترك بين الفصائل الفلسطينية، لمواجهة الخطر الوجودي الذي تتعرض له القضية الفلسطينية، عقد الأمناء العامون للفصائل الفلسطينية اجتماعًا في 2020/9/3، في رام الله، وفي العاصمة اللبنانية بيروت عبر تقنية الدائرة التلفزيونية المغلقة فيديو كونفرنس، نتج عنه تأسيس "القيادة الوطنية الموحدة للمقاومة الشعبية".

وتميزت السنة التي يغطيها التقرير بإعلان حركتي فتح وحماس تجميد المسائل كافة التي فيها خلافات داخلية بينهما، من أجل التوصل إلى اتفاق استراتيجي وجوهري لمواجهة المخططات الصهيونية داخل مدينة القدس، ولمواجهة "صفقة القرن"، ومخطط الضمّ.

وعقدت حركتا فتح وحماس في 2020/7/2 مؤتمرًا صحفيًا مشتركًا عبر تقنية الدائرة التلفزيونية المغلقة فيديو كونفرنس، جمع أمين سر اللجنة المركزية لفتح جبريل الرجوب، مع نائب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس الشيخ صالح العاروري. وقال العاروري: "إذا استطاع الاحتلال أن يمرر الضمّ على جزء من الضفة الغربية فهذا يعني أن

1 وكالة قدس برس، 2020/10/24. https://bit.ly/3hsTi2I
2 موقع عربي 21، 2020/12/10. https://bit.ly/34Up7N7



مسلسل الضمّ سيستمر"، ودعا إلى "تجميد المسائل كافة التي فيها خلافات داخلية بين الحركتين، من أجل التوصل إلى اتفاق استراتيجي وجوهري، لمواجهة الخطر الوجودي الذي تتعرض له القضية الفلسطينية".

تميزت سنة 2020 بإعلان حركتي فتح وحماس تجميد الخلافات الداخلية كافة بينهما، لمواجهة المخططات الصهيونية داخل القدس، ولمواجهة "صفقة القرن"، ومخطط الضمّ.
عقد الأمناء العامون للفصائل الفلسطينية اجتماعًا في 2020/9/3، نتج عنه تأسيس "القيادة الوطنية الموحدة للمقاومة الشعبية".

فيما شدد الرجوب على أن حركته تعمل إلى جانب حماس، لمواجهة "صفقة القرن"، ومخطط الضمّ، وأضاف قائلًا: "نريد أن نخرج برؤية استراتيجية كاستحقاق لمواجهة التحديات الحالية مع فصائل العمل الوطني كافة...نحن منسجمون مع حركة حماس بنسبة 100%، في مواجهة التحديات التي تواجه قضيتنا"، واصفًا حماس بـ"الشريك والجزء الأصيل من شعبنا...أثق بصدق نوايا الحركة"[1].

ولإظهار حُسن النوايا شاركت حركتا حماس والجهاد الإسلامي مع بقية الفصائل الفلسطينية باجتماع الأمناء العامين للفصائل الفلسطينية خلال أيلول/سبتمبر 2020، الذي أكد التوافق على "قواعد الاشتباك وآليات مقاومة الاحتلال"، والتوافق على «تطوير وتفعيل المقاومة الشعبية كخيار أنسب للمرحلة، دفاعًا عن حقوقنا المشروعة لمواجهة الاحتلال"، وعلى "تشكيل لجنة وطنية موحدة لقيادة المقاومة الشعبية الشاملة، على أن توفر اللجنة التنفيذية لها جميع الاحتياجات اللازمة لاستمرارها"[2].

1 للمزيد انظر: الرسالة نت 2020/7/2. https://bit.ly/3hpIUaO؛ وموقع مدينة القدس، 2020/7/3. https://alquds-city.com/news/34485
2 عربي 21، 2020/9/3. https://bit.ly/3n9ECqs

وفي بيان حمل رقم (1) لـ"القيادة الوطنية الموحدة للمقاومة الشعبية»، وهي الهيئة التي اتفق اجتماع الأمناء العامين للفصائل على تشكيلها؛ دعت القوى والفصائل الفلسطينية، في 2020/9/13، إلى تصعيد



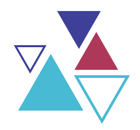
الرجوب والعاروري في مؤتمر صحفي مشترك

المقاومة الشعبية للاحتلال ومواجهة "صفقة القرن"، ومخططات الضمّ، واتفاقيات التطبيع بين دول عربية والاحتلال الإسرائيلي[1].

وأعلنت حركة الجهاد الإسلامي أن "موقفها الثابت هو العمل على تحرير فلسطين كاملة من البحر إلى النهر، وعدم التفريط بأي ذرة من ترابها المقدس"[2]، محذرة من احتمال انفجار الأوضاع، مع استمرار سماح الاحتلال للمستوطنين باقتحام المسجد الأقصى. وشددت على ضرورة استعادة الوحدة بين الفصائل الفلسطينية والتصدي لقرارات الضمّ والاستيطان بالضفة والأغوار وكافة مناطق أرضنا المحتلة"[3].

ودعا زياد النخالة، أمين عام حركة الجهاد، في تصريح صحفي ردًا على "صفقة القرن"، الشعب الفلسطيني وقواه السياسية وفصائله: "لنكن أكثر جرأة وأكثر استعدادًا للتضحية لمواجهة هذه المؤامرة بكل ما نملك من قوة"[4]. وشدد النخالة على أن المقاومة وحدها ومواجهة "إسرائيل" تحمي المنطقةَ من الهيمنة الصهيونية التي تمتد يومًا بعد

1 العربي الجديد، 2020/9/13. https://bit.ly/3hEBylq
2 شبكة قُدس الإخبارية، 2020/9/4. https://bit.ly/3o8tqMo
3 القدس العربي، 2020/5/13. https://bit.ly/3b4quga
4 المركز الفلسطيني للإعلام، 2020/1/29. https://www.palinfo.com/271700

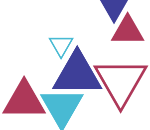


يومٍ إلى الدول العربية في كلّ مجالات الحياة[1]، داعيًا إلى "أوسع تحالف إقليمي" لمواجهة المشاريع الإسرائيلية والأمريكية التي تستهدف تصفية القضية الفلسطينية[2].

واتهمت حركة الجهاد السلطة الفلسطينية بإفشال حوارات المصالحة الفلسطينية بإعلانها عودة التنسيق الأمني مع الاحتلال في تشرين الثاني/نوفمبر 2020 [3]. وأدانت الجهاد هذا الإعلان، وأعلنت رفضها إياها، داعية قيادة السلطة إلى التراجع الفوري عنه. وشددت على أن القرار "انقلاب على كل مساعي الشراكة الوطنية، وتحالف مع الاحتلال بدلًا من التحالف الوطني"، ورأت أن "استمرار الرهان الخاسر على الولايات المتحدة، يفتح الطريق أمام تمرير مؤامرات تصفية القضية الفلسطينية"[4]. وأكد القيادي في الحركة داود شهاب أنه "تراجع سياسي خطير، وخروج عن مقررات الإجماع الوطني، وانقلاب على مخرجات اجتماع الأمناء العامين للفصائل" في 2020/9/3. وشدد شهاب على أن "هذا الإعلان بمثابة تفضيل العلاقة مع إسرائيل على المصالحة، فهم يدركون أن إعلانًا كهذا سيمثل عقبة أساسية أمام تحقيق المصالحة"[5].

وأعلنت حركة الجهاد رفضها لاتفاقات التطبيع التي وقعتها بعض الدول العربية مع الكيان الصهيوني، ورأت أن ما جرى في واشنطن ليس اتفاقًا للتطبيع، وإنما إعلان الانتقال من التطبيع إلى إقامة حلف يكرّس واقع الهيمنة على المنطقة، مشددة على أنه تهديد لهوية المنطقة ومستقبلها. وقالت إن ذلك "يفتح الباب أمام توسع استعماري صهيوني جديد"[6]. ودعت حركة الجهاد السلطة الفلسطينية إلى الانسحاب من الجامعة العربية

1 وكالة القدس للأنباء (قدسنا)، 2020/5/22. http://qodsna.com/ar/341968
2 وكالة الأناضول للأنباء، 2020/5/20. https://bit.ly/2CYd9Xo
3 عربي 21، 2020/11/30. https://bit.ly/2Xby14h
4 وكالة الأناضول للأنباء، 2020/11/17. https://bit.ly/38TneRP
5 عربي 21، 2020/11/17. https://bit.ly/38SCrTn
6 وكالة قدس نت للأنباء، 2020/9/16. https://bit.ly/3b3nh0g



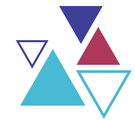
عقب إسقاط اجتماع وزراء الخارجية العرب مشروع قرار فلسطيني لرفض التطبيع الإماراتي مع الاحتلال الإسرائيلي[1].

وفي تعليقها على قرار السلطة عودة التنسيق الأمني، شدد شهاب على أن "العودة إلى مسلسل التفاوض الكارثي والعلاقة مع إسرائيل لا تختلف عن التطبيع، بل هي السياسة التي أوصلت الدول العربية للتطبيع، ووفرت للمطبعين فرصة ومناخًا شجعهم على المضي في التطبيع، حتى وصل الأمر حدّ التحالف مع الاحتلال، وتجاوز كل الثوابت العربية والقومية". ونبه شهاب أن "الأخطر من التطبيع هو التشجيع عليه، وهذا سيكون جريمة كبرى ترتكبها السلطة والمنظمة وقيادة حركة فتح"[2].

ولم تخرج مواقف بقية الفصائل الفلسطينية عن سياق إدانة انتهاكات الاحتلال، والمطالبة بالتدخل لحماية القدس والأماكن المقدسة فيها، والدعوة إلى تصعيد المواجهات مع الاحتلال، وإلى زيادة عمليات المقاومة. ورفضت القوى والفصائل الفلسطينية اتفاقات التطبيع، وتوافق أغلبها على عَدِّه "خيانة للقدس والمسجد الأقصى والقضية الفلسطينية" و"مباركة لصفقة القرن المزعومة".

وشهدت المناطق الفلسطينية حراكًا شعبيًا، وتفاعلًا نسبيًّا مع دعوات الفصائل الرافضة للانتهاكات الإسرائيلية داخل المدينة المقدسة، والمشاركة في المسيرات والمهرجانات والوقفات التضامنية والندوات والإضرابات نصرة للقدس وللمسجد الأقصى، ووقوفًا في وجه العدوان الإسرائيلي الإجرامي بحقّه، ورفضًا لـ"صفقة القرن"، واحتجاجًا على قرار الضمّ.

1 الجزيرة نت، 2020/9/10. https://bit.ly/354dpzE
2 عربي 21، 2020/11/17. https://bit.ly/38SCrTn



ثانيًا: على المستوى العربي والإسلامي

تُعدّ سنة 2020 من السنوات الأسوأ في ما يتعلق بالتفاعل الرسميّ العربيّ والإسلاميّ مع القضية الفلسطينية، فقدت شهدت تراجعًا كبيرًا في مستوى الاهتمام، على الرغم من استمرار الانتهاكات داخل مدينة القدس، وتكرار الاقتحامات التي يتعرض لها المسجد الأقصى المبارك. وازداد الأمر سوءًا مع إعلان عدد من الدول العربية تطبيع علاقاتها مع الكيان الصهيوني، ومشاركة كل من الإمارات والبحرين وسلطنة عُمان بمراسم الكشف عن "صفقة القرن"، في كانون الثاني/ يناير 2020، في البيت الأبيض.

تُعدّ سنة 2020 من السنوات الأسوأ عربيًا وإسلاميًا في ما يتعلق بتفاعلها مع القضية الفلسطينية.
ازداد الأمر سوءًا مع إعلان عدد من الدول العربية تطبيع علاقاتها مع الكيان الصهيوني.

ومع تفشي فيروس كورونا، شهدنا مزيدًا من التراجع في القضية الفلسطينية على مستوى الاهتمام الرسمي، بالرغم من إعلان "صفقة القرن"، وإعلان حكومة الاحتلال نيتها ضمّ أراضٍ من الضفة الغربية[1].

واستمرت حالة التراخي الواضحة والمتعمدة في المواقف العربية والإسلامية الرسمية، لا سيّما مع تصاعد موجات التطبيع، واكتفت ردود الأفعال الرسمية، في أحسن أحوالها، بالتنديد، والشجب، والاستنكار، والتحذير من الحرب الدينية، نتيجة الانتهاكات الإسرائيلية الجسيمة بحقّ القدس ومقدساتها، في مشهد يُعبر عن حالة الضّعف والخنوع التي تعيش فيها معظم الأنظمة العربية. وبالمقابل برز الدور الكويتي والتركي الرافض لإجراءات الاحتلال داخل القدس.

1 عرب 48، 2020/5/27. https://bit.ly/32ZJ9FK

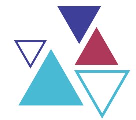
1. جامعة الدّول العربية ومنظّمة التّعاون الإسلامي

> فقدت الجامعة العربية دورها وأهميتها ووظيفتها، وعجزت حتى عن اتخاذ موقف من التطبيع، بل أظهرت مواقف داعمة له، ورفضت إدانته، معلنة بذلك تخليها عن قضية فلسطين.

ظلّ أداء الجامعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي حبيس البيانات والإعلانات عن المخاطر، مع غياب الخطوات العملية لمواجهة تلك التحديات والمخاطر. واستمرت حالة الضّعف، التي خبرناها طوال سنوات الاحتلال، في مواقف الجامعة والمنظّمة، بل على العكس أظهرت الجامعة العربية مواقف داعمة لاتفاقات التطبيع بين بعض الدول العربية والاحتلال الصهيوني، فقد رفض الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط عقد اجتماع طارئ للجامعة، على خلفية اتفاق التسوية الإماراتي الإسرائيلي، وأسقط اجتماع لمجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري، انعقد في القاهرة في 2020/9/9، مشروع قرار قدمته فلسطين، يدين اتفاق التطبيع الإماراتي الإسرائيلي.


مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري

لم تنعقد القمة العربية في دورتها العادية، خلال السنة التي يغطيها التقرير، ولكن الدورات التي عُقدت على مستوى وزراء الخارجية أكدت مركزية قضية فلسطين بالنسبة إلى الأمة العربية جمعاء، وعلى الهوية العربية لـ"القدس الشرقية" المحتلة، عاصمة دولة فلسطين،



وعلى أن تحقيق الأمن والسلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، يرتكز بالأساس إلى التسوية العادلة والشاملة للقضية الفلسطينية، ولمجمل الصراع العربي الإسرائيلي...

وأكد كل من أحمد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية، ومجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري، في أكثر من مناسبة، أن الدول العربية التي قدمت "مبادرة السلام العربية" سنة 2002، المبنية على أساس القانون الدولي، وقرارات الشرعية الدولية، ومبدأ الأرض مقابل "السلام"، لا يمكنها أن تقبل أي خطة أو صفقة لا تنسجم مع هذه المرجعيات الدولية. كذلك جددوا التزام الدول العربية باتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية "القدس الشرقية"، عاصمة دولة فلسطين، والحفاظ على هويتها العربية، ومكانتها القانونية والتاريخية، بما يشمل مقدساتها الإسلامية والمسيحية، ضدّ السياسات والخطط والممارسات الإسرائيلية[1].

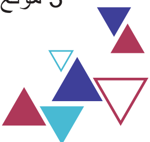
وأكد مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في دورة غير عادية، برئاسة العراق، وبحضور أبو الغيط، ورئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، رفض "صفقة القرن"، على أساس أنها لا تلبي الحدّ الأدنى من حقوق الشعب الفلسطيني وطموحاته، وتخالف مرجعيات عملية السلام[2].

وقال أبو الغيط، في تصريح له ردًا على مخططات الاحتلال لضمّ أراضٍ من الضفة: "يتعين العمل في هذه المرحلة على تكوين أوسع تحالف دولي ممكن لكشف عزلة إسرائيل ومن يؤيدها في هذه السياسة الرعناء والخطيرة [خطط الضمّ] التي تهدد بإشعال المنطقة"[3].

1 موقع جامعة الدول العربية، 2020/1/30. https://bit.ly/39uA20Y؛ وموقع جامعة الدول العربية، 2020/6/24. https://bit.ly/2CGUv6X

2 موقع جامعة الدول العربية، القرار رقم 8457 "خطة صفقة القرن الأمريكية - الإسرائيلية"، 2020/2/1. https://bit.ly/30THtLa؛ وكلمة أحمد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية في الجلسة. https://bit.ly/3jMNYs6

3 موقع جامعة الدول العربية، 2020/6/16. https://bit.ly/32XIvZt

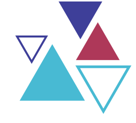


وفي كلمته أمام مجلس الأمن، افتراضيًا، دعا أبو الغيط مجلس الأمن لممارسة الضغوط على "إسرائيل" حتى توقف إجراءاتها الأحادية[1].

وفي السياق ذاته، أكد مجلس جامعة الدول العربية إدانته ورفضه فتح مكاتب تجارية أو دبلوماسية لأي من الدول في مدينة القدس المحتلة، كونه يشكل انتهاكًا للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بالمكانة القانونية والتاريخية لمدينة القدس، محذرًا من الاعتراف بـ"القدس عاصمة لدولة الاحتلال" ونقل السفارات إليها.[2]

وفي السياق نفسه، ندد الاتحاد البرلماني العربي بإجراءات قوات الاحتلال، وممارساتها غير القانونية والمخالفة للأعراف والقوانين الدولية في مدينة القدس المحتلة. وأجمع رؤساء البرلمانات والمجالس العربية، في ختام المؤتمر الثلاثين الطارئ للاتحاد البرلماني العربي في عمّان في 2020/2/8، على دعم القضية الفلسطينية وجعلها في صدارة القضايا العربية بوصفها "جوهر الصراع" العربي الإسرائيلي، معلنين رفضهم المطلق لـ"صفقة القرن"، وكذلك رفضهم "كل أشكال التطبيع" مع الاحتلال الإسرائيلي. وأكد المجتمعون رفض أي تسوية للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، لا يقبل بها الفلسطينيون، ولا تنص على حقوقهم الثابتة بدولة مستقلة على حدود حزيران/يونيو 1967، وعاصمتها القدس. وأضاف البيان الختامي للاجتماع أن "العبث بمدينة القدس جاء على شكل وعد أمريكي تمثل بالاعتراف بها عاصمة موحدة لدولة الاحتلال، الأمر الذي ننظر إليه على أنه نسف لفرص السلام، وانحياز للظالم على حساب المظلوم"، معربًا عن الخشية من افتعال "حرب دينية"[3].

1 موقع جامعة الدول العربية، 2020/6/24. https://bit.ly/2CGUv6X
2 انظر، مثلًا بيانات مجلس الجامعة على مستوى وزراء الخارجية لسنة 2020. https://bit.ly/2WYpmCN
3 الشرق الأوسط، لندن، 2020/2/8. https://bit.ly/2L1z9VI



وأكد رئيس الاتحاد عاطف الطراونة الرفض المطلق للممارسات الإسرائيلية، بما فيها انتهاك حرمة دور العبادة، ومنع وصول المصلين المسلمين والمسيحيين إليها، وجميع الإجراءات الرامية لتهويد المدينة المقدسة، وتغيير هويتها العربية والإسلامية وتركيبتها الديموغرافية. ودان الاقتحامات المتكررة للمسجد الأقصى ودور العبادة الإسلامية والمسيحية، محذرًا سلطات الاحتلال من مغبة الإصرار على استفزاز مشاعر المسلمين عبر التصعيد الخطير لسياساتها التي تهدف إلى تقسيم المسجد الأقصى، وتهويده، مؤكدًا أن القدس ستبقى منارة وبوصلة للعرب والمسلمين[1].

وبالمقابل، فقدت الجامعة العربية دورها وأهميتها ووظيفتها، وعجزت حتى عن اتخاذ موقف من التطبيع، ورفضت إدانته، معلنة بذلك تخليها عن "قضية الأمة"، وهي قضية فلسطين. وهو موقف معاكس لموقف الجامعة في سنة 1979 إزاء توقيع مصر اتفاق سلام مع الاحتلال الإسرائيلي، وقررت على إثرها نقل مقرها من القاهرة، وتعليق عضوية مصر ومقاطعتها اقتصاديًا ودبلوماسيًا.

في البداية، أعلن الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط، خلال اتصال مع رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، أن الجامعة ستعقد دورة عادية في 2020/9/9، بالرغم من طلب السلطة الفلسطينية عقد اجتماع طارئ، على خلفية اتفاق التسوية الإماراتي الإسرائيلي[2].

وتَبِع ذلك الموقف اعتراض الدول العربية على مشروع قرار لإدانة التطبيع، قدمته فلسطين لمجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري الذي انعقد في القاهرة في 2020/9/9، واكتفى المجلس بتجديد التمسك بمبادرة السلام العربية كحلٍ للقضية الفلسطينية،

1 للمزيد انظر: موقع الاتحاد البرلماني العربي، 2020/1/25. https://bit.ly/2Ei9fcB
2 وكالة وفا، 2020/8/23. https://bit.ly/3b1rfGF



والالتزام بالقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة. وقال السفير المناوب لمندوبية فلسطين لدى الجامعة العربية مهند العكلوك إن "الدول العربية الأعضاء رفضوا عبارة إدانة الخروج على المبادرة العربية" للدول المطبعة[1]. وذكر وزير الخارجية والمغتربين الفلسطيني رياض المالكي أن هناك بعض الدول العربية المتنفذة، رفضت إدانة الخروج عن مبادرة السلام العربية، وأسقطت قرارًا لإدانة التطبيع[2].

وقال أبو الغيط: "صحيح أن هناك خلافًا عربيًا حول بعض المفاهيم ذات الصلة بإقامة السلام مع إسرائيل، ولكن الجميع ملتزم بدعم سقف المطالب والحقوق الفلسطينية كما يضعها ويصوغها الجانب الفلسطيني، ولم يسعَ أي طرف إلى تغيير هذا، وهذا أمر أساسي لا ينبغي تجاهله أو الإقلال من أهميته"[3]. وأشار أبو الغيط إلى إن التفاهمات بين الإمارات والولايات المتحدة فرضت على الجانب الإسرائيلي تجميد عملية ضمّ الأراضي الفلسطيني، وهو ما يمثل حدثًا رئيسًا، بحسب تعبيره[4].

وردًا على ذلك، أعلن رياض المالكي أن دولة فلسطين قررت التخلي عن حقّها في ترؤس مجلس جامعة الدول العربية بدورته الحالية، ردًا على تطبيع الإمارات والبحرين مع "إسرائيل"[5]. وبعد ذلك اعتذرت خمس دول عن تولي الرئاسة الدورية للمجلس، على خلفية موقف الجامعة من التطبيع[6].

ولم يخرج تفاعل منظمة التعاون الإسلامي عن دائرة العجز؛ إذ لم تتخطَّ ردود أفعالها حدود الإدانة والاستنكار، ودأبت على إدانة إجراءات الاحتلال في مدينة القدس، والأعمال

1 وكالة أنباء شينخوا، 2020/9/10. https://bit.ly/3b6ZQDc
2 وكالة وفا، 2020/9/22. https://bit.ly/3obWNgL
3 الشرق الأوسط، 2020/9/15. https://bit.ly/3b71OU6
4 موقع سكاي نيوز عربية، أبو ظبي، 2020/9/28. https://bit.ly/38cmXud
5 وكالة وفا، 2020/9/22. https://bit.ly/3obWNgL
6 هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي)، 2020/10/8. https://bbc.in/2Lj4WS5



الاستفزازية لمستوطنيه، وأكدت أهمية القضية الفلسطينية بوصفها القضية المحورية للأمة الإسلامية، ودعت إلى دعمها[1]، مشددة على رفضها أي قرار غير قانوني وغير مسؤول يعترف بالقدس عاصمة مزعومة لـ"إسرائيل".

وجددت المنظمة دعمها الثابت لحقّ دولة فلسطين في استعادة السيادة الكاملة على القدس، عاصمة دولة فلسطين، وحماية هويتها العربية، والحفاظ على تراثها الإنساني، وصون حرمة جميع الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية فيها، وضمان الحقوق الدينية الثابتة للأمة الإسلامية فيها، داعية إلى الاستمرار في تقديم جميع أشكال الدعم والمساندة لمدينة القدس وأهلها المرابطين. وشددت على أن إقامة العلاقات الطبيعية بين الدول الأعضاء في المنظمة والكيان الصهيوني لن تتحقق، إلا بعد إنهاء الاحتلال الإسرائيلي الكامل للأراضي العربية والفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، بما فيها القدس.

وعندما أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب عن "صفقة القرن"، أعلنت منظمة التعاون الإسلامي عن رفضها للخطة، وطلبت من الدول الأعضاء كافة، عدم التعاطي مع هذه الخطة، وعدم التعاون مع الإدارة الأمريكية في تنفيذها بأي شكل من الأشكال، مطالبة الإدارة الأمريكية بالالتزام بالمرجعيات القانونية والدولية المتفق عليها لتحقيق السلام العادل والدائم والشامل[2].

وفي سياق متصل، وجه الأمين العام للمنظمة يوسف بن أحمد العثيمين رسائل إلى أعضاء مجلس الأمن واللجنة الرباعية الدولية بشأن خطة الضمّ الإسرائيلية لأراضٍ في الضفة

1 موقع منظمة التعاون الإسلامي، 2020/5/14. https://bit.ly/303vlIg

2 موقع منظمة التعاون الإسلامي، 2020/1/29. https://bit.ly/3hA9Rc6؛ وموقع منظمة التعاون الإسلامي، 2020/2/3. https://bit.ly/3hEXf3m؛ وموقع صحيفة الشرق الأوسط، لندن، 2020/2/4. https://bit.ly/3jTbPX9

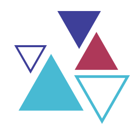
الغربية[1]. وأكدت الأمانة العامة للمنظمة أن أي إجراءات أحادية تقوم بها "إسرائيل" تجاه ذلك لا تخدم عملية السلام وتتعارض مع قرارات الشرعية الدولية، محذرة من إقدام الاحتلال الإسرائيلي على ذلك[2]، ورأت في ذلك إعلانًا رسميًا لإلغاء الاتفاقيات كافة الموقعة من طرفها، وإنهاء للتسوية التفاوضية[3].

أكّدت منظمة التعاون الإسلامي أنها لن تطبع علاقاتها مع الاحتلال الإسرائيلي إلا بعد إنهاء احتلالها للمناطق العربية والفلسطينية التي احتلتها بعد سنة 1967.

وفي موقف متقدم، نوعًا ما، على الجامعة العربية، ويظهر أنه أكثر وضوحًا، أكّدت منظمة التعاون الإسلامي أنها لن تطبع علاقاتها مع "تل أبيب" إلا بعد إنهاء احتلالها للمناطق العربية والفلسطينية التي احتلتها بعد سنة 1967، ومن ضمنها الشطر الشرقي من القدس؛ وذلك على الرغم من أن المنظمة لم تتطرق، في بيانها، لتطبيع الإمارات مع الاحتلال الصهيوني.

وفي هذا الإطار، شدد عدد من المهتمين بالشأن الفلسطيني على أن سقف المنظمة ينبغي أن يكون مرتفعًا أكثر، خصوصًا أنها تضمّ دولًا إسلامية كبيرة مثل إندونيسيا وماليزيا وتركيا وإيران. وقال أمين عام المنظمة، يوسف العثيمين، إن "إقامة العلاقات الطبيعية بين الدول الأعضاء في المنظمة ودولة الاحتلال الإسرائيلي لن تتحقق، إلا بعد إنهاء الاحتلال الإسرائيلي الكامل للأراضي العربية والفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، بما فيها [شرق] القدس". وشدد العثيمين على أن "قضية فلسطين والقدس تشكل القضية

1 موقع منظمة التعاون الإسلامي، 2020/7/7. https://bit.ly/331TWz6
2 موقع منظمة التعاون الإسلامي، 2020/5/21. https://bit.ly/3g1UsRo؛ وموقع منظمة التعاون الإسلامي، 2020/8/24. https://bit.ly/2KQpgdL
3 موقع منظمة التعاون الإسلامي، 2020/6/10. https://bit.ly/3gcVYjW



المركزية للمنظمة ومصدر وحدتها وقوتها وعملها الإسلامي المشترك"، وأنها "محل إجماع الدول الأعضاء، وسعيها المشترك نحو إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإنجاز حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة"[1].

2. الأردن

تراوحت ردود الأفعال الأردنية الرسمية، ردًا على انتهاكات الاحتلال في المدينة المقدسة، بين بعض الجهود القانونية والدبلوماسية، والشجب والاستنكار، على الرغم من الاستهداف المتواصل للدور الأردني في الإشراف على مقدسات مدينة القدس. وارتكز موقف الأردن الرسمي إلى مطالبة الاحتلال بوقف انتهاكاته، واحترام القانون الدولي، مع إعادة تأكيد تمسك المملكة بمسؤوليتها على المسجد المبارك وعلى المقدسات.

> أكّد الأردن رفضه ممارسات الاحتلال، والإجراءات الأحادية التي تهدد القدس، وتمسّ هويتها العربية والإسلامية.
> وأكدت المملكة أهمية الحفاظ على الوضع التاريخي والقانوني القائم في القدس. وكان من أخطر ما فعلته المملكة سقوطها في مستنقع التنسيق مع الاحتلال في موضوع فتح المسجد الأقصى وإغلاقه بسبب جائحة كورونا.

وأعلن المسؤولون الأردنيون، ومنهم الملك عبد الله الثاني، عن رفضهم ممارسات الاحتلال، والإجراءات الأحادية التي تهدد القدس، وتمسّ هويتها العربية والإسلامية. وأكدت المملكة أنها ستستمر في بذل كل الجهود من أجل الحفاظ على الوضع التاريخي والقانوني القائم في القدس.

1 موقع منظمة التعاون الإسلامي، 2020/8/24. https://bit.ly/2KQpgdL

فقد أكد الملك الأردني عبد الله الثاني رفض بلاده أي إجراء إسرائيلي أحادي الجانب لضمّ أراضٍ من الضفة الغربية المحتلة، وأن هذا من شأنه تقويض فرص تحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط[1]. وقال رئيس الوزراء الأردني عمر الرزاز إن علاقات الأردن اليوم مع "إسرائيل" هي في أدنى مستويات لها منذ توقيع معاهدة السلام بين البلدين؛ نتيجة الإجراءات الأحادية الجانب التي تقوم بها "إسرائيل"، إضافة إلى انتهاك حرمة المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس[2]. وقال إن بلاده "لن تقبل" بإجراءات الاحتلال الإسرائيلي الأحادية لضمّ أراضٍ فلسطينية، ملوحًا بأنها قد تضطر "لإعادة النظر بالعلاقة مع إسرائيل"[3].

ولم يتردد وزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي في إطلاق التحذيرات من تبعات التصعيد الإسرائيلي في القدس، ومن "التبعات الكارثية لأي خطوة إسرائيلية أحادية تستهدف فرض حقائق جديدة على الأرض، وبناء المستوطنات وتوسعتها، وهدم المنازل". وأكد الصفدي، خلال الاجتماع الطارئ لجامعة الدول العربية في القاهرة في 2020/2/1، أن ضمّ الأراضي الفلسطينية المحتلة "خرق مدان للقانون الدولي، وتقويض لفرص السلام، وتأجيج للتوتر والصراع"، محذرًا من "العواقب المدمرة لأي محاولة لتغيير الوضع التاريخي والقانوني القائم للمقدسات بالقدس المحتلة"[4].

وخلال سنة 2020، سربت صحيفة "إسرائيل اليوم" - المقربة من نتنياهو - معلومات صحفية عن وجود اتصالات سرية بين الرياض وتل أبيب، تهدف إلى منح السعودية مكانة

1 الموقع الرسمي لجلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين، 2020/7/1. https://bit.ly/3okBCsU؛ والموقع الرسمي لجلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين، 2020/7/13. https://bit.ly/359f6f9
2 وكالة الأناضول للأنباء، 2020/3/1. https://bit.ly/3g6owew؛ وانظر مقتطفات من مقابلة الرزاز على موقع سي أن أن، 2020/3/1. https://cnn.it/3eW01j5
3 وكالة الأنباء الأردنية الرسمية (بترا)، 2020/5/23. https://bit.ly/3eYu2i6
4 الجزيرة نت، 2020/2/2. https://bit.ly/32R866g



ودورًا في إدارة الأوقاف الإسلامية في القدس المحتلة، وفي مقدمتها المسجد الأقصى، ودمج مندوبين للسعودية في "مجلس إدارة الأوقاف" في القدس. ونقلت الصحيفة عن مصدر سعودي رفيع المستوى قوله، إنه قبل بضعة أشهر كان الأردنيون يعربون عن معارضة شديدة لأي تغيير في مجلس الأوقاف الإسلامية في المسجد الأقصى، مشيرًا إلى أن التغيير الذي طرأ على الموقف الأردني جاء على أثر الدور التركي "المكثف" في القدس المحتلة عمومًا، وفي المسجد الأقصى على نحو خاص.

وأضافت الصحيفة أن هدف المحادثات الإسرائيلية السعودية هو أن يكون للسعودية دور المراقب للحيلولة دون المساس بمكانة الأردن في المسجد الأقصى المبارك. ووفقًا للصحيفة، اشترط الأردن أن تعمل السعودية على تحويل الأموال إلى الجمعيات الإسلامية في القدس، والضغط على تركيا لإبعاد الجمعيات التركية[1]. وأكد مصدر أردني رفيع للجزيرة أنه لا يوجد أي تغيير في تركيبة مجلس أوقاف القدس، الذي يشكل بقرار من مجلس الوزراء الأردني بتنسيب من وزارة الأوقاف[2].

وفي انتكاسة جديدة للموقف الأردني الرسمي متصلة بالتطبيع، وقّع الأردن مع الاحتلال الإسرائيلي في 2020/10/8، اتفاقية من شأنها السماح بتسيير رحلات طيران الإمارات والبحرين، وبقية دول العالم، فوق "المجال الجوي الإسرائيلي" عبر المجال الجوي الأردني، والتوجه إلى وجهاتها في أوروبا وأمريكا الشمالية، حسبما أعلنت وزارة الخارجية الإسرائيلية في حسابها على توتير (إسرائيل بالعربية)[3].

1 موقع صحيفة العربي الجديد، لندن، 2020/6/1. https://bit.ly/2BqgLRI؛ وانظر أيضًا: إسرائيل هيوم، 2020/6/1. https://bit.ly/2EfoSle
2 الجزيرة نت، 2020/6/1. https://bit.ly/39ssEDs
3 موقع هيئة البث الإسرائيلي (مكان)، 2020/10/8. https://bit.ly/3oh1FBk؛ وانظر أيضًا: صفحة إسرائيل بالعربية على توتير، 2020/10/8: https://bit.ly/2KTXaON

3. دول الخليج العربي



التوقيع على اتفاق التطبيع 15-9-2020

"الخطر الذي تشكله إيران على جيرانها في الشرق الأوسط سيدفعهم إلى إقامة تحالفات كان من غير الممكن تخيلها»، والآخرون يتجمعون حول "إسرائيل" بشكل لم يحدث في السابق، «وإنه أمر لم أتوقعه قطّ في حياتي"[1]... هكذا عبر رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو عن تحول استراتيجي في مسار التطبيع مع بعض دول الخليج.

وهكذا يمكن فهم مسار الاستراتيجية الأمريكية الصهيونية في الشرق الأوسط، عبر محاولات لتحويل الكيان الصهيوني إلى كيان طبيعي، مقبول دوره أمنيًا وسياسيًا واقتصاديًا؛ من خلال الاستفادة من وجود البيئات الضاغطة، بالتوازي مع دعوات لتشكيل تحالف أمريكي – إسرائيلي - عربي لمواجهة "الخطر الإيراني"، وتقديم الحلّ الإقليمي على الحلّ الفلسطيني. إضافة إلى أن تعزيز مسار التطبيع، الذي كان أحد الأدوات الرئيسة

1 موقع i24NEWS، 2017/11/4. https://bit.ly/2LuiqdW



التي وضعتها إدارة ترامب الأمريكية لتحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي ﷺ «صفقة القرن»، من دون ربط ذلك بتحقيق التسوية السلمية للقضية الفلسطينية؛ هو ﷺ صميم رؤية ترامب.

شهدت سنة 2020 ازديادًا ﷺ الانفتاح الخليجي على الكيان الصهيوني، وتساوق معظم دول المجلس مع التوجّهات الأمريكية لحلّ القضيّة الفلسطينية.

تعزيز مسار التطبيع كان أحد الأدوات الرئيسة التي وضعتها إدارة ترامب الأمريكية لتحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي ﷺ "صفقة القرن"، من دون ربط ذلك بتحقيق التسوية السلمية للقضية الفلسطينية.

ولكن، من الملاحظ أن مسار التطبيع الطويل، الذي امتد أكثر من أربعين سنة، منذ "كامب ديفيد"، أخذ الشكل الرسمي فقط، وفشلت كل محاولات تسويقه لدى الشعوب، وأن مسار التطبيع تشوبه الكثير من الآثار السلبية على الشعوب العربية والإسلامية، والتي تعود بالفائدة، بالدرجة الأولى، على الكيان الصهيوني، وتصب ﷺ تعزيز الدور الإسرائيلي، وحَرف بوصلة الصراع.

وبدا واضحًا، خلال السنة التي يغطيها التقرير، تساوق معظم دول مجلس التعاون الخليجي مع التوجّهات الأمريكية لحلّ القضيّة الفلسطينية، حيث كان أداء معظم هذه الدول منسجمًا مع الحلول التي طرحتها "صفقة القرن"، والتي تهدف إلى تصفية القضية الفلسطينية.

وشهدت سنة 2020 ازديادًا ﷺ الانفتاح الخليجي على الكيان الصهيوني، فالتطبيع أخذ أشكالًا مختلفة مع خروجه إلى العلن، وتوقيع الإمارات والبحرين على اتفاق "أبراهام" ﷺ 2020/9/15، الذي يُمثل خطرًا على القدس والمسجد الأقصى، بعد تشريعه اقتحامات اليهود والمطبِّعين للمسجد، وأداء الشعائر الدينيّة اليهوديّة فيه، حين جعل لليهود "حقًّا" مساويًا لحقّ المسلمين ﷺ الصلاةِ فيه، وبعد أن شدد الاتفاق على أن تظلّ الأماكن المقدسة الأخرى ﷺ القدس مفتوحة للمصلين "المسالمين" من جميع الأديان.

اتفاق "أبراهام" جاء بتسمية دينية، وكان المسجد الأقصى الموضوع الديني الأساسي في مضمونه.
تبنى اتفاق "أبراهام" العناصر الخمسة المركزية لطمس هوية المسجد الأقصى التي نصت عليها "صفقة القرن"، وأضفى عليها مشروعيةً عربية.

واتفاق «أبراهام» الذي انضمت إليه القيادة العسكرية الانتقالية في السودان بقوة الابتزاز في 2020/10/23، مقابل رفع السودان عن لائحة الإرهاب، والمغرب في 2020/12/10، مقابل اعتراف الإدارة الأمريكية بسيادة المغرب على الصحراء الغربية؛ جاء بتسمية دينية، وكان المسجد الأقصى الموضوع الديني الأساسي في مضمونه، وأمام ذلك فليس من المبالغة القول إن تغيير هوية المسجد الأقصى يقع في القلب من اتفاق "أبراهام"، والتطبيع العربي اللاحق له، بوصف الأقصى بات المركز الرمزي لأجندة التصفية على مستوى الهوية. وقد تبنى اتفاق "أبراهام" العناصر الخمسة المركزية لطمس هوية المسجد الأقصى المبارك التي نصت عليها "صفقة القرن"، وأضفى عليها مشروعيةً عربية[1].

واللافت للنظر أن الإمارات قدمت اتفاق "أبراهام" في سياق تحقيق مكاسب للقضية الفلسطينية عبر الالتزام الإسرائيلي بتعليق عملية ضمّ أراضٍ من الضفة الغربية. وهو سياق أقل ما يقال فيه إنه استخفاف بعقلية الإنسان الفلسطيني والعربي والمسلم. ذلك أن البيان نفسه يذكر أن "التعليق" كان بطلب من ترامب نفسه. كما أن تعليق الضمّ كان قد تمّ أصلًا قبل شهر ونصف منذ مطلع تموز/ يوليو 2020 نتيجة صلابة الموقف الفلسطيني، وعدم توافر غطاء أمريكي لعملية الضمّ، مع وجود اعتراضات دولية واسعة عليه؛ فكان تأجيل الضمّ تحصيل حاصل. والإمارات بنظامها السياسي الحالي ليست أصلًا في وضع سياسي ولا جيو - استراتيجي يمكنها من إحداث فارق نوعي في الشأن الفلسطيني.

1 مؤسسة القدس الدولية: "القدس في 2020: العام الثالث لمشروع التصفية"، تقدير موقف، 2020/12/31.
https://bit.ly/3bAsjBx



وبالتالي، فإن "تعليق" الضمّ تمّ "بيعه" للنظام الإماراتي لمحاولة مواراة عورات جريمة التطبيع والانفتاح الشامل على الكيان الصهيوني[1].

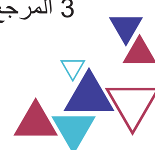
وعلى الرغم من حرص وزيري الخارجية الإماراتي والبحريني في كلمتيهما خلال حفل التوقيع على اتفاق "أبراهام" على ذكر حلّ الدولتين، فإن نص الاتفاق لم يشر قطّ إلى هذا الموضوع، بل اكتفى بأكيد الحاجة "إلى إيجاد حلّ سلمي للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي بما يحقق حاجات وتطلعات الشعبين"، وهذه لغة "صفقة القرن"، التي تفرض على الفلسطينيين تنازلات جوهرية في قضايا الصراع المركزية، كالسيادة والأرض والحدود والقدس واللاجئين والأمن والمياه والمستوطنات وطبيعة التواصل الجغرافي للدولة الفلسطينية المفترضة[2].

وتثير إشارة ترامب في خطابه، قبل توقيع الاتفاق، إلى "المواقع التاريخية في إسرائيل" التي "فتحت اتفاقية أبراهام الباب أمام المسلمين في جميع أنحاء العالم" لزيارتها، "والصلاة بسلام في المسجد الأقصى في القدس"، مخاوف من أن الإمارات والبحرين ربما قبلتا عمليًا بالقدس الموحدة عاصمة للكيان الصهيوني، ومن ثمّ سيطرته على المقدسات المسيحية والإسلامية، وبخاصة أن الدولتين كانتا رحبتا من قبل بـ"صفقة القرن"، التي تؤكد ذلك. وإذا كان الأمر كذلك، فإن هذا لن يعد مسًّا فحسب بمطلب الفلسطينيين أن تكون "القدس الشرقية" عاصمة للدولة الفلسطينية، بل اعتراف بـ"القدس الموحدة" عاصمة لـ"إسرائيل"[3].

1 محسن صالح، التطبيع الإماراتي الإسرائيلي: الترسيم الآثم، موقع عربي 21، 2020/8/14. https://bit.ly/3nEplhP

2 المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات: «قراءة في التطبيع/ التحالف الإماراتي والبحريني مع إسرائيل»، تقدير موقف، 2020/9/17. https://bit.ly/39yq8Ma

3 المرجع نفسه



وقبل الإعلان العلني عن التطبيع في 2020/8/13، اتسعت موجة التطبيع بين الإمارات والبحرين مع الكيان الصهيوني على مختلف الصعد، وتكررت استضافة وفود إسرائيلية تحت عناوين الرياضة، أو الاقتصاد، أو الصحة، أو غيرها. وكشفت وسائل الإعلام الإسرائيلية عن زيارات تطبيعية من بعض دول الخليج العربي للاحتلال الإسرائيلي، أو زيارة إسرائيليين لدول الخليج[1].

ونظّمت شركة الاتحاد للطيران الإماراتية رحلتي طيران إلى مطار بن جوريون، خلال شهري آذار/مارس وحزيران/يونيو 2020؛ وذلك بحجة "إيصال مساعدات إنسانية للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة"، تتعلق بمكافحة فيروس كورونا، بحسب ما أعلنت الشركة[2].

وفي المجال الطبي، أعلنت السفيرة الإماراتية في الأمم المتحدة لانا زكي نسيبة أن بلادها "لن تعارض تعاونًا مع إسرائيل لمواجهة فيروس كورونا"[3]. وذكر رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو أن "إسرائيل" والإمارات ستعلنان عن تعاون بينهما في مكافحة وباء الكورونا، كاشفًا النقاب عن أن هذا التعاون سيكون في مجالات البحث والتطوير والتكنولوجيا لخدمة الأمن الصحي في المنطقة بأسرها. وذكرت وكالة الأنباء الإماراتية (وام) أن شركتين من القطاع الخاص الإماراتي، وشركتين إسرائيليتين، أعلنتا إطلاق عدة مشاريع مشتركة في المجال الطبي ومكافحة فيروس كورونا[4].

1 انظر مثلًا: موقع صحيفة القدس، القدس، 2020/2/14. https://bit.ly/2P7SS4y
2 الجزيرة نت، 2020/6/9. https://bit.ly/30af04U
3 عرب 48، 2020/5/5. https://bit.ly/308tt0R
4 موقع هيئة البث الإسرائيلي (مكان)، 2020/6/25. https://bit.ly/306VOop؛ وموقع صحيفة القدس العربي، لندن، 2020/6/25. https://bit.ly/2X6GdU9



وكخطوة استباقية لتهيئة الأجواء عن قرب الإعلان عن التطبيع العلني، نشر السفير الإماراتي لدى واشنطن يوسف العتيبة، في 2020/6/11، مقالاً في صحيفة يديعوت أحرونوت الإسرائيلية، استعرض فيه رؤية حكومة أبو ظبي لعلاقات وصفها بالحميمة مع "إسرائيل"[1].

تقدم مسار التطبيع بين الإمارات والكيان الصهيوني بأقصى سرعة، وتجاوز الخطوط الحمراء، وهو متفرد من حيث طبيعته، إذ يرغب الإماراتيون في تحقيق اندماج على كل المستويات مع الاحتلال الإسرائيلي.
سارعت الإمارات إلى عقد سيل من الاتفاقات مع الاحتلال الإسرائيلي في مختلف المجالات.

وتقدم مسار التطبيع بين الإماراتي مع الكيان الصهيوني بأقصى سرعة، وتجاوز الخطوط الحمراء، وهو متفرد من حيث طبيعته، حيث يرغب الإماراتيون في تحقيق اندماج على كل المستويات مع الاحتلال الإسرائيلي. وسارعت الإمارات، غداة التطبيع الرسمي لاتفاق "أبراهام" في 2020/9/15، إلى عقد سيل من الاتفاقات مع "إسرائيل" في مختلف المجالات؛ الاقتصادية والاستثمارية والخدمات المالية والطاقة والأمن والعسكرية والتكنولوجيا والإعلام والسياحة والبحث العلمي والنقل وقطاعات أخرى...

عجلة تطبيع الإمارات مع الكيان الصهيوني سابقت الزمن، وتجاوزت كل الحدود...وبدت واضحة المعالم أصابع الاستثمارات الإماراتية في المستوطنات الصهيونية في الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967، بشكل عام، وفي شرق القدس بشكل خاص.

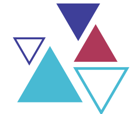
1 الجزيرة نت، 2020/6/12. https://bit.ly/39CAzOp؛ وانظر أيضًا:
Ynetnews، 2020/6/11. https://bit.ly/308BLWH

فعلى الرغم من إعلان الإمارات عن أسفها واستنكارها الشديدين لقرار الإدارة الأمريكية الاعتراف بالقدس عاصمة لـ"إسرائيل" في كانون الأول/ديسمبر 2017، الذي كان ضمن "صفقة القرن"، شاركت في ورشة "السلام من أجل الازدهار" التي عُقدت في العاصمة البحرينية المنامة يومي 25 و2019/6/26، وفي مراسم الكشف عن "الصفقة"، في 2020/1/28، في البيت الأبيض.

وبينما أدّت الإمارات دورًا مؤثرًا في بيع منازل المقدسيين في البلدة القديمة في القدس المحتلة، القريبة من المسجد الأقصى المبارك، للجمعيات الاستيطانية الإسرائيلية منذ سنة 2014، كشفت نائبة رئيس بلدية القدس المحتلة فلور حسن – ناحوم، في 2020/10/17، عن "استعداد وتحمس" إماراتي للاستثمار في المخطط الاستيطاني الذي يُعد لتهويد أجزاء واسعة من الأحياء المقدسية، وادي الجوز والشيخ جراح والمصرارة. وأعلنت عن نجاحها في حشد استثمارات إماراتية، قد تصل إلى نحو 700 مليون دولار، في مشروع يعرف بـ"وادي السيليكون أو بالسيليكون فالي"، الذي سيُقام على أنقاض 200 منشأة تجارية مقدسية،



إماراتيون داخل المسجد الأقصى المبارك



ويهدف إلى إقامة منطقة صناعية حديثة شرق القدس المحتلة، تضمّ 250 ألف متر مربع لإنشاء أماكن تشغيل في مجال التقنية العالية "الهايتك"، ويهدف إلى ربط قسم القدس الشرقي بالقسم الغربي، وذلك تكريسًا لفكرة (القدس الموحدة) عاصمة لـ"إسرائيل"[1].

وفي إطار التطبيع أيضًا، يروج النظام الإماراتي للصلاة في المسجد الأقصى المبارك تحت سيادة الاحتلال، في خطوة غاية في الأهمية نحو فرض السيادة الإسرائيلية الكاملة على القدس. وقد تلاعب النظام الإماراتي بالمفردات الدينية المتعلقة بالأقصى، إذ عُرِّف على أنّه المسجد القبلي، وسمح لكل الديانات بالصلاة فيه، حسب اتفاقية التطبيع.

ويجزم نائب رئيس الحركة الإسلامية الشيخ كمال الخطيب أن الإمارات، ومن خلال تتبع نهجها ودورها في القدس والأقصى في السنوات الأخيرة، لا تعمل ولا تنشط من خلال رؤية خاصة بها بقدر ما أنها تعمل ضمن مشروع صهيوني تهويدي. وحينما يتمّ الحديث عن نموذج "بيت إبراهيم" في أبو ظبي بوجود مسجد وكنيس وكنيسة، بمعنى أن كل أبناء سيدنا إبراهيم يصلون تحت سقف واحد، يقول الخطيب إن "هذا النموذج يتم الترويج له وتعميمه بغية تنفيذه في الأقصى"[2]. وفي السياق نفسه، أشارت صحيفة ماكور ريشون الإسرائيلية إلى أن منظمات يهودية طالبت ولي عهد أبو ظبي محمد بن زايد بالاعتراف بحقّ اليهود في ممارسة طقوسهم الدينية في المسجد الأقصى المبارك[3].

وفي إعلان ترويجي لشركة الاتحاد للطيران الإماراتية ، لرحلات ستبدأ تسيّرها إلى "إسرائيل" في 2021/3/28 بعنوان "زيارة تل أبيب"، استخدمت الشركة صورة لمجسم أسمته "الهيكل الثاني" اليهودي. كما ظهر في الإعلان المرئي، صورة لأحد الأزقة بالبلدة القديمة من القدس المحتلة، بوصفه أحد المعالم الإسرائيلية. واللافت للنظر أن الرواية

1 عرب 48، 2020/10/17. https://bit.ly/39s6G3w
2 الجزيرة نت، 2020/9/10. https://bit.ly/2LMtS4I
3 القدس العربي، لندن، 18/11/2020. https://bit.ly/2KaoVIG



الرسمية الإسرائيلية تقول إن "الهيكل الثاني" كان موجودًا في المكان الذي يوجد فيه المسجد الأقصى الآن[1].

وعلى خطى الإمارات، تسارعت اتصالات البحرين مع الكيان الصهيوني، أعقبها تطبيع للمنامة مع تل أبيب. وفي 2020/9/11، أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب أن البحرين انضمت إلى الإمارات في إبرام اتفاق لتطبيع العلاقات مع الكيان الصهيوني، بعد اتصالات سرية وتطبيع غير معلن منذ تسعينيات القرن العشرين، وبعد تسارع الاتصالات بعد الاتفاق الإماراتي الإسرائيلي في 2020/8/13. لتصبح البحرين بذلك رابع الدول العربية، وثاني الدول الخليجية، التي تعلن تطبيع علاقاتها مع الكيان الصهيوني، بعد مصر والأردن والإمارات.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن البحرين، قبل إعلانها تطبيع علاقتها مع الكيان الصهيوني، استضافت ورشة المنامة الاقتصادية في حزيران/يونيو 2019، تمهيدًا لإعلان "صفقة القرن"، وشاركت في مراسم الكشف عن "صفقة القرن"، في البيت الأبيض، في 2020/1/28، وأوقفت جلسة حوارية عقدتها "جمعية الشباب الديمقراطي البحريني" على شبكة الإنترنت لمناقشة التطبيع، خلال بثها في 2020/5/10، وطلبت من الاحتلال الإسرائيلي المساعدة في مواجهة جائحة كورونا خلال أيار/مايو 2020، وأخيرًا، ترحيبها باتفاق التطبيع الإماراتي الإسرائيلي، واصفة إياه بـ"الخطوة التاريخية التي ستسهم في تعزيز الاستقرار في المنطقة"، وموافقتها على السماح للرحلات الإماراتية من وإلى الكيان الصهيوني بالتحليق في أجوائها.

كل المعطيات تظهر عدم وجود أي فائدة أمنية أو اقتصادية من الاتفاق البحريني-الإسرائيلي، إلى جانب عدم رضا غالبية البحرينيين من الاتفاق. وبالمقابل يعتقد المراقبون

1 وكالة الأناضول للأنباء، 2020/11/16. https://bit.ly/3shoE1k



الإسرائيليون أن هدف الحكومة الإسرائيلية من التطبيع مع البحرين أن يكون جسر عبور للسعودية، وعقد اتفاق معها، فالشارع الإسرائيلي أثار علامات استفهام حول عقد اتفاق مع دولة صغيرة وغير قوية اقتصاديًا كالبحرين، وعن الأهداف المتوقعة منها.

وبعد توقيع الإمارات والبحرين على اتفاق "أبراهام" في 2020/9/15، تسارعت عجلة تطبيع البحرين مع الكيان الصهيوني، وتمّ عقد مذكرات تفاهم في المجالات الاقتصادية، والتجارية، والاتصالات، والتجارة، والخدمات الجوية وتنقل الأفراد، والخدمات المصرفية، وفي مجال التعاون التقني، والابتكار ونقل التكنولوجيا، والتعاون في النظم البيئية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وغيرها...

وفي إطار التطبيع، يبدو أن هناك مصلحة إسرائيلية لتوقيع اتفاق مع السعودية؛ لأهميتها السياسية والاقتصادية والدينية. وبالمقابل فإن للسعودية حساباتها المختلفة، داخليًا وخارجيًا، وسيكون ثمنه الأعلى، بالرغم من أن النظام السعودي قطع شوطًا بتهيئة البيئة الداخلية والخارجية لذلك؛ وليس أدلّ من ذلك التعاطي الإيجابي لمسؤوليها، أو إعلاميها، أو مغرديها على مواقع التواصل الاجتماعي، مع الكيان الصهيوني، والحديث عن إمكانية إقامة علاقات طبيعية مع الكيان الصهيوني، وتغيير الخطاب الديني وتبني خطاب متسامح أكثر تجاه اليهود والتعايش معهم، وأخيرًا منحها الإذن لشركات الطيران الإسرائيلية التحليق فوق أراضيها...

وهنا يبرز السؤال الأهم خلال هذه المدة، وهو عن الدور السعودي في تطبيع العديد من الدول العربية والإسلامية مع الكيان الصهيوني، وبشكل خاص دولتي المغربي والسودان، فهل يمكن توقيع اتفاقيات التطبيع الأخيرة من دون الضوء الأخضر السعودي. فقد تطورت العلاقات بين الاحتلال الإسرائيلي والسعودية على مدى السنين في عدد من القنوات المتوازية: ما تزال هناك قناة أمنية – استخبارية، تشكل أساسًا متينًا، وإن كان ضيقًا، للعلاقات، وتبقى

بطبيعة الأحوال سرية. وهناك قناة اقتصادية – تجارية هادئة هي الأخرى؛ أما في السنوات الأخيرة فثمة قناة في مركزها حوار ديني[1].

وفيما نفى المسؤولون السعوديون التطبيع، قال وزير الخارجية السعودي الأمير فيصل بن فرحان آل سعود إن تطبيع العلاقات مع الاحتلال الإسرائيلي أمر من المتصور حصوله في النهاية[2]، وإن بلاده تؤيد التطبيع الكامل، "لكن ينبغي أولًا إقرار اتفاق سلام دائم وكامل يضمن للفلسطينيين دولتهم بكرامة"[3]. وأكد الملك سلمان بن عبد العزيز على أن السلام في الشرق الأوسط هو "خيارنا الاستراتيجي، وواجبنا ألا ندّخر جهدًا للعمل معًا نحو تحقيق مستقبل مشرق يسوده السلام والاستقرار والازدهار والتعايش بين شعوب المنطقة كافة، وتدعم المملكة جميع الجهود الرامية للدفع بعملية السلام"، على أساس المبادرة العربية للسلام[4].

ونقلت صحيفة جيروزاليم بوست الإسرائيلية عن مسؤولين إسرائيليين أن السعودية ستعلن التطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي في غضون 12 شهرًا، ولن يكون في الأشهر الأولى من ولاية الرئيس الأمريكي جو بايدن. وأشار وزير الاستخبارات الإسرائيلية إيلي كوهين في نهاية كانون الأول/ديسمبر 2020 إلى أن اتفاقًا يمكن أن يتحقق خلال سنوات القادمة مع السعودية، لكنه لم يشر بوضوح إلى نهاية سنة 2021. وكشفت الصحيفة أن ولي العهد السعودي محمد بن سلمان زار الكيان الصهيوني في الماضي[5].

1 القدس العربي، 2020/10/29. https://bit.ly/2MLhD8J
2 موقع معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، 2020/10/15. https://bit.ly/2XpssQ6؛ وانظر أيضًا: The Washington Institute for Near East Policy، 2020/10/15. https://bit.ly/2Xpdn0O
3 الجزيرة نت، 2020/11/21. https://bit.ly/2XtMnxi
4 الشرق الأوسط، 2020/9/24. https://bit.ly/3q9Oeno
5 i24NEWS، 2020/12/28. https://bit.ly/3osCsDY



يشار إلى أن وسائل إعلام عبرية كشفت نقلًا عن مصادر إسرائيلية رسمية، أن رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو توجّه على متن طائرة إسرائيلية، يوم الأحد 2020/11/22، إلى السعودية برفقة رئيس جهاز الموساد يوسي كوهين، واجتمع مع ولي العهد السعودي محمد بن سلمان في مدينة نيوم السعودية، بحضور وزير الخارجية الأمريكية مايك بومبيو[1]. غير أن وزير الخارجية السعودي الأمير فيصل بن فرحان نفى عقد اجتماع بين ولي العهد السعودي ومسؤولين إسرائيليين، مشددًا على أن المسؤولين الوحيدين الحاضرين كانوا فقط أمريكيين وسعوديين[2].

وفي حدث تاريخي، حلقت طائرة ركاب إسرائيلية عبر المجال الجوي للسعودية، في 2020/8/31، في أول رحلة جوية تجارية مباشرة بين الاحتلال الإسرائيلي والإمارات. وكانت هذه هي المرة الأولى التي تمنح فيها المملكة إذنًا لطائرة إسرائيلية لاستخدام مجالها الجوي. وأعلنت السعودية أنها وافقت على السماح للرحلات الجوية كافة المتجهة للإمارات والمغادرة منها من الدول كافة، بعبور أجوائها[3]. وبالقابل، صادق وزير الداخلية الإسرائيلي أرييه درعي على قرار غير مسبوق، يسمح بسفر الإسرائيليين إلى السعودية لـ"أغراض تجارية"، شريطة أن يكون المسافر قد تلقى دعوة رسمية من مستضيفه في السعودية[4].

وفي سياق التطبيع الإعلامي، أجرى وزير الدفاع الإسرائيلي بني جانتس مقابلة مع صحفيين من السعودية والإمارات والبحرين، عبر منصة زوم. وبحسب القناة العبرية السابعة، فإنه لأول مرة يتحدث جانتس مع صحفيين من تلك الدول[5]. وأنتجت قناة أم بي

1 "تايمز أوف إسرائيل"، 2020/11/23. https://bit.ly/38w3Rzl
2 صفحة فيصل بن فرحان على تويتر، 2020/11/23. https://bit.ly/35rT1Iy؛ والشرق الأوسط، 23/11/2020. https://bit.ly/2XtEM1K
3 الجزيرة نت، 2/9/2020. https://bit.ly/3scsOaU
4 عرب 48، 2020/1/26. https://bit.ly/3jNAvQx
5 القدس، 2020/10/4. https://bit.ly/38xyFQe



سي، المملوكة لجهات سعودية، مسلسلين فيهما دعوة صريحة إلى التطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي، ويهاجم الفلسطينيين وقضيتهم[1].

وبالمقابل، وفي صورة عبرت عن أصالة الشعب الكويتي، وتضامنه مع القضية الفلسطينية، بشكل عام، ومع القدس والمسجد الأقصى، بشكل خاص، أكد رئيس مجلس الأمة الكويتي مرزوق الغانم أنه "لا تسوية مقبولة من دون دولة فلسطينية حرة، وكاملة السيادة، وتلبية مطالب الشعب الفلسطيني في السيادة والحدود والقدس والمياه واللاجئين وإزالة المستوطنات كافة التي بنيت منذ عام 1967"[2]. وفي ما يتعلق بـ«صفقة القرن»، أعرب مجلس الأمة الكويتي عن رفضه وتنديده بالصفقة[3]، وقال الغانم، في المؤتمر الطارئ للبرلمان العربي في العاصمة الأردنية عمّان في 2020/2/7، إن المكان الطبيعي للصفقة هو سلة القمامة[4].

وفي ظلّ تهافت بعض الدول على تطبيع علاقتها مع الكيان الصهيوني، وردًا على محاولة إدارة ترامب الأمريكية الترويج بأن الكويت ستكون من الدول التي ستطبع علاقاتها مع الاحتلال؛ جدّدت مصادر حكومية كويتية التأكيد أن موقف الكويت من التطبيع مع الكيان الصهيوني ثابت، ولن يتغيّر، وأن الكويت على موقفها، وستكون آخر دولة تطبِّع مع الاحتلال الإسرائيلي، مشددة على أن الكويت لا تواجه أي ضغوط لتغيير موقفها الراسخ والرافض للتطبيع. وأكدت الحكومة الكويتية تأييد كل الجهود الهادفة إلى الوصول إلى حلّ عادل وشامل للقضية الفلسطينية، يضمن للشعب الفلسطيني إنهاء الاحتلال، وعودة

1 المركز الفلسطيني للإعلام، 12/4/2020. https://www.palinfo.com/274612؛ وعربي 21، 2020/4/26. https://bit.ly/30agigg
2 القدس العربي، 2020/1/30. https://bit.ly/2LqLK4Y
3 المركز الفلسطيني للإعلام، 2020/2/5. https://www.palinfo.com/272013
4 هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي)، 2020/2/9. https://bbc.in/2P1XGsh



اللاجئين، وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها "القدس الشرقية" على حدود 1967، وفق قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية وحلّ الدولتين[1].

وتقدم عدد من أعضاء مجلس الأمة الكويتي، بينهم مرزوق الغانم، بطلب للتعجيل بقيام المجلس ولجانه بالبت في القوانين المقترحة المقدمة بشأن "مقاطعة إسرائيل، وحظر التعامل أو التطبيع مع الكيان الصهيوني"[2]. كذلك نفى الغانم مشاركة الكويت، على أي مستوى كان، في مراسم توقيع اتفاق التطبيع الذي تمّ التوقيع عليه في 2020/9/15، في واشنطن بين الإمارات والبحرين والاحتلال الإسرائيلي، مشددًا على ثبات موقف الكويت حكومة وشعبًا، بشأن عدم التطبيع مع الاحتلال بأي شكل من الأشكال[3].

4. السودان والمغرب: التطبيع... "مكاسب" مختلفة ثمنها مشترك

> الاحتلال الإسرائيلي لم تدفع شيئًا مقابل «السلام» مع المغرب والسودان، ومن دفع هم الأمريكيون.

في أبرز توضيح لتطبيع السودان والمغرب مع الكيان الصهيوني، قال رئيس معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي عاموس يدلين إن المغاربة والسودانيين أبرموا صفقة مع الأمريكيين، وليس مع "إسرائيل"، مشددًا على أن "إسرائيل لم تدفع شيئًا تقريبًا مقابل السلام مع المغرب والسودان، ومن دفع هم الأمريكيون"، حيث "أخرجوا السودان من قائمة الإرهاب، وأعطوا اعترافًا بالسيطرة المغربية على الصحراء الغربية، وهذا اعتراف مهم جدًا للمغاربة"، بحسب تعبيره[4].

1 موقع صحيفة القبس، الكويت، 2020/8/15. https://bit.ly/2JZQ7mX؛ و 2020/9/20. https://bit.ly/3i1ny53؛ و 2020/9/21. https://bit.ly/3brX9MO
2 الجزيرة نت، 2020/8/20. https://bit.ly/38tpXlW
3 وكالة وفا، 2020/9/16. https://bit.ly/3hLqiUo
4 صحيفة رأي اليوم الإلكترونية، 2020/12/12. https://bit.ly/3igB19A



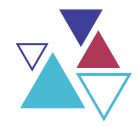


نتنياهو التقى رئيس المجلس السيادي السوداني بأوغندا واتفقا على التطبيع

تزايدت بوادر التطبيع بين القيادة السودانية الجديدة بعد الإطاحة بنظام الرئيس السابق عمر البشير، وفي مقدمتها اللقاء سرًا بين رئيس مجلس السيادة الانتقالي السوداني عبد الفتاح البرهان ورئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في عنتيبي في مقر الرئيس الأوغندي يوري موسفني، والذي تمّ الاتفاق فيه على تطبيع العلاقات تدريجيًا، حسبما صرح مسؤول إسرائيلي كبير لصحيفة "تايمز أوف إسرائيل"[1].

يشتبك قرار تطبيع علاقات القيادة السودانية الجديدة مع الكيان الصهيوني، الذي أعلنه ترامب في 2020/10/23، بعدة ملفات للخلاص من أزمات السودان الداخلية والخارجية المُتراكمة، وفرصة لتجاوز عقود من الصعوبات الاقتصادية والعزلة الدولية الخانقة، بحسب تأكيد هذه القيادة.

1 "تايمز أوف إسرائيل"، 2020/2/3. https://bit.ly/3iffqhr
"تايمز أوف إسرائيل"، 2020/2/9. https://bit.ly/3ibJs5X



فالقيادة السودانية الجديدة أرادت من وراء هذا التوقيع دعمًا إماراتيًا وسعوديًا وأمريكيًا جديدًا لمالية الدولة؛ من شأنه أن يُعزز قناعة السودانيين بجدوى تطبيع العلاقات مع الاحتلال الإسرائيلي. وكشف مجلس الوزراء السوداني أن الولايات المتحدة اشترطت تطبيع العلاقات بين الخرطوم والاحتلال الإسرائيلي، لشطب السودان من قائمتها السوداء للدول الراعية للإرهاب[1]. وشدد عبد الفتاح البرهان على أنه "لا فائدة ترجى من الخصومة مع دولة عضو في الأمم المتحدة، وأصبحت مقبولة من المجتمع الدولي بغض النظر عن الظروف التي صاحبت قيامها"، مؤكدًا أن مجلسَي السيادة والوزراء شركاء في خطوة إنهاء العداء مع "إسرائيل"[2].

وفي الإطار نفسه، أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، في 2020/12/10، أن المغرب أصبح أحدث دولة عربية توافق على تطبيع العلاقات مع الكيان الصهيوني، وجاء هذا الإعلان بعد أن وقع ترامب وثيقة يعترف فيها بالسيادة المغربية على الصحراء الغربية. وبعد يوم من هذا الإعلان، أرسلت إدارة ترامب كتابًا إلى الكونجرس الأمريكي حول صفقة محتملة لبيع أسلحة بمليار دولار إلى المغرب، في خطوة مشابهة لتلك التي اتّخذتها إدارة ترامب بعد التطبيع الإماراتي مع الكيان الصهيوني.

وكانت الرباط ترى في الحفاظ على علاقاتها مع الكيان الصهيوني مفتاحًا مهمًا إلى قلب واشنطن. وبموجب الاتفاقية، ستستكمل الدولتان العلاقات الدبلوماسية جزئيًا، وتطلقان رحلات جوّية مباشرة، وتعزّزان فرص التعاون الاقتصادي والتكنولوجي.

1 الجزيرة نت، 2020/10/26. https://bit.ly/2Lzmf1t
2 موقع صحيفة الشروق، مصر، 11/28/المجلس. https://bit.ly/3sk7vUO



5. تركيا

تزايدت المخاوف الإسرائيلية من دور تركيا في القدس، ووضع الاحتلال مخططات لعرقلة وجودها في القدس والمسجد الأقصى المبارك، ويرى الاحتلال الإسرائيلي أن السياسة التركية في القدس المحتلة تسعى إلى إبراز الصبغة الإسلامية للمدينة.

تزايدت المخاوف الإسرائيلية من الدور التركي في القدس، ووضع الاحتلال مخططات لعرقلته في القدس والمسجد الأقصى.
ويرى الاحتلال أن السياسة التركية في القدس المحتلة تسعى إلى إبراز الصبغة الإسلامية للمدينة.

وتنوع الاهتمام التركي بالقدس، وتنوعت مشاريع تركيا فيها، وغطت قطاعات متعددة كالإسكان والصحة والتعليم والاقتصاد. وإلى جانب زيارات الأتراك المستمرة للأقصى فإن تركيا تسعى من خلال جمعيات إغاثية إلى مساندة المقدسيين، ودعمهم بالأموال لترميم العقارات والحفاظ عليها، وتنفذ عدة مؤسسات تركية مشاريع لها مع مؤسسات مقدسية مجتمعية.

وبدأ الاحتلال الصهيوني "خطوات لاستئصال القاعدة السياسية للأنشطة التركية في القدس الشرقية، ولتعزيز السيادة الإسرائيلية في جميع أنحاء المدينة"، بحسب ما قال وزير الخارجية الإسرائيلي يسرائيل كاتس، الذي شدد على أن انتهاء "أيام الإمبراطورية العثمانية، وليس لدى تركيا ما تبحث عنه في القدس". وقال إن "إعلان الرئيس أردوغان أن القدس ملك لجميع المسلمين، مبالغ فيه ولا أساس له من الصحة، لإسرائيل السيادة في القدس، مع الحفاظ على حرية العبادة الكاملة لجميع الأديان، لن نسمح لأي جهة بالمس بهذه السيادة"[1].



1 موقع تي آر تي، 2020/6/3. https://bit.ly/38Ls58N





خبراء إسرائيليون يحذرون من تنامي النشاط التركي

وفي محاولة لمنع النشاط التركي، أوصى التقدير الاستراتيجي السنوي لعام 2019-2020 الصادر عن "معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي" التابع لـ"جامعة تل أبيب"، بضرورة استمرار السلطات الإسرائيلية في الحدّ من النشاط التركي في القدس، ومن علاقتها مع فلسطينيي 1948[1]. وألغى الاحتلال وظائف المعلمين الأتراك الذين يعلمون الفلسطينيين بمدارس القدس، ومعاقبة كل مدرسة تحصل على دعم تركي، ولعل الأهم هو السعي إلى الحدّ من نشاط جمعية التعاون والتنسيق التركية "تيكا" في شرق القدس، والتي يقول الاحتلال الإسرائيلي إنها تقدم نحو 12 مليون دولار سنويًا في شرق القدس، وخاصة في مجال الترميم في البلدة القديمة من مدينة القدس، إضافة إلى تقديم الطرود الغذائية للفقراء، وتقديم المساعدة للتجار في البلدة القديمة[2].

1 The Regional System: Struggling for the Shape of the Middle East, Strategic Survey for Israel 2019-2020, The Institute for National Security Studies (INSS), January 2020. https://bit.ly/2WOI5AN

2 موقع تي آر تي، 2020/6/3. https://bit.ly/38Ls58N

وقررت رئاسة الشؤون الدينية في تركيا، خلال المدة التي يغطيها التقرير، التركيز أكثر على زيارات مدينة القدس، والصلاة في المسجد الأقصى المبارك، في إطار برنامج رحلات العمرة لعام 2019-2020؛ بهدف زيادة اهتمام المواطنين الأتراك بالقدس والمسجد الأقصى[1]. وبالمقابل، وضع الاحتلال قيودًا على زيارات الأتراك للقدس عبر تخصيص زيارة واحدة فقط لكل شخص خلال العام، ووضع عراقيل تهدف من خلالها إلى عرقلة زيارة القدس وحرية التجوّل فيها.

وشهدت سنة 2020 تزايدًا ملحوظًا في تسليط الضوء على الدور التركي في المسجد الأقصى بشكل متجدد في الإعلام الإسرائيلي. وبدأت وسائل الإعلام الإسرائيلية انتقاد الدعم التركي المقدم لأهالي القدس لمواجهة وباء كورونا، وقالت إنه "عمل ضدّ إسرائيل"، مشككة بهذا الدعم، ورأت أن الهدف منه هو تعميق الوجود التركي بالقدس والأقصى، وإضعاف الوجود الإسرائيلي[2]. وفي ورقة بحثية نشرها مركز "القدس للدراسات الاستراتيجية والأمنية" في "تل أبيب"، يشير الباحث في شؤون الشرق الأوسط ديفيد كورون إلى أن الوجود التركي "من شأنه أن يوجه ضربة إلى السيادة الإسرائيلية على القدس".

وفي السياق ذاته، يشير "مركز القدس لشؤون المجتمع والدولة" الإسرائيلي إلى أن "ما يجري في القدس يثبت أن هناك مساعي تركية لوقف عملية أسرلة الثقافة في القدس الشرقية". ويقول المركز إن مواقع أثرية إسلامية عثمانية جرى تعميرها وترميمها مؤخرًا في القدس أيضًا من خلال جمعيات تركية. ويضيف المركز أن "تركيا تتعاون مع الهيئة الإسلامية العليا التي يديرها الشيخ عكرمة صبري وكذلك مع الحركة الإسلامية المحظورة التي يقف على رأسها الشيخ رائد صلاح من أجل تكثيف الوجود في القدس والأقصى، بل بدأتبتسيير رحلات كبيرة إلى هذه المدينة مؤخرًا"[3].

1 وكالة الأناضول، 2019/11/7. https://bit.ly/2D1nwdr
2 موقع صحيفة العربي الجديد، لندن، 2020/4/5. https://bit.ly/3nMLzOT
3 موقع تي آر تي، 2020/6/3. https://bit.ly/38Ls58N



وفي مساعيها إلى إثبات ملكية الفلسطينيين للأراضي المحتلة في القدس والضفة الغربية كشفت صحيفة "إسرائيل اليوم" أن تركيا سلمت السلطة الفلسطينية نسخة من الأرشيف العثماني، الذي تحتفظ به، ويضمّ وثائق لعشرات الآلاف من السجل العقاري الخاص بأراضي الخلافة العثمانية. وأضافت الصحيفة أن المحامين الفلسطينيين يستخدمون مواد الأرشيف، للطعن في امتلاك الاحتلال الإسرائيلي للأراضي في محافظات الضفة، بما فيها القدس المحتلة[1].

وفي الإطار ذاته، أعرب الرئيس التركي رجب طيب أردوغان عن فخره بدفاع بلاده عن فلسطين في المحافل الدولية كافة، مشددًا على أن تركيا لن تغض "الطرف إزاء منح الأراضي الفلسطينية لأحد، وأود التأكيد مرة أخرى أن القدس خط أحمر بالنسبة إلى مسلمي العالم"[2]. وقال أردوغان: "القدس مدينتنا، لا سيّما أنه من الممكن إلى اليوم العثور على آثار المقاومة العثمانية التي اضطرت للخروج منها خلال الحرب العالمية الأولى"[3].

وهاجم أردوغان بشدة، في الأمم المتحدة، الاحتلال الإسرائيلي، وندد بقمع الفلسطينيين، وهو ما دفع السفير الإسرائيلي إلى الانسحاب. وقال خلال الجلسة الافتتاحية لأعمال الدورة الـ 75 للجمعية العامة للأمم المتحدة في 2020/9/22: "لا تزال القضية الفلسطينية تقضّ مضاجعنا، والأيدي القذرة التي تتعدى على القدس، حيث توجد الأماكن المقدسة للديانات السماوية الثلاث، تزداد جرأة ووقاحة"، مشددًا على أن تركيا لن تدعم أي خطة لا

1 موقع صحيفة القدس العربي، لندن، 2020/1/2. https://bit.ly/3f9Y9TV؛ وكالة الأناضول للأنباء، 2020/1/1. https://bit.ly/2XY7uHG؛ وانظر أيضًا:
"إسرائيل هيوم"، 2020/1/1. https://bit.ly/2BFXrQH
2 وكالة الأناضول للأنباء، 2020/5/24. https://bit.ly/2LQgpZt
3 وكالة الأناضول للأنباء، 2020/10/1. https://bit.ly/3idWZdf؛ ووكالة الأناضول، 2020/10/3. https://bit.ly/3icjZcA؛ ووكالة الأناضول، 2020/11/29. https://bit.ly/35KILLP

يوافق عليها الشعب الفلسطيني [1]. وأكد أردوغان موقف تركيا الرافض لأي خطوات ضمّ إسرائيلية، أو تطبيع قبل إنهاء الاحتلال وتحقيق الاستقلال لإقامة الدولة الفلسطينية، وعاصمتها "القدس الشرقية"[2].

وأكد الرئيس التركي أن "صفقة القرن" غير مقبولة وأنها لا تخدم السلام ولن تجلب الحلّ، مؤكدًا أن الخطة الأمريكية هي خطة لتجاهل حقوق الفلسطينيين وإضفاء الشرعية على الاحتلال الإسرائيلي[3]. وقالت وزارة الخارجية التركية إن الخطة الأمريكية المزعومة لـ"السلام" في الشرق الأوسط "ولدت ميتة". وقالت الوزارة، في بيان لها، إن "هذه الخطة، إنما هي خطة ضمّ ترمي لقتل حلّ الدولتين، واغتصاب أراضي فلسطين". وأكد البيان أنه "لا يمكن شراء الشعب الفلسطيني وأراضيه بالمال"، مشددة على أن "القدس هي خط أحمر بالنسبة إلى تركيا"[4].

وشدد رئيس الشؤون الدينية التركية علي أرباش، بتصريحات على شبكات التواصل الاجتماعي، على أن إعلان الولايات المتحدة "صفقة القرن، وإعلانها "القدس عاصمة" غير قابلة للتجزئة" للاحتلال الإسرائيلي خطوات متهورة ولا تستند إلى أي أساس قانوني وشرعي. وأكد أرباش أن القدس هي العاصمة الأبدية للدولة الفلسطينية[5].

1 الجزيرة نت، 2020/9/23. https://bit.ly/2XGxPur
2 وكالة وفا، 2020/8/22. https://bit.ly/3srMI1M
3 الجزيرة نت، 2020/1/29. https://bit.ly/39z1Npt؛ وانظر أيضًا:
The Peninsula، 2020/10/8. https://bit.ly/2XHBYhB
4 وكالة الأناضول، 2020/1/28. https://bit.ly/2P2Dt5C
5 موقع رئاسة الشؤون الدينية، رئاسة الجمهورية التركية، 2020/1/29. https://bit.ly/3igpEOI، وصفحة رئاسة الشؤون الدينية على توتير، 2020/1/29. https://bit.ly/3bG87OI



6. المستوى الشعبي

يُعدُّ الموقف العربي والإسلامي الشعبيّ من تطور الأوضاع في المسجد الأقصى أفضل حالًا من المستوى الرسمي، ومن أهم الأدوات المؤثرة في تحديد المسارات. والشارع العربي والإسلامي متفاعل مع القضية الفلسطينية بشكل عام، والمسجد الأقصى ومدينة القدس بشكل خاص.

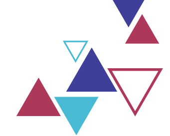
نظمت جهات شعبية عربية وإسلامية عديدة فعاليات نصرة للقدس والأقصى، ورفضًا للتطبيع، ولكن التفاعل الشعبي لم يكن بالمستوى المطلوب لأسباب كثيرة منها جائحة كورونا والظروف السياسية والاقتصادية.

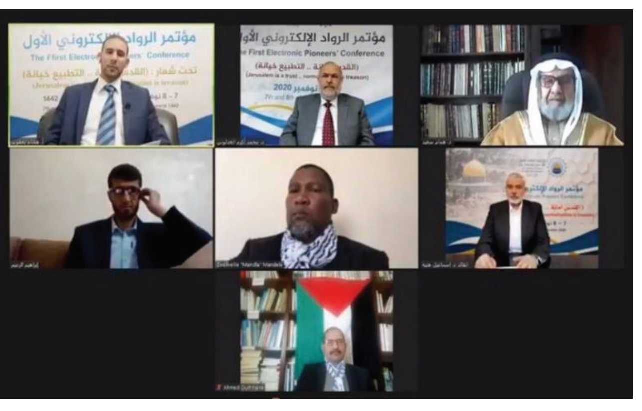
وقد كانت التحركات الشعبية – إلى حدّ ما- على مستوى الحدث، ونجحت في الضغط على الجهات الرسمية لإحداث بعض التغييرات في المواقف، وفشلت في محطات كثيرة، بسبب عدم اكتراث المستوى الرسمي لموقف الشارع أحيانًا، أو ضعف هذه التحركات في أحيان أخرى. وعلى مستوى التّطبيع، فإنّ رفض العلاقات مع الاحتلال هو الموقف الغالب على الشارع العربي والإسلامي.

وفي إطار التفاعل مع المستجدات في القدس المحتلة، والاقتحامات المتكررة للمسجد الأقصى، نظم "الائتلاف العالمي لنصرة القدس وفلسطين" في 2020/5/16، لقاءً دوليًا ضمّ عشرات الشخصيات الاعتبارية وقيادات العمل الوطنية في أكثر من عشرين دولة إسلامية[1]. وفي 2020/6/5 أطلق ملتقى "القدس أمانتي" الدولي، حملة عالمية إلكترونية تحت عنوان "يوم القدس الإلكتروني العالمي". وأكد الملتقى أن الحملة ستشارك فيها أكثر من 250 مؤسسة من 33 دولة حول العالم، وبـ 13 لغة، بالتزامن مع الذكرى الـ 53 لاحتلال الشطر الشرقي من مدينة القدس المحتلة[2].

1 موقع مدينة القدس، 2020/5/20. https://bit.ly/3qks163

2 المركز الفلسطيني للإعلام، 2020/6/5. https://www.palinfo.com/276346





مؤتمر روّاد بيت المقدس الإلكتروني

وشارك نحو 800 عالم وداعية وشخصية إسلامية، من 64 مؤسسة علمائية، من 19 دولة، في مقدمتهم الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين ورابطة علماء المسلمين ورابطة علماء أهل السنة، في "ملتقى علماء الأمة لنصرة القدس والمسرى" إلكترونيًا، في 2020/6/13، تزامنًا مع الذكرى الـ 53 لاحتلال القدس. وحذر المشاركون من المخاطر المحدقة بالقضية الفلسطينية، وفي مقدمتها التطبيع مع الاحتلال[1].

وفي 7 و2020/11/8 انعقد "مؤتمر روّاد بيت المقدس الإلكتروني»، تحت شعار "القدس أمانة.. التطبيع خيانة"، من تنظيم "الائتلاف العالمي لنصرة القدس وفلسطين"، ومركز "علاقات تركيا والعالم الإسلامي". ليكون أضخم مؤتمر إلكتروني عالمي نصرة لفلسطين ودعمًا لصمود الشعب الفلسطيني، شارك فيه العشرات من الشخصيات البارزة والفاعلة في خدمة القضية الفلسطينية على مستوى العالم، فيما بلغ عدد المشاركين فيه نحو 5 آلاف مشارك من 75 بلدًا[2]. وأكّد المُؤْتمرون، في البيان الختامي، رفض "التطبيع" رفضًا قاطعًا؛ بكلّ أشكاله وصوره وألوانه. وشددوا على مركزيّة القدس والمسجد الأقصى المبارك، في الصّراع الدّائر في المنطقة[3].

1 موقع عربي 21، 2020/6/13. https://bit.ly/2Pahxpm
2 وكالة قدس برس إنترناشيونال للأنباء، 2020/11/7. https://bit.ly/38JwyZQ
3 المركز الفلسطيني للإعلام، 2020/11/8. https://www.palinfo.com/283273



وفي 2020/7/11 أعلن ملتقى "كلنا مريم" الدولي تشكيل لجنة قانونية دولية تضمّ خبيرات وحقوقيات وعاملات في مجال حقوق الإنسان، تهدف إلى متابعة جرائم الاحتلال بحقّ المرأة المقدسية، والتصدي لها بالتعاون مع منظمات حقوقية عبر العالم[1].

وفي تركيا نظمت منظمات أهلية عددًا من الوقفات التضامنية مع القدس، والمسجد الأقصى، منددين بالاحتلال الإسرائيلي وسياسته القمعية. ومن هذه الوقفات ما تمّ تنظيمه في 2020/1/24، تضامنًا مع المقدسيين، وعلى رأسهم خطيب المسجد الأقصى الشيخ عكرمة صبري، في ساحة مسجد السلطان محمد الفاتح باسطنبول[2]. ومنها كذلك، الحملة الشعبية العالمية التي أطلقتها مؤسسة وقف الأمة التركية في 2020/4/22، تحت عنوان "إسعاف القدس"، وتهدف إلى إغاثة المقدسيين الذين يعانون الاحتلال وتردي الأوضاع بفعل فيروس كورونا، وأطلقت الحملة من مدينة إسطنبول التركية، بالتنسيق والشراكة مع العديد من الهيئات والجمعيات والمؤسسات العاملة من أجل القدس في العالم[3].

وفي 2020/5/11 أطلقت جمعيتا وقف القدس للرعاية والتنمية في لبنان، وحجر الصدقة - تركيا، حملةً للإغاثة العاجلة في القدس، لدعم الفئات الأكثر تضررًا في المدينة بفعل جائحة كورونا، وجاءت الحملة تحت عنوان "اصنع ابتسامتهم"[4]. وفي 2020/11/8 دعا ملتقى "علماء تركيا لأجل القدس"، مؤسسات المجتمع المدني في تركيا إلى إنشاء لجنة القدس في مؤسساتهم دعمًا للمدينة المحتلة، وانعقد الملتقى إلكترونيًا برعاية هيئة علماء

1 الجزيرة نت، 2020/7/11. https://bit.ly/39yMqO2
2 وكالة الأناضول للأنباء، 2020/1/24. https://bit.ly/2AEI6Po
3 وكالة الصحافة الفلسطينية (صفا)، 2020/4/23. https://safa.news/p/281806
4 وكالة الأناضول للأنباء، 2020/5/11. https://bit.ly/3qpdk1G



فلسطين في الخارج، وحضور نخبة من علماء وشخصيات تركية، وشدد الملتقى، في ختام أعماله، على ضرورة رص الصفوف ونبذ الخلافات دفاعًا عن القدس[1].

وفي ماليزيا انعقدت فعاليات مناصرة للقضية الفلسطينية، بشكل عام، وللقدس والمسجد الأقصى، بشكل خاص، منها فعاليات مؤتمر "برلمانيون لأجل القدس"، الذي انعقد في العاصمة الماليزية كوالالمبور، في 2020/2/8، بحضور رئيس الوزراء الماليزي مهاتير محمد، وشارك في المؤتمر 500 برلماني عربي ودولي، إضافة إلى ممثلين عن المؤسسات الناشطة في مجال الدفاع عن القدس والأقصى، بهدف التباحث حول دعم قضايا فلسطين والدفاع عن حقوق مواطنيها[2].

وتوالت مؤشرات الرفض الشعبي العربي لتطبيع الدول العربية علاقاتها مع الاحتلال الإسرائيلي، وتتابعت التحركات الشعبية والحزبية الرافضة للتطبيع. وأظهرت نتائج استطلاع "المؤشر العربي 2020/2019"، الذي أجراه المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في الدوحة في 13 بلدًا عربيًا، بين تشرين الثاني/نوفمبر 2019 وتموز/يوليو 2020، أنّ 88% من مواطني المنطقة العربية يرفضون الاعتراف بالاحتلال الإسرائيلي، والتطبيع معها[3]. وتبنى علماء الأمة الإسلامية من مناطق مختلفة فتوى بتحريم التطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي في المجالات كافة، وتعدّه خيانة.

1 موقع مدينة القدس، 2020/11/8. https://bit.ly/3iiA2Ws
2 موقع مدينة القدس، 2020/2/10. https://alquds-city.com/news/33692
3 المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2020/10/6. https://bit.ly/3sq4bYm



ثالثًا: على المستوى الإسرائيلي

منذ أن دخلت المعركة على القدس طور التصفية مع إعلان ترامب القدس عاصمة موحدة للكيان الصهيوني في 2017/12/6، بدا المشروع الاستعماري الصهيوني في أشد حالات تمحوره حول الهوية فتبنى مبدأ يهودية الدولة، وباتت تصفية القدس، ومركزها المسجد الأقصى المبارك، العنوان التالي لحرب الهوية، مع التشديد على أن القدس ستبقى العاصمة الموحدة للاحتلال، وأنها "لن تقسم أبدًا"، بحسب رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، خلال خطاب له في حفل حكومي بمناسبة مرور 53 عامًا على احتلال القدس[1].

وأصبح الاحتلال يتطلع إلى اغتنام الفرصة، لا لتغيير الوقائع في القدس وفرض حضورٍ يهودي فيها فقط؛ بل يتطلع إلى تصفية الوجود العربي الإسلامي والمسيحي وجعله وجودًا تابعًا، وفرض حضورٍ يهودي مهيمن على مستوى المقدس، وحضورٍ إسرائيلي شامل على مستوى السيادة والإدارة يحيل المجتمع المقدسي إلى جزء من "الوسط العربي في إسرائيل" بعد أن كان طليعةً ورأس حربة لمشروع التحرر، وإلى انصياع الوعي المقدسي للسلطة الصهيونية بوصفها "شرعيةً" ونهائية بزيادة معيار "الكي" بالهدم والاعتقال والإبعاد، وإلى فرض الحضور اليهودي في الأقصى بالتقسيم الزماني والمكاني وتأسيس "المعبد" معنويًا تمهيدًا لتأسيسه ماديًا[2].

وكشفت دراسة بحثية أعدها الباحث والأكاديمي فراس القواسمة، ونشرها مركز رؤية للتنمية السياسية، النقاب عن أن القدس نقطة انطلاق المشاريع الاستيطانية للاستيلاء على الضفة الغربية، وأن الاحتلال الإسرائيلي يسارع لإنجاز مشروع القدس الكبرى الذي يمتد على 10% من مساحة الضفة، ويفصل شمالها عن جنوبها للحيلولة دون قيام دولة فلسطينية. وبينت الدراسة أن مشاريع الاستيطان الكبرى في القدس تعمد إلى نقل الكتل

1 الجزيرة نت، 2020/5/21. https://bit.ly/3sOZeHS
2 موقع مدينة القدس، 2020/12/31. https://alquds-city.com/items/1426



السكانية الكبرى للمستوطنين إلى قلب المدينة، وتعزيز السيطرة على مساحات واسعة من الأراضي عبر نشر البؤر الاستيطانية، وثكنات الجيش وشبكات الطرق التي تقطع السبيل على التواصل الجغرافي بين الأراضي الفلسطينية[1].

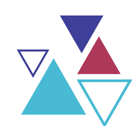
وخلال سنة 2020، استغل الكيان الصهيوني الانشغال العالمي بجائحة كورونا من جهة، والدعم المطلق من إدارة ترامب الأمريكية، مع التطبيع العربي من جهة أخرى؛ وواصل خطته لتنشيط الاستيطان في الضفة الغربية بشكل عام، وفي مدينة القدس بشكل خاص، في سياق تحقيق هدفه للإطباق على المدينة وتهويدها، بالتوازي مع تصعيد عمليات الهدم في القدس، والإعلان عن نيته ضمّ الأغوار وأجزاء كبيرة من الضفة، مع عودة الاقتحامات بعد فتح المسجد الأقصى.

منذ أن دخلت المعركة على القدس طور التصفية مع إعلان ترامب القدس عاصمة موحدة للكيان الصهيوني، بدا المشروع الاستعماري الصهيوني في أشد حالات تمحوره حول الهوية فتبنى مبدأ يهودية الدولة، وباتت تصفية القدس، ومركزها المسجد الأقصى المبارك، العنوان التالي لحرب الهوية.

وفي سياق سياسة الحرب الديموغرافية، حاول الاحتلال الصهيوني تطبيق سياسة سكانية مبرمجة لتهويد القدس، تعتمد بشكل أساسي على طرد أكبر عدد من المقدسيين من المدينة بذرائع مختلفة، وطُبقت قوانين عنصرية جائرة بحقّ المقدسيين وأرضهم، مقابل جذب أكبر عدد من المهاجرين اليهود، في محاولة لفرض أمر واقع جديد. واللافت للنظر أن حكومة الاحتلال تسابق

خلال سنة 2020، استغل الكيان الصهيوني الانشغال العالمي بجائحة كورونا، والدعم المطلق من إدارة ترامب، مع التطبيع العربي؛ وواصل خطته لتنشيط الاستيطان والتهويد في القدس، في سياق هدفه للإطباق على المدينة وتهويدها، بالتوازي مع تصعيد عمليات الهدم في القدس، مع عودة الاقتحامات بعد فتح المسجد الأقصى.

1 عربي 21، 2020/7/17. https://bit.ly/3uRwJeD؛ وموقع الجزيرة نت، 2021/3/4.
https://bit.ly/3bYkOCZ



الزمن في سعيها إلى فرض أمر واقع جديد في القدس، لمحاصرة آمال الفلسطينيين في إقامة دولتهم وعاصمتها القدس، وتهيئة الظروف المختلفة لجعل المقدسيين أقلية، بالتزامن مع إعلان إدارة ترامب المدينة موحدة عاصمة للكيان الصهيوني.

وأدت الزيادة في أعداد المستوطنين في الضفّة الغربيّة، بما فيها شرق القدس، التي وصلت إلى أكثر من 800 ألف مستوطن، إلى زيادة الحاجة لتوفير الأمن لهم، وما يتطلّبه ذلك من احتياجات جديدة على حساب الوجود الفلسطيني، حتى وصل الأمر أن يكون المستوطنون هم أصحاب السلطة الأساسية والفعلية على الأرض والكلمة الفصل على كل المخططات الاستيطانية.

كورونا في القدس

اختلفت سياسة الاحتلال خلال الحقبة الماضية، وبشكل خاص خلال سنة 2020، في تعاطيها مع ملف القدس، وتشير قراءة السلوك الصهيوني في القدس في سنة 2020 إلى محاولة صهيونية لتوظيف وباء كورونا لضرب الإرادة الشعبية الفلسطينية، بعد أن فرضت خلاله ثلاثة إغلاقات كبرى في الكيان الصهيوني. وشكل وباء كورونا وإجراءاته ضربة موجعة للفعل الشعبي المقدسي قطعت سياقه الصاعد.

وبدأ وباء كورونا يأخذ منحنى خطيرًا في القدس المحتلة، بعد تصاعد انتشاره في الأحياء المقدسية، ولم تقم سلطات الاحتلال بأي إجراءات وقائية معتبرة في المدينة المحتلة، ولم تطبق الإجراءات التي نفذتها في المستوطنات والبؤر الاستيطانية الأخرى، في سياق رفع جهوزيتها، إذ أجرت طواقم الاحتلال تدريبات خاصة تتعلق بمنع تفشي فيروس كورونا بين المستوطنين.



جنود الاحتلال يفرضون إغلاقًا على المسجد الأقصى ومناطق القدس

وكان لجائحة كورونا أثر سيّئ في مدينة القدس، بالتزامن مع تصعيد سلطات الاحتلال إجراءاتها التعسفية ضدّ السكان؛ وقال مسؤولون فلسطينيون إن جائحة كورونا فاقمت من الوضع الصعب أصلًا، في المدينة المحتلة، خلال عام 2020، وهذا ما جعله واحدًا من أصعب الأعوام على المدينة منذ احتلالها. وفي أحاديث منفصلة لوكالة الأناضول، أشار المسؤولون إلى أن الجائحة ترافقت مع تصعيد "التهويد" مدعومًا بعمليات الاستيطان، وهدم المنازل الفلسطينية، والاعتقالات، والإبعادات عن المسجد الأقصى الذي واصل المستوطنون الإسرائيليون اقتحامه، بوتيرة مرتفعة، ومواقف أمريكية متعسفة[1].

1 وكالة الأناضول للأنباء، 2020/12/24. https://bit.ly/386VZDP



وقد خدم الوباء الاحتلال في ثلاثة اتجاهات هي[1]:

- **أولًا**: تكريس السيادة الصهيونية على الأقصى وبشراكة مع الحكومة الأردنية لأول مرة منذ الاحتلال، وذلك عبر الإغلاق الأطول للمسجد الأقصى في تاريخه منذ الاحتلال الصليبي، مدة 69 يومًا، وذلك بالاتفاق بين الطرفين، ثمّ فُتح المسجد بالاتفاق بين الطرفين كذلك.

- **ثانيًا**: ضرب الإرادة الشعبية وضرب فكرة التجمع الشعبي تحت غطاء حماية الصحة العامة، وتقييد حركة المقدسيين، وقتل ما تبقى من عصبٍ تجاري في البلدة القديمة، وإجهاض مبادرة "الفجر العظيم".

- **ثالثًا**: استغلال حالة التراجع والكمون في تفكيك حالة المواجهة الشعبية وتفعيل سلاح الاعتقال والإبعاد والإجراءات التعسفية الثقيلة بحق كل من يشك الاحتلال في ضلوعه فيها.

الضمّ

استغل الكيان الصهيوني الضوء الأخضر الأمريكي، الذي سمح لسلطات الاحتلال بضمّ المستوطنات المقامة في الضفة الغربية المحتلة، وفرض السيادة عليها وعلى منطقة الأغوار، على خلفية تصريح وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو، الذي قال فيه "إن قرار ضمّ أراضٍ في الضفة الغربية المحتلة يعود في نهاية المطاف إلى إسرائيل"[2].

وعلى الرغم من الإعلان الإماراتي عن تجميد مخطط الضمّ بعد التطبيع مع الكيان الصهيوني، إلا أن رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، أكد أنه لا تغيير على

1 موقع مدينة القدس، 2020/12/31. https://alquds-city.com/items/1426
2 الجزيرة نت، 2020/4/22. https://bit.ly/2XyAiru

مخطط الضمّ، مشدّدًا على أن الضمّ، تمّ تأجيله فحسب[1]، وأن "إسرائيل" لم تتنازل عن مخطط الضمّ، وأضاف أنه لم يُخير بين الاتفاق مع الإمارات وبين مخطط الضمّ؛ لافتًا النظر إلى أن تنفيذ مخطط الضمّ سيتمّ بدعم أمريكي[2].

وقال وزير الطاقة الإسرائيلي يوفال شتاينتز إن مخطط الضمّ "لم ينزل عن الأجندة». وشدد وزير الاستيطان تساحي هنغبي أن "إسرائيل لا يمكنها التنازل عن هذا الحلم (الضمّ)، لأن هذه الغاية ضرورية لوجودنا". وأضاف هنغبي أن "إسرائيل تعزز سيطرتها على يهودا والسامرة منذ عام 1967. وبدأنا بصفر مستوطنين، وبعد ذلك 1,000 و100,000، واليوم يوجد نصف مليون مستوطن" في الضفة الغربية، من دون شرق القدس[3].

استغل الكيان الصهيوني الضوء الأخضر الأمريكي الذي سمح لسلطات الاحتلال بضمّ المستوطنات المقامة في الضفة، وفرض السيادة عليها وعلى منطقة الأغوار.

1 عرب 48، 2020/8/13. https://bit.ly/2O0TxYH
تايمز أوف إسرائيل، 2020/8/13. https://bit.ly/2MITIqS
2 عرب 48، 2020/8/16. https://bit.ly/3betXIw
3 عرب 48، 2020/8/14. https://bit.ly/3sRF7J1



رابعًا: على المستوى الدولي

تراوحت ردود الأفعال الدولية من الانتهاكات الإسرائيلية المتواصلة على مدينة القدس بين القلق، والاستنكار، والتحذير..وقلق المجتمع الدولي مصدره أن تؤدي هذه الانتهاكات إلى تدهور الأوضاع، وغالبًا ما كان التدخل الدولي لمصلحة الاحتلال، حيث ساوى بين أصحاب الحقّ، أصحاب الأرض الحقيقيين، المرابطين المدافعين عن حقّهم في المدينة المقدسة، وبين معتدٍ مدعٍ يسعى إلى سلب الأرض، وتهويدها، وبناء "معبده" المزعوم. وتباينت المواقف الدولية من "صفقة القرن" الأمريكية، التي أعلن عن تفاصيلها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في 2020/1/28، ولكنّ المزاج الدولي العام بقي يدعو إلى "حل الدولتين" بما يعني رفض الرؤية الأمريكية للسلام.

فالمجتمع الدولي مُجمع على عدم الاعتراف بالسيادة الإسرائيلي في القدس، وعلى أن الإجراءات الإسرائيلية فيها باطلة.

1. الأمم المتحدة والمحافل الدولية

تباينت المواقف الدولية من الاعتداءات الإسرائيلية المستمرة على مدينة القدس، وفشل مجلس الأمن الدولي - كعادته في تحقيق الحدّ الأدنى من الآمال الفلسطينية، وفشل في إصدار بيان يدين فيه الانتهاكات الإسرائيلي في مدينة القدس، وإذا ما فكر أعضاء المجلس في ذلك فإن الفيتو الأمريكي بالمرصاد. ولم تتعد تصريحات المسؤولين الأمميين التعبير عن القلق إزاء تدهور الأحداث في

فشل مجلس الأمن الدولي في تحقيق الحدّ الأدنى من الآمال الفلسطينية، وفشل في إصدار بيان يدين فيه الانتهاكات الإسرائيلية في القدس.

أقرت اليونسكو قرارًا حول القدس القديمة وأسوارها، يؤكد فيه جميع المكتسبات السابقة التي تمّ تثبيتها في ملف القدس.

القدس والمسجد الأقصى، والاستفزازات الإسرائيلية، فقد قال الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، في أعقاب إعلان ترامب عن "صفقة القرن": "لقد أكدنا أكثر من مرة أن القدس لا تزال من قضايا الوضع النهائي، ولا يمكن حلّ مستقبل المدينة سوى على أساس القانون الدولي وعبر المفاوضات بين الطرفين"[1]. وأكد المتحدث باسم الأمم المتحدة ستيفان دوجاريك موقف الأمم المتحدة الثابت من حلّ الدولتين، مشددًا على أن الأمم المتحدة لا تزال "ملتزمة بدعم الفلسطينيين والإسرائيليين لحلّ النزاع على أساس قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي والاتفاقات الثنائية وتحقيق رؤية دولتين – إسرائيل وفلسطين – تعيشان جنبًا إلى جنب في سلام وأمن داخل حدود معترف بها، على أساس خطوط ما قبل عام 1967"[2].

وطالبت الأمم المتحدة بوقف عمليات الهدم في الضفة الغربية، بما فيها شرق القدس، وصوّتت اللجنة الرابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة (لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار)، في 2020/11/4، لمصلحة 6 قرارات تخص فلسطين مؤيدةٍ للفلسطينيين، ومناهضةٍ للاحتلال؛ وانتهاكاته لحقوق الشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها شرق القدس[3].

وأقر المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، خلال دورتيه الـ 209 في 2020/7/6، والـ 210 في 2020/12/7، قرارًا حول مدينة القدس القديمة وأسوارها، يؤكد فيه جميع المكتسبات السابقة التي تمّ تثبيتها في ملف القدس. كذلك

1 موقع أخبار الأمم المتحدة، 2020/2/4. https://bit.ly/313JcxP؛ وموقع أخبار الأمم المتحدة، 2020/2/11. https://bit.ly/39CYlKh

2 موقع أخبار الأمم المتحدة، 2020/1/28. https://bit.ly/336Hi1S

3 وكالة الأناضول للأنباء، 2020/11/5. https://bit.ly/3oPOQOC؛ وموقع عرب 48، 2020/11/5. https://bit.ly/2LBMxjO؛ وانظر أيضًا: United Nations، 2020/11/4. https://bit.ly/35KOLUJ



أعادت «اليونسكو» تأكيد رفض الانتهاكات والإجراءات الإسرائيلية أحادية الجانب في الأماكن التاريخية في القدس، وطالبت الاحتلال الإسرائيلي بوقف انتهاكاته وإجراءاته أحادية الجانب غير القانونية ضدّ المسجد الأقصى المبارك، وفي البلدة القديمة للقدس وأسوارها. وتؤكد المنظمة الدولية بطلان جميع الإجراءات الإسرائيلية الرامية لتغيير طابع المدينة المقدسة وهويتها، ويعيد تأكيد قرارات "اليونسكو" السابقة الخاصة بالقدس، التي عبرت جميعها عن الأسف نتيجة فشل "إسرائيل"، كقوة قائمة بالاحتلال، في وقف أعمال الحفر وإقامة الأنفاق الأعمال غير القانونية والمدانة كافة في شرق القدس وفق قواعد القانون الدولي[1].

وفي سياق متصل، أصدر مكتب مجلس حقوق الإنسان لدى الأمم المتحدة تقريراً عن الشركات والكيانات التجارية، التي تقوم بأنشطة محددة تتعلق بالمستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها شرق القدس. وقال المكتب، في بيان له، إن هناك أسبابًا معقولة للاستنتاج بأن 112 كياناً تجارياً، لديه نشاط أو عدة أنشطة متعلقة بالمستوطنات الإسرائيلية، حسبما تمّ تعريفها في القرار[2].

وفي ما يتعلق بمخططات الحكومة الإسرائيلية لضمّ أجزاء من الضفة الغربية؛ دعا كل غوتيريش والمنسّق الخاص للأمم المتحدة لـ"عملية السلام في الشرق الأوسط" نيكولاي ملادينوف الحكومة الإسرائيلية إلى التخلي عنها، بوصفها أمرًا يشكل انتهاكًا خطيرًا للقانون الدولي[3]، وتوجّه ضربة مدمرة لحلّ الدولتين[4]. ودعت لجنة الجمعية العامة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف المجتمع الدولي إلى تحمل

1 موقع صحيفة الغد، عمّان، 2020/7/6. https://bit.ly/2KkeVGB؛ وموقع صحيفة الغد، عمّان، 2020/12/7. https://bit.ly/3nPJ8uT
2 موقع مركز أنباء الأمم المتحدة، 2020/2/12. https://bit.ly/2LPqE09
3 موقع أخبار الأمم المتحدة، 2020/6/24. https://bit.ly/3gc1PGb
4 موقع أخبار الأمم المتحدة، 2020/4/23. https://bit.ly/3jRjCVh



مسؤولياته، واتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لخطر ضمّ "إسرائيل" لأجزاء من الأرض الفلسطينية المحتلة[1]. وأصدر 47 من خبراء الأمم المتحدة المستقلين بيانًا، شددوا فيه على أن ضمّ الأراضي المحتلة هو "انتهاك خطير" لميثاق الأمم المتحدة، واتفاقيات جنيف، ويتعارض مع القاعدة الأساسية التي أكدها مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة، مرات عديدة، ومفادها بأن الاستيلاء على الأراضي عن طريق الحرب أو القوة "غير مقبول"[2].

> أكد الاتحاد الأوروبي أنه لن يعترف بأي تغييرات على حدود ما قبل عام 1967 بما في ذلك القدس. وشدد على التزام دوله الأعضاء بعدم نقل أيّ من مقراتها إلى شرق القدس المحتلة. ورأى أن «صفقة القرن» تبتعد عن المعايير المتفق عليها على المستوى الدولي.

وأكدت منظمة العفو الدولية أن خطة الضمّ "غير قانونية" و"تعزز قانون الغاب"، ودعت إلى التوقف عنها. وقالت، في تقرير لها، إنه يتعين على السلطات الإسرائيلية أن تتخلى فورًا عن خططها لـ"ضمّ" المزيد من أراضي الضفة الغربية المحتلة، مشددةً على أن هذا الأمر "ينتهك القوانين الدولية، ويفاقم عقودًا من الانتهاكات الممنهجة لحقوق الإنسان ضدّ الفلسطينيين هناك"[3].

2. الاتّحاد الأوروبي

لم يتّخذ الاتحاد الأوروبي، خلال السنة التي يغطيها التقرير، أي إجراءات من شأنها أن تردع الاحتلال عن اعتداءاته داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، فقد طالب الاحتلال الإسرائيلي بوقف انتهاكاته المتكررة، وكرر دعوته لاحترام الوضع القائم في الأماكن

1 موقع أخبار الأمم المتحدة، 2020/5/6. https://bit.ly/3g7K2jc
2 موقع أخبار الأمم المتحدة، 2020/6/16. https://bit.ly/312Jc0G
3 موقع منظمة العفو الدولية، 2020/7/1. https://bit.ly/39B8JTc



المقدسة، والحفاظ على الوضع القائم في المسجد الأقصى، محذرًا من أن حدوث أي تصعيد، ستكون له عواقب وخيمة على المنطقة بأسرها.

وأكد الاتحاد الأوروبي أنه "لن يعترف بأي تغييرات على حدود ما قبل عام 1967 بما في ذلك القدس، بخلاف تلك التي يتفق عليها الطرفان"[1]، مشددًا على التزام الدول الأعضاء بالاتحاد بعدم نقل أيّ من مقراتها إلى شرق القدس المحتلة. وفي هذا الشأن، أعرب الاتحاد، في أيلول/سبتمبر 2020، عن "قلقه الشديد" و"أسفه" بشأن تعهد صربيا نقل سفارتها في "إسرائيل" من "تل أبيب" إلى القدس. وقال الممثل الأعلى للسياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل: "في هذا الإطار، كل مسعى دبلوماسي يعيد النظر في موقف الاتحاد الأوروبي المشترك من القدس هو مصدر قلق شديد وأسف"[2].

وبالمقابل، يفصل الاتحاد الأوروبي في علاقته مع الكيان الصهيوني بين الموقف من اعتداءاته المتكررة والمخالفة للقانون الدولي من جهة، والعلاقات السياسية والدبلوماسية والتجارية معها. فالعلاقة المتقدّمة والمزدهرة بين الاتحاد الأوروبي ودوله مع الكيان الصهيوني تطغى على أيّ موقف رافض لإجراءات حيال الفلسطينيين وانتهاكاته.

ورأى الممثل الأعلى للسياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل أن «صفقة القرن» تبتعد عن المعايير المتفق عليها على المستوى الدولي. وأضاف بوريل أن الاتحاد الأوروبي يُذكّر بالتزامه بحلّ متفاوض عليه يقوم على تعايش دولتين على أساس حدود سنة 1967، مع تبادل متكافئ للأراضي، باتفاق بين الطرفين...ورأى بوريل أن "بناء سلام عادل ودائم يستدعي مفاوضات مباشرة بين الطرفين حول المسائل العالقة المتعلقة بالوضع

---

1 موقع france24 ، 2020/2/4. https://bit.ly/3hTFxcn
2 الشرق الأوسط، 2020/9/7. https://bit.ly/3igvEqS

النهائي"، لافتًا النظر إلى أن ذلك "يتضمن خصوصًا المسائل المتعلقة بالحدود، وبوضع القدس، والأمن، ومسألة اللاجئين"[1].

وشدد بوريل، ردًا على القرار الإسرائيلي توسيع المستوطنات غير الشرعية في شرق القدس، على أن «الاتحاد الأوروبي لن يعترف بأي تغييرات تطرأ على حدود القدس قبل عام 1967، ونحث إسرائيل على مراجعة قرارها"، لافتًا النظر إلى أن القرار يهدد حلّ الدولتين[2]. وأكدت الدول الأوروبية الأعضاء بمجلس الأمن الدولي أن المستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي، داعيةً الاحتلال الإسرائيلي إلى وقف كل التوسع الاستيطاني المستمر، بما في ذلك في شرق القدس[3]. وقدّم 15 سفيرًا أوروبيًا والاتحاد الأوروبي في 2020/7/30، احتجاجًا للكيان الصهيوني على مشاريع الاستيطان حول القدس[4].

وعقدت اللجنة الفرعية للشرق الأوسط والعالم العربي المنبثقة عن لجنة الشؤون الخارجية للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا اجتماعًا لبحث خطة الضمّ الإسرائيلية. وأجمع النواب المتحدثون على إدانة الخطوة الإسرائيلية، وخطة "صفقة القرن"[5]. ووقّع أكثر من ألف برلماني أوروبي من 25 دولة، رسالة يعارضون فيها "بشدة" خطط "إسرائيل" لضمّ أجزاء من الضفة الغربية المحتلة[6]. وطالب 11 وزير خارجية أوروبيًا، الاتحاد الأوروبي، بتشكيل قائمة تعلن عن ردود فعل الاتحاد ضدّ مخطط الضمّ الإسرائيلي لمناطق في الضفة الغربية، في حال نفّذت "إسرائيل" الخطة[7].

1 رويترز، 2020/2/4. 2020/2/4. https://reut.rs/2LW7Jkt
European Union ، 2020/11/24. https://bit.ly/3sF657I
2 وكالة الصحافة الفلسطينية (صفا)، 2020/2/23. https://safa.news/p/277476
3 الأيام، 2020/11/19. https://bit.ly/39DO00R
4 الأيام، 2020/7/31. https://bit.ly/2LVauSW
5 وكالة وفا، 2020/6/18. https://bit.ly/3jRKggL
6 هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي)، 2020/6/24. https://bbc.in/2BIgNEP
7 هآرتس، 2020/7/14. https://bit.ly/2XRQJhH



وفي الإطار نفسه، طالب الاتحاد الأوروبي بوقف عمليات الهدم في الضفة الغربية، بما فيها شرق القدس، بما فيها المموّلة من الاتحاد. وقال المتحدث الرسمي بلسان الاتحاد الأوروبي في بروكسل، بيتر سانتو، في 2020/11/5، بعد أن هدمت القوات الإسرائيلية خلال أسبوع فقط أكثر من 70 مبنى في منطقة الأغوار: "تُشكل مثل هذه التطورات عائقاً أمام حل الدولتين"[1]. وجاء ذلك بعد أن كشفت مُذكّرة، بعث بها المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، إلى مسؤولين أوروبيين، في 2020/10/18، وجود تدمير إسرائيلي مُمنهج ومتسارع للبنى التحتيّة المموّلة من الاتحاد والدول الأعضاء فيه، في شرق القدس ومناطق ج في الضفة الغربية[2].

3. الولايات المتحدة الأمريكية

ضمن السياسة التي اتّبعها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في تصفية القضية الفلسطينية، وفي خطوة تعكس سياسة الانحياز للكيان الصهيوني، والتخلي عن لغة الدبلوماسية، وتبني رؤية الاحتلال، والعمل على فرضها أمرًا واقعًا، أعلن ترامب تفاصيل «صفقة القرن» في 2020/1/28، التي تضمنت جوانب عدة تتعلق بالقدس ودولة فلسطينية جديدة، والاستثمارات التي ستضخ فيها. وشدد ترامب، مخاطبًا حشدًا انتخابيًا، في أوشكوش بولاية ويسكونسن، خلال آب/أغسطس 2020، على أنه "نقل عاصمة إسرائيل إلى القدس من أجل الإنجيليين التبشيريين...أنتم تعلمون أنه من المدهش أن الإنجيليين متحمسون لذلك أكثر من اليهود"[3].

1 موقع عرب 48، 2020/11/5. https://bit.ly/2LBMxjO
2 وكالة الأناضول، 2020/10/18. https://bit.ly/2XJFDeC؛ وانظر أيضًا:
Euro-Mediterranean Human Rights Monitor، 2020/10/21. https://bit.ly/2XJ5RxR
3 The Hill، 17/8/2020. https://bit.ly/35NUJV1



ترامب ونتنياهو

وقال ترامب، خلال إعلانه عن "صفقة القرن"، إن اليوم يمثل خطوة كبيرة نحو السلام. وبموجب الخطة تبقى "القدس العاصمة غير المجزأة أو المقسمة لإسرائيل"، مشيرًا إلى أن واشنطن ستعترف بـ"سيادة إسرائيل على الأراضي التي توفرها الرؤية لتكون جزءًا من دولة إسرائيل". وذكر ترامب أن الخطة ستضاعف الأراضي الفلسطينية، وتمنح الفلسطينيين عاصمة في شرق القدس، وستفتتح الولايات المتحدة سفارة لها هناك. وأكد ترامب أن "إسرائيل ستعمل من كثب مع ملك الأردن للتأكد من الوضع القائم حاليًا، في ما يتعلق بالأماكن المقدسة والسماح للمسلمين بممارسة شعائرهم في المسجد الأقصى"[1].

أعلن ترامب تفاصيل «صفقة القرن» في 2020/1/28. وقال إنه بموجب الخطة تبقى «القدس العاصمة غير المجزأة أو المقسمة لإسرائيل». وشدد ترامب على أنه نقل عاصمة «إسرائيل» إلى القدس من أجل «الإنجيليين التبشيريين». وأعلنت إدارة ترامب السماح للمواطنين الأمريكيين الذين ولدوا في القدس، بوضع اسم «إسرائيل» في خانة محل الميلاد.

1 الجزيرة نت، 2020/1/28. https://bit.ly/3g8atFp؛ وانظر أيضًا: The White House، 2020/1/28. https://bit.ly/331uMR7



وقال جو بايدن، خلال حملته الانتخابية، إنه سيحتفظ بالسفارة الأمريكية لدى الكيان الصهيوني في القدس، في حال فاز بالانتخابات الرئاسية. وفي المقابل أعلن بايدن أنه سيعيد فتح القنصلية الأمريكية في شرق القدس "لإشراك الفلسطينيين"، على أمل الحفاظ على احتمال حلّ الدولتين[1].

ولم تتوقف قرارات الولايات المتحدة وإجراءاتها المستهدفة للقدس المحتلة عند الإعلان عن بنود "صفقة القرن"، فقد بدأت الإدارة الأمريكية اعتماد صيغ وعبارات جديدة، تستهدف المقدسيين بشكل مباشر وتمسّ حقوقهم، ففي التقرير الأخير لوزارة الخارجية الأمريكية، استُبدلت عبارة "المقيمين العرب" أو "غير الإسرائيليين" بعبارة "المواطنين الفلسطينيين في مدينة القدس الشرقية"، أي أن التقرير أسقط صفة "الفلسطيني" عن سكان القدس المحتلة، وعدّ الفلسطينيين الذين يقيمون في المدينة المحتلة "من غير الإسرائيليين الذين يعيشون في القدس"[2].

وبالمقابل، أعلن وزير الخارجية الأمريكية مايك بومبيو أن الإدارة الأمريكية ستسمح للمواطنين الأمريكيين الذين ولدوا في القدس، فور دخول التوجيهات الجديدة حيّز التنفيذ، بوضع اسم "إسرائيل" في خانة محل الميلاد بجوازات السفر وباقي الوثائق القنصلية، لكن سيكون بإمكانهم إبقاء اسم المدينة أيضًا[3].

---

1 موقع سبوتنيك، Sputnik، 30/4/2020. https://bit.ly/339KfPg؛ وانظر أيضًا: The Independent، 2020/4/30. https://bit.ly/30VduCG

2 موقع صحيفة القدس العربي، لندن، 2020/3/11. https://bit.ly/3hTmvCX؛ وانظر أيضًا: 2019 Country Reports on Human Rights Practices: Israel, West Bank, and Gaza, Bureau of Democracy, Human Rights, and Labor, US Department of State website,11/3/2020. https://bit.ly/3hIAaga

3 US Department of State، 2020/10/29. https://bit.ly/3qs9B3o

وعلى صعيدٍ متصل، وفي صورة متجددة لانحياز الجانب الأمريكي إلى جانب الاحتلال، وتكشف أجندات الإدارة الأمريكية الحالية، ذكرت وسائل إعلام عبرية أن سفير الولايات المتحدة في "إسرائيل" ديفيد فريدمان، شارك في 2020/4/12، في صلاة "البركة الكهنوتية"، التي أقيمت بمناسبة عيد الفصح العبري عند حائط البراق[1].

وعلى الرغم من طلب الإدارة الأمريكية من الاحتلال الإسرائيلي تأجيل مخطط ضمّ مناطق في الضفة الغربية للاحتلال الإسرائيلي، وتأكيد إدارة ترامب أن مخطط الضمّ لن يخرج إلى حيّز التنفيذ من دون تعويض يحصل عليه الفلسطينيون، و"تخصيص أراضٍ لدولة فلسطينية مستقبلية"[2]؛ وقّع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو والسفير الأمريكي لدى "إسرائيل" ديفيد فريدمان، في 2020/10/28، على "توسيع تطبيق اتفاقية التعاون العلمي بين إسرائيل والولايات المتحدة" لتشمل الضفة والجولان المحتلّين. وقال فريدمان إن "إلغاء البنود الجغرافية سيسمح باستثمار أموال من حكومة الولايات المتحدة في مؤسسات البحث والتطوير الإسرائيلية وراء الخط الأخضر، ونحن نصحح اليوم خطأ قديمًا"[3].

وفي السياق نفسه، زار وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو، في 2020/11/19، مستوطنة بسجوت، شرقي رام الله، ومرتفعات الجولان المحتلة، وأعلن تصنيف بلاده منتجات المستوطنات في الضفة الغربية على أنها إسرائيلية، مشددًا على أن المستوطنات "جزء من إسرائيل الشرعية"[4].

1 وكالة الأناضول للأنباء، 2020/4/12. https://bit.ly/3jSahMJ
2 عرب 48، 2020/7/16. https://bit.ly/35K6xHF؛ وعرب 48، 2020/7/23. https://bit.ly/35K6ueX
3 عرب 48، 2020/10/28. https://bit.ly/3nLaeDm؛ وانظر أيضًا: U.S. Embassy Jerusalem، 2020/10/28. https://bit.ly/39BN2T3
4 الشرق الأوسط، 2020/11/19. وانظر أيضًا: نيويورك تايمز، 2020/11/19. https://nyti.ms/3bGFBwu



ومنح مركز أصدقاء التراث الصهيوني "جائزة أصدقاء صهيون" لسنة 2020، لـ 11 زعيمًا، بينهم 5 قادة عرب (ملك البحرين حمد بن عيسى آل خليفة، ورئيس وزراء الإمارات الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، وولي العهد السعودي محمد بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود، وسلطان عُمان هيثم بن طارق آل سعيد، وملك المغرب محمد السادس). وأشارت شبكة الأخبار المسيحية إلى أنه تمّ اختيار أسماء "قادة العالم الذين أظهروا دعمهم للأمة اليهودية"، وأشار القيادي الإنجيلي الأمريكي مايك إيفانز، مؤسس المركز، إلى أنه "سينقل كل هؤلاء الرؤساء سفاراتهم إلى القدس، وسيصنع جميع القادة المسلمين السلام مع إسرائيل، في الوقت المناسب"[1].

1 القدس العربي، 2020/10/19. https://bit.ly/3nPVymn؛ ووكالة الأناضول، 2020/10/20. https://bit.ly/3nQUkY0

الاتجاهات والمآلات

على مستوى مشروع تهويد القدس والمسجد الأقصى

- تصعيد "منظمات المعبد" مطالبها الرامية إلى فرض المزيد من التحكم بالمسجد الأقصى المبارك وأبوابه، ومحاولة تحويل بعض هذه المطالب إلى حقائق على أرض الواقع، من بوابة الإجراءات الوقائية من كورونا، أو السماح بإدخال القرابين في الأعياد اليهودية.

- استمرار تلطي الاحتلال خلف الإجراءات الصحية لمواجهة كورونا لفرض المزيد من التضييق على المسجد الأقصى وروّاده من المصلين، ومحاولة تقليل أعداد المصلين داخله، وهذا يشكل استجابة لدعوات متطرفة تستهدف الأقصى الذي يشهد حشودًا من المصلين بالتزامن مع الأعياد والمناسبات الإسلامية.

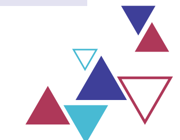
- استمرار استهداف الاحتلال الساحات الشرقية من المسجد الأقصى المبارك، وخاصة مصلى باب الرحمة، عبر اقتحامه من قبل عناصر الاحتلال الأمنية بشكلٍ متكرر، وعبثهم بمحتوياته واعتقال المرابطين والمصلين من محيط المنطقة الشرقية، وممارسة المزيد من الضغط على دائرة الأوقاف الإسلامية، لإعادة إغلاق المصلى.

- متابعة أذرع الاحتلال اقتحاماتها للمسجد الأقصى، ومحاولة "منظمات المعبد" إدخال أكبر عدد من المستوطنين، مع متابعة استفادة الاحتلال من الأعياد الدينية اليهوديّة.

- ترسيخ الأعياد اليهودية مواسم لاقتحام الأقصى حتى لو تزامنت مع المناسبات والأعياد الإسلامية؛ في استعادة لمشهد استباحة المسجد الأقصى في شهر رمضان وفي عيد الأضحى، وغيرها من الأعياد الإسلامية.



- تعزيز تحالف تحالف حزب الليكود مع أحزاب يمينية تتبنى فكرة بناء "المبعد"، وهذا سينعكس على قرارات حكومة الاحتلال ومشاريع القوانين الإسرائيلية التي تستهدف الأقصى.
- ستصعد سلطات الاحتلال استهدافها دائرة الأوقاف الإسلامية في القدس، عبر اعتقال مديري الدائرة ورموزها، وإبعاد الموظفين والحراس والسدنة، والضغط على الموظفين بأشكالٍ أخرى، مثل هدم منازلهم، وهو سلوك قابل للتكرار بصورة مضاعفة في عام 2021.
- سيستمر الاحتلال في عرقلة مشاريع الترميم والصيانة في المسجد الأقصى، وسيواصل خطف حق الصيانة الحصرية للمسجد من الأوقاف الإسلامية.
- سيمضي الاحتلال في تنفيذ مشاريع البنية التحتية الخاصة بالاستيطان، وهي مشاريع تهدف إلى تغيير في بنية المدينة المحتلة، وتشويه صورتها العربية والإسلامية، خاصة مع إطلاق المرحلة الثانية من القطار الخفيف، وإمكانية إطلاق أعمال القطار الهوائي "التلفريك" عام 2021، وهي مشاريع تبتغي تسهيل وصول المصلين إلى المسجد الأقصى، وتهويد فضائها العمراني.
- محاولة الاحتلال إحداث تغييرات مباشرة في محيط المسجد الأقصى، عبر استهداف مقابر الرحمة واليوسفية والشهداء.
- سيعمل الاحتلال على تمرير قوانين في "الكنيست" لتشريع البؤر الاستيطانية والمستوطنات في الضفة الغربية والقدس المحتلتين. وسيعمد الاحتلال إلى التركيز على المشاريع الاستيطانية التي لا تؤدي إلى صدام مع إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن.

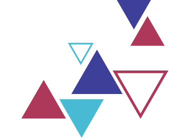


- تكريس الجدار العازل ليكون الحد الفاصل بين القدس التي يريدها الاحتلال عاصمة له، و"القدس الفلسطينية" خارج الجدار، وذلك في سياق تنفيذ "صفقة القرن".
- استهداف المزيد من أصحاب المنازل في مناطق القدس المختلفة، خاصة في سلوان والشيخ جراح، عبر إصدار محاكم الاحتلال في المدنية المحتلة المزيد من قرارات الإخلاء لمنازل الفلسطينيين.
- متابعة الحفريات الإسرائيلية أسفل المسجد الأقصى وفي محيطه، وتضرر منازل الفلسطينيين في محيط المسجد منها، وهذا سيدفع المزيد من المقدسيين إلى ترك منازلهم نتيجة التصدعات الكبيرة فيها.
- فرض سلطات الاحتلال قيودًا مالية واقتصادية على المؤسسات الخدمية الفلسطينية في القدس المحتلة، في محاولة لدفع المقدسيين إلى الاستفادة من الخدمات التي تقدمها مؤسسات الاحتلال، عبر فرض قيود على مشافي القدس وشركة الكهرباء وغيرها.
- ستعمل سلطات الاحتلال على عدم استفزاز الإدارة الأمريكية الجديدة بمشاريع استيطانية ضخمة، مع استمرارها في توسيع المستوطنات، وإقرارا المشاريع ذات الأبعاد الاقتصادية والترفيهية، إضافة إلى تنفيذ مشاريع الطرق التي تسهل ربط المستوطنات بالقدس المحتلة، خاصة مع إقرار الاحتلال خططًا ضخمة لتعزيز شبكات الطرق في المناطق المحتلة.
- تطبيق الاحتلال المزيد من القرارات التي تستهدف اقتصاد المقدسيين، وتسهم في إفقارهم، ومن ذلك الإغلاقات المتكررة، والضرائب الباهظة التي تفرضها بلدية الاحتلال على تجار القدس.



على مستوى الحراك الشعبي والمقاومة

- ستستمر العمليات الفردية النوعية التي تضرب منظومة الاحتلال الأمنية، وسيواصل الفلسطينيون في عمليات رشق الحجارة واستهداف مواقع الاحتلال وجنوده بالزجاجات الحارقة وما شابهها من أدوات في أيديهم.
- سيواصل الاحتلال فرض إجراءات عقابية بحق منفذي العمليات الفردية وذوييهم، واستهداف حاضنة المقاومين.
- ستبقى القدس القديمة واحدة من أبرز المناطق التي تشهد عمليات فردية، خاصة في محيط المسجد الأقصى، في سياق ردود الفعل الفلسطينية على اعتداءات الاحتلال ومستوطنيه على المسجد والمصلين.
- سيبقى عددٌ من الأحياء الفلسطينية نقاطًا ملتهبة دائمة الاشتعال في وجه الاحتلال، خاصة مخيم شعفاط والعيسوية، وهذا ما يجعل أي اقتحام لهذه المناطق يُلحق بالاحتلال أضرارًا مادية ومعنوية، ويعزز دور المقاومة الشعبية والالتحام المباشر مع قوات الاحتلال.
- إعادة إحياء مبادرة "الفجر العظيم"، التي استطاعت إعادة الفعل الشعبي في عمارة المسجد الأقصى، وهي مبادرة قادرة على التجدد والتشكل نتيجة طبيعتها المرتبطة بالمسجد الأقصى والصلاة فيه، وهذا مرتبط بتطور الأمور الصحية المتصلة بوباء "كورونا".
- ستعمل أذرع الاحتلال الأمنية على ابتكار المزيد من أدوات المراقبة، لرصد تحركات الفلسطينيين ممن ينفذ العمليات الفردية، وهي أدوات تتنوع من الرصد المباشر عبر التنسيق الأمني مع الاحتلال، إلى الرصد الإلكتروني عبر منصات التواصل الاجتماعي.

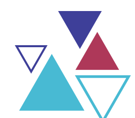


- قد يشكل المسجد الأقصى شرارة تفجير هبة جديدة خاصة مع عودة الاحتلال إلى استهداف مصلى باب الرحمة والمنطقة الشرقية بقوة، وتصاعد الاعتداءات على المسجد، ومضاعفة الاحتلال جهوده لإقصاء دائرة الأوقاف الإسلامية.

على مستوى المواقف العربية والإسلامية والإسرائيلية والدولية

على مستوى الدول العربية والإسلامية

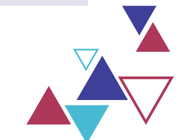
- انزياح الموقف العربي الرسمي باتجاه علاقات "طبيعية" مع الاحتلال، على أثر موجة التطبيع الأخيرة مع الاحتلال في النصف الثاني من عام 2020، وهو انزياح يتجلى في العلاقات التجارية المباشرة والمشاركة في الاستثمار الاقتصادي، وما يتصل بذلك من مشاركات رياضية وفنية، إلخ.
- محاولة بعض الحكومات العربية تشكيل مرجعية سياسية في القدس تابعة لها، أو دعم شخصيات ومؤسسات مقدسية لديها استعداد لتنفيذ أجنداتها، وسيبرز بوضوح سعي الإمارات العربية إلى الدخول على خط الانتخابات الفلسطينية لدعم شخصيات محسوبة على تيارها السياسي، وربما يظهر دور للسعودية في موضوع تشكيل مجلس أوقاف القدس، وإدارة المسجد الأقصى.
- استمرار تراجع موقع القضية الفلسطينية والقدس في سلم أولويات النظم الرسمية الدول العربية والإسلامية، نتيجة الضغوطات الصحية والاقتصادية التي فرضها وباء "كوفيد - 19"، والانشغالات الداخلية المتصاعدة في العديد من الدول العربية والإسلامية، فضلًا عن كون هذا التراجع هو السمة العامة للأنظمة العربية والإسلامية منذ عقود.



- ستركز الدول "المطبِّعة" على تحويل المسجد الأقصى إلى قبلة للمطبعين، وتستغل رمزيته الدينية لجذب المطبعين إلى كيان الاحتلال، وذلك في سياق اتفاق "أبراهام" الذي زوّر تعريف المسجد الأقصى.
- سيستمر الجهد الشعبي العربي والإسلامي لدعم القضية الفلسطينية، ورفض التطبيع، وحشد المزيد من الجهات طاقاتها في تعريف الشعوب بما يجري من مستجدات في المدينة المحتلة.

على المستوى الإسرائيلي

- سيواصل المجتمع الإسرائيلي جنوحه نحو اليمين، وسيرتفع عدد الحاخامات اليهود الذين يحرضون على الأقصى، ويشجعون على اقتحامه والاعتداء عليه.
- ستواصل "منظمات المعبد" استغلال حاجة الأحزاب السياسية الإسرائيلية إلى التحالف معها لفرض مطالبها التي تستهدف المسجد الأقصى وتغيير "الوضع القائم" فيه.
- سيبقى عدم الاستقرار السياسي سيد الموقف في كيان الاحتلال بسبب عدم قدرة الأحزاب على تحقيق حسم كبير في الانتخابات التي جرت إعادتها أربع مرات في السنتين الأخيرتين تقريبًا، وستبقى القدس عنوانًا للمزايدات الانتخابية الإسرائيلية.
- سيواصل الاحتلال تحقيق اختراقات في الدول العربية عبر التطبيع.

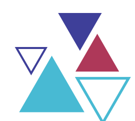


على المستوى الأوروبي

- لن يشهد الموقف الأوروبي تغييرات جوهرية، إذ يكتفي الاتحاد الأوروبي بإدانة سياسات الاستيطان في القدس المحتلة، وما يتصل بها من هدم منازل الفلسطينيين أو إخلائها في القدس المحتلة، من دون قيام الاتحاد بأي خطوات عملية على أرض الواقع لردع الاحتلال وإجباره على التراجع عن إجراءاته.
- قد نشهد انزلاق دول أوروبية لتوقيع اتفاقياتٍ تتضمن نقل سفاراتها إلى القدس المحتلة، وهي محاولة من هذه الدول لتحقيق مكاسب قصيرة الأمد مع الاحتلال.

على المستوى الأمريكي

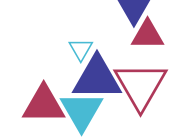
- على أثر التغيير الذي جرى في البيت الأبيض، ووصول بايدن إلى الرئاسة الأمريكية، سيشهد الدعم الأمريكية لدولة الاحتلال تغيرًا في الشكل من دون أي تغيير في المضمون، إذ سيعود بايدن إلى محاولة الحديث عن حل الدولتين، مع إعطاء الجانب الفلسطيني تطمينات متعلقة برفض الاستيطان وضم الضفة الغربية وغيرها.
- ستعمل الإدارة الأمريكية الجديدة على تقليل شهية الاحتلال لبناء الوحدات الاستيطانية في المناطق الفلسطينية المحتلة، مع غضها الطرف عن المشاريع الضخمة التي أقرها الاحتلال في السنوات الماضية، من باب الأمر الواقع.
- لن تتراجع إدارة بايدن عن خطيئة نقل السفارة الأمريكية إلى القدس المحتلة، ولكنها ستعمل على إعادة الدعم الذي أوقفه ترامب للفلسطينيين بشروط، وهو دعم يتناول قطاعات بعينها، ولكنها جزء من تغيير السياسة الأمريكية تجاه المدينة المحتلة.



التوصيات

السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير

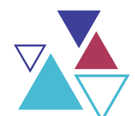
- عدم الرهان على إدارة بايدن والعودة إلى طاولة المفاوضات مع الاحتلال، فهي عودة لن تجلب إلى السلطة أي مكاسب، بل ستعزز مسار التيه السياسي المتمثل بخطّ المفاوضات.
- الوقف الجدي والحقيقي للتنسيق الأمني مع الاحتلال، والتخلي عن سياسة التهديد بوقفه لدغدغة مشاعر الفلسطينيين، بينما يستمر التنسيق بفعل بنية الأجهزة الأمنية الفلسطينية القائمة على التواصل الدائم مع الاحتلال وأذرعه الأمنية.
- الإسهام في تشكيل بيئة حاضنة للمقاومة في الضفة الغربية، والتخلي عن ملاحقة المقاومين، وتكميم أفواه المنادين بإشعال المواجهة مع الاحتلال.
- على السلطة الفلسطينية استثمار مختلف الأدوات التي تمتلكها لدعم الفلسطينيين في القدس المحتلة، مع استمرار جائحة "كورونا" للعام الثاني على التوالي، فقد تفرد الاحتلال بالقدس، واستهدف قطاعاتها الصحية والاقتصادية. وعلى السلطة دعم القطاع الصحي في القدس المحتلة، والتنسيق مع المملكة الأردنية ودائرة الأوقاف الإسلامية لبقاء فتح المسجد الأقصى بعيدًا من أي ضغوط إسرائيلية.
- وضع القدس في أولوية أي برامج انتخابية فلسطينية، لتكون القدس في صلب أي عمل سياسي قادم للمجلس التشريعي الفلسطيني والأطر الفلسطينية الأخرى.



- إطلاق أطر قانونية ومالية لدعم أصحاب المنازل المهددة بالإخلاء من قبل سلطات الاحتلال، وهو أحد الملفات الذي يستلزم تنسيقًا بين السلطة الفلسطينية والأردن ومختلف المؤسسات العاملة في المناطق المحتلة.
- استثمار السلطة في المقاومة الشعبية التي استطاعت في الأعوام الماضية تحصيل مكتسبات كبيرة، خاصة في القدس المحتلة، وهي مقاومة تفرض على السلطة إرخاء قبضتها الأمنية في الضفة الغربية، ووقف التنسيق الأمني مع الاحتلال.
- عدم الرضوخ لعروض الدول العربية المطبعة التي تسعى إلى تثبيت مكانتها وموقعها عبر الدعم المالي السخي، وهو دعم لن يصب إلا في مصلحة الاحتلال وقدرته على فرض أجنداته على الفلسطينيين في المناطق المحتلة.

الفصائل والقوى الفلسطينية

- رفع مستوى العمل المقاوم في القدس والضفة الغربية المحتلتين، وقد أظهرت معطيات في عامي 2019 و2020، محاولات الفصائل العودة للعمل المقاوم المنظم، ولكنها محاولات متواضعة إلى الآن.
- الاستفادة من دروس المقاومة الشعبية، وآخرها حملة "الفجر العظيم" في القدس المحتلة، فعلى الفصائل رفد هذه المبادرات الشعبية ودعمها، في سياق تحويل المبادرات هذه إلى حالة مجتمعية عابرة لكل الأطياف والانتماءات في المناطق المحتلة، وتطوير الأدوات التي يمتلكها المقدسيون لمواجهة الاحتلال وأدواته الأمنية.
- رفع مستوى العمل للقدس، ودعمها عبر مختلف الطرق الممكنة، ومنها مشاركة مناصري هذه الفصائل في الرباط بالمسجد الأقصى المبارك، وانخراطهم في مبادرة "الفجر العظيم" التي استطاعت إرباك الاحتلال، وعمارة الأقصى بآلاف المصلين.



وفي هذا السياق تأتي أهمية نشر الوعي بالمخاطر المحدقة بالقدس والأقصى، عبر مختلف الأدوات والوسائل المتوافرة لدى الفصائل.

الأردن

- عدم الخضوع لإجراءات الاحتلال بحق المسجد الأقصى ودائرة الأوقاف الإسلامية في القدس المحتلة، والوقوف بوجه قرارات الاحتلال التي تستهدف صلاحيات الدائرة وتتدخل في عملها، في إدارة شؤون المسجد الأقصى، فالحفاظ على الوصاية يتطلب إرادة وسرعة واستجابة عالية.
- عدم الخضوع لابتزاز الدول العربية المطبعة التي تسعى إلى دمج الأردن في مشروع تطبيعي كبير في المنطقة العربية، بُغية استهداف ملفي اللاجئين والمقدسات اللذين للأردن صلة قوية بهما.
- احتضان الأردن المبادرات والجهود الشعبية في القدس المحتلة، خاصة المبادرات التي تعمر المسجد الأقصى بالمصلين، وهذا ما سيسمح للأردن بهامش أكبر للعمل على حماية المقدسات.
- تحصين دور الأوقاف الإسلامية في القدس عبر التحامها مع الجماهير المقدسية، إذ يستطيع التكامل بين الأوقاف والجماهير أن يشكل جبهة صلبة في وجه الاحتلال، والاستفادة من السقف الشعبي العالي الذي ترسمه الجماهير المقدسية بمقاومتها للاحتلال.



الدول العربية والإسلامية

- عدم المضي خلف السياسة الأمريكية وقراراتها في المنطقة، بل بلورة أحلاف جديدة تعيد تموضع القضية الفلسطينية في أولويات الأنظمة العربية، وتسمح بتقديم المزيد من الدعم للقدس والمقدسيين.
- تجنب الوقوع في فخ التطبيع، تحت أي اعتبارات اقتصادية أو سياسية، وضرورة تجريم التطبيع، وملاحقة المطبعين بالوسائل كافة.
- دعم موقف الأردن للوقوف في وجه مخططات الاحتلال في المدينة المحتلة، والحفاظ على الدور الأردني في حماية المقدسات والدفاع عن المسجد الأقصى.
- أمام الجائحة العالمية، وترك المقدسيين فريسة خطط الاحتلال ومشاريعه التهويدية، يجب على الدول العربية والإسلامية تقديم الدعم المباشر للمقدسيين، وفتح قنوات لدعم القطاعات الصحية والاقتصادية والتعليمية، لإنقاذها من براثن الاحتلال.
- إلغاء الأنظمة العربية والإسلامية قيودها على العمل الخيري، والمؤسسات العاملة للقدس وفلسطين، في سياق السماح لأصحاب رؤوس الأموال والشعوب بتقديم الدعم المباشر للمقدسيين، وإعادة طرح الصناديق الوقفية وتبني مشاريع بعينها في القدس المحتلة، على غرار دعم التعليم وتوفير المستلزمات الطبية، وتثبيت المقدسيين بأرضهم وغيرها.
- مواجهة الموجة التطبيعية الجديدة عبر بث الوعي في صفوف الشعوب العربية والإسلامية، من خلال ترسيخ مكانة القدس والأقصى في المناهج الدراسية للدول العربية والإسلامية، وإدخال مضامين مكثفة حولهما، وفتح الجامعات العربية مساقات أكاديمية خاصة بالقدس والقضية الفلسطينية.



- تسليط الضوء عبر المنابر الإعلامية الرسمية على يعانيه المقدسيون من استهداف واعتداء، وجعل الأخبار المتعلقة بالقدس والأقصى في قائمة أولويات هذه الأذرع الإعلامية.
- بلورة أفكار فعالة لمقاطعة الاحتلال وملاحقته في المحافل كافة، ومنع تسلل البضائع الإسرائيلية إلى السوق العربية والإسلامية.

القوى والأحزاب والهيئات الشعبية والمؤسسات الإعلامية والدينية

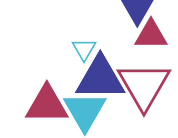
- البناء على التفاعل الافتراضي الداعم للقدس والأقصى، وإطلاق المزيد من المبادرات الشعبية لدعم المقدسيين وحماية المسجد الأقصى، والتشبيك مع المؤسسات والروابط العالمية، لتصدير قضية القدس إلى أطر أوسع وفضاءاتٍ جديدة، والانتقال إلى المناصرة الميدانية والعملية الفاعلة للقدس.
- تفعيل مختلف الأدوات التي تمتلكها الأحزاب والمؤسسات العربية، وإطلاق الروابط والمبادرات التي تجمع العلماء والمثقفين والإعلاميين والحقوقيين والشباب والنساء؛ في سياق حراك معرفي ثقافي إعلامي عملي على أرض الواقع، يستطيع مواكبة مستجدات قضية القدس من جهة، ويحشد لها أدوات المناصرة والدعم من جهة أخرى.
- التصدي لخطر التطبيع وفق خطة استراتيجية تتنبه للأدوات الجديدة التي يستغلها المطبعون لفتح علاقات مع الاحتلال، واختراق الشعوب العربية والإسلامية، وبناء التحالفات الشعبية لإظهار الإجماع الشعبي على رفض التطبيع.



- الضغط على الأنظمة العربية المطبعة، وتعرية ما يقومون به أمام الرأي العام العربي والإسلامي، وممارسة المزيد من الضغط على الأنظمة غير المطبعة، لئلا تنزلق إلى التطبيع.
- إطلاق حملات توعية داخل الدول العربية والإسلامية، تتناول مخاطر التطبيع مع الاحتلال، وهي مخاطر تتصل بالأمن القومي للدولة المطبعة، وصولًا إلى تبعات اقتصادية وثقافية ودينية.
- بناء التحالفات مع الجهات العاملة للقدس، بما ينعكس مزيدًا من الدعم للمدينة، والاستفادة من خبرات العاملين للقدس المختلفة، وتوجيه العمل الإغاثي بحسب الحاجات الملحة في سياق مشروع استراتيجي ينقذ القدس، ويساعد أهلها على الصمود ومواجهة الاحتلال.
- تعزيز جهود العلماء والمؤسسات العلمائية، وحضّهم للجماهير العربية والإسلامية لتحمل أدوارها في دعم الشعب الفلسطيني، والاستفادة من مختلف الوسائل والأدوات التي يمتلكونها لإعادة القضية الفلسطينية إلى صدارة أولويات الشعوب العربية والإسلامية.
- توجيه الدعاة والإعلاميين والفنانين والمؤثرين ممن يمتلك قاعدة جماهيرية كبيرة على وسائل التواصل الاجتماعي المختلفة، إلى المشاركة في الحملات ذات الصلة بدعم المقدسيين، والإضاءة على ما يقوم به الاحتلال من جرائم بحق المقدسيين والمقدسات، بالتزامن مع بث الوعي بمخاطر "صفقة القرن" والتطبيع مع المحتلّ، والتهويد.



- **تغليب خطاب الحوار والوحدة في أوساط الشارع العربي، ونبذ الخلافات التي تشتت الجهود، في سياق تمتين الصف الداخلي في مواجهة الصفقات والتآمر الخارجي والتطبيع مع الاحتلال، واستعادة مظلة القدس وفلسطين قضيةً جامعة توحد الجهود في وجه الصلف الإسرائيلي.**







الإدارة العامة
شارع الحمرا - بناية السارولا - الطابق 11
هاتف: 00961-1-751725
فاكس: 00961-1-751726
ص.ب: 113-5647 بيروت لبنان
info@alquds-online.org
www.alquds-online.org